

ملف: المتغيرات في السينما السوفياتية

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

الهدف
AL HADAF

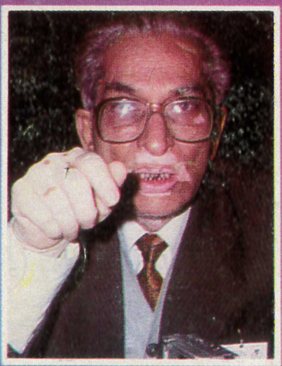
العدد ٨٨٢ الإثنين ٥ تشرين أول ١٩٨٧ ـ السنة التاسعة عشرة ـ الثمن ١٠ ل.ل/ ٥ ل.س



ابو علي مصطفى "للهدف":

تعزيز وتوطيد دعائم الوحدة الوطنية تستوجب الالتزام الصارم بقرارات المجلس الوطني

نواصل السعي وبذل الجهود لنقل اتفاق صيدا الى حيز التنفيذ



حوار شامل مع سانيل موكاجي

عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الهندي

الثابت والطارئ في جدول اعمال القمة الاستثنائية

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

رئيس التحرير
ابر محي الدين

مدير التحرير
عماد الرحايمة

سكرتير التحرير
هاني حبيب

الاشراف والتصميم الفني
جمال الابطح
يحيى الشيخ

العدد ٨٨٢ الاثنين ٥ تشرين اول ١٩٨٧ ـ السنة التاسعة عشرة ـ الثمن ١٠ ل.ل/ ٥ ل.س

أولى الكلمات

مع اقتراب موعد الاستفتاء على رئاسة الجمهورية كشر النظام المصري عن أنيابه، مقتحماً مطابع جريدة الأهالي الأسبوعية الناطقة باسم حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وأوقف طباعة الصحيفة. بعد أن تم توزيع جزء من أعدادها، وذلك بسبب نشرها لمقابلة مع أحد مسؤولي منظمة «ثورة مصر»

وبعد أن تم حذف المقابلة المذكورة، رفضت أجهزة الأمن المصرية توزيع الجريدة مرة أخرى، وعندها اكتشف مدير تحرير «الأهالي» أن السبب الحقيقي لمنع توزيعها يعود الى العنوان الرئيسي للعدد المذكور يقول «أحزاب وقوى اليسار المصري ترفض سياسات مبارك».

اذن، فكل أشكال التلاوين والمساحيق التي طلى بها النظام نفسه لتجميع أوضاعه قبيل الاستفتاء، وكل المقالات والديباجات التي صاغها أزلامه وكتابه ومثقفوه، لم تمنع حسني مبارك من أن يكشف عن حقيقته ويظهر دون ماكياج أو رتوش

اننا ونحن ندين الاجراء القمعي المصري، فاننا نعلن مجدداً تضامننا مع نضال جماهير شعبنا في مصر الذي يرفض سياسات مبارك التي تستكمل في حقيقة الأمر سياسات سلفه السادات.

كل التضامن مع «الأهالي» كل التضامن مع ثورة مصر.

موضوع الغلاف



الرفيق أبو علي مصطفى
تعزيز دعائم الوحدة الوطنية تستوجب الالتزام الصارم بقرارات المجلس الوطني

ثمن النسخة

لبنان ١٠ل.ل ـ سوريا ٥ل.س ـ العراق ٤٥٠فلس ـ الكويت ٤٥٠فلس ـ الامارات ٧.٥درهم ـ الاردن ٤٥٠فلس ـ ليبيا ٦٠٠درهم ـ مصر ٤٥٠مليم ـ الخليج العربي ٦٠٠فلس ـ المغرب ٤دراهم ـ الجزائر ٦دنانير ـ تونس ٩٠٠مليم ـ عدن ٣٠٠فلس ـ السودان جنيه سوداني ـ المانيا الغربية ٣مارك ـ المانيا الديمقراطية ٣مارك ـ اميركا، وكندا، وافريقيا، واليابان، والصين، وايران، وباكستان، واميركا اللاتينية ١.٥دولار او مايعادلها ـ اسبانيا ١٥٠بيزته.

الاشتراكات

بلد	المؤسسات	عمال وفلاحين وطلاب
لبنان	٦٠٠ل.ل	٤٥٠ل.ل
سوريا	٣٠٠ل.س	٢٢٥ل.س
مصر	٢٥جنيه	٢٠جنيه
الاردن	٢٥دينار	٢٠ دينار
العراق	٢٥دينار	٢٠ دينار
الكويت	٢٥دينار	٢٠ دينار
الخليج	٣٥ فلس	٣٧ فلس
اليمن	١٥ دينار	١٤ دينار
السودان	٥٥جنيه	٤٥ جنيه
ليبيا	٣٥دينار	٢٧ دينار
تونس	٥٠دينار	٤٠ دينار
الجزائر	٢٥٠دينار	٢٧٥ دينار
المغرب	٢٢٥درهم	١٧٥ درهم

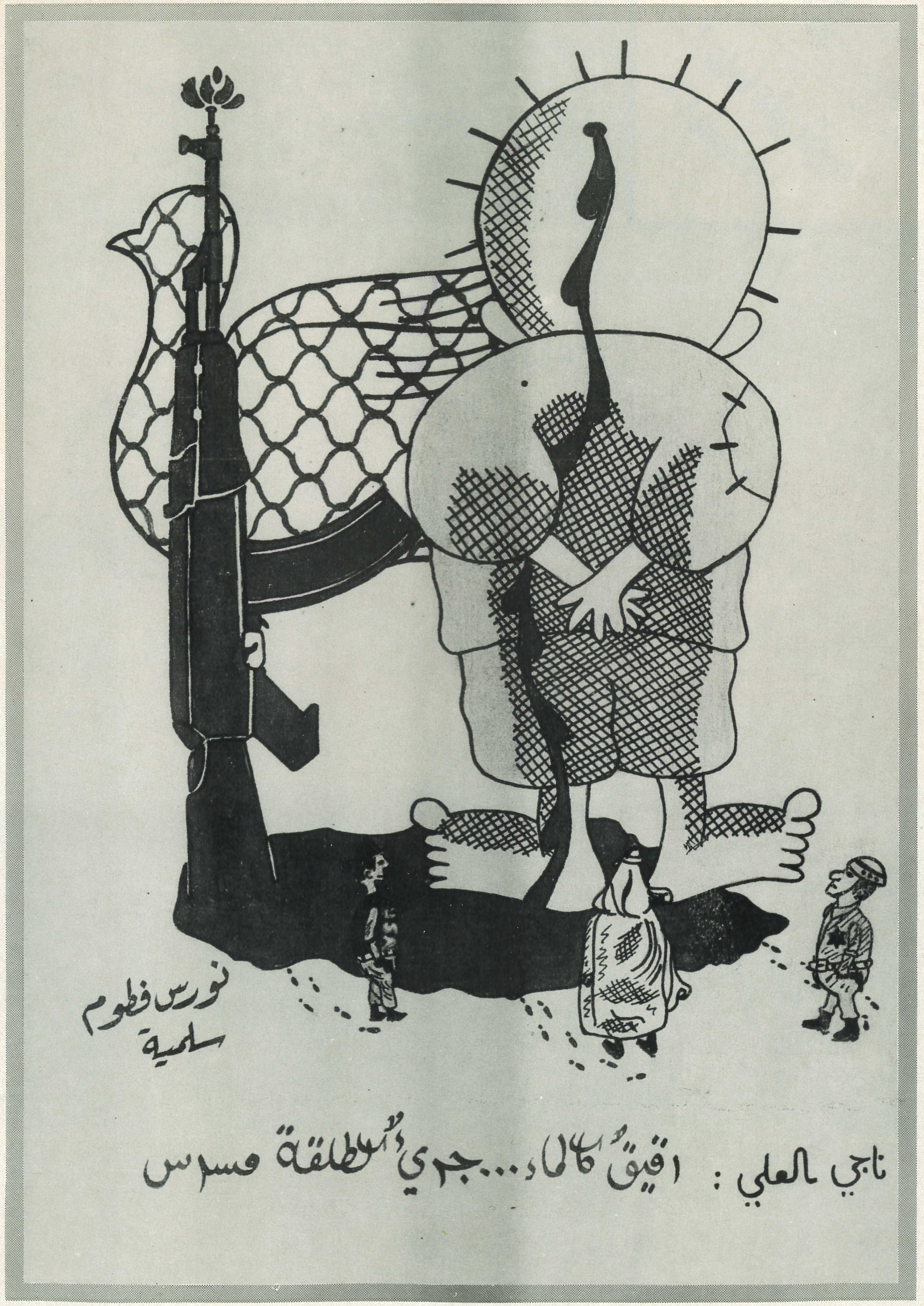
الاشتراكات في الدول الاجنبية ١٠٠ دولار امريكي او مايعادله.

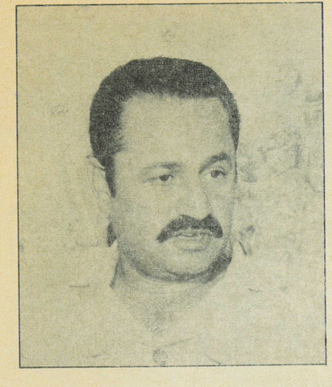
المكاتب

دمشق هـ ٤٢٠٥٥٤
٣٣١٩١٣
تلكس ٤١١٦٦٧
ص.ب ٣٠١٩٢

عدن هـ ٣١٧٢٧
ص.ب ٦١١٧

طرابلس هـ ٤٨٨٢٩
الجزائر هـ ٦١٩٤٣٨





في حوار شامل مع الهدف

الرفيق أبو علي مصطفى

تعزيز دعائم الوحدة الوطنية تستوجب الالتزام الصارم بقرارات المجلس الوطني

عديدة هي الأسئلة التي طرحت نفسها في أذهان الجماهير الفلسطينية خلال الأشهر القليلة الماضية، دون أن تجد لها الأجوبة الشافية.

فالحركة السياسية النشطة التي قامت بها قيادة منظمة التحرير بعد انعقاد الدورة التوحيدية للمجلس الوطني الفلسطيني، شابها العديد من المحطات التي كانت - ولازالت - مثار جدل في أوساط الجماهير الفلسطينية. كما كانت احتمالات عقد المؤتمر الدولي هي الاخرى مثار جدل ونقاش، إضافة إلى مسائل أخرى هامة ذات ارتباط وثيق بالاوضاع الفلسطينية أبرزها الوضع في كل من الوطن المحتل والساحة اللبنانية.

«الهدف» حملت هذه الأسئلة وغيرها، وتوجهت بها إلى الرفيق أبو علي مصطفى نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. فكان هذا الحوار:

■ مضى خمسة أشهر على انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التوحيدية - كيف تقيمون حصاد هذه الفترة الزمنية على الصعيدين السياسي والتنظيمي؟!

■■ من المبكر بعد هذه الشهور القصيرة أن يكون هناك تقييم شامل، ولكن ذلك لايلغي أهمية التقييم الأولي لهذه الحقبة. وهنا نستطيع أن نلحظ المحاور الرئيسية التي عملت عليها قيادة منظمة التحرير، والتي وإن شابها بعض الالتباسات في الجانب السياسي إلا أنها عكست انشداد اللجنة التنفيذية وبمستوى عال من المسؤولية في اتجاهين رئيسيين، أولهما اتجاه الوطن المحتل والترتيبات التنظيمية والبرنامجية التي اتخذت، باعتبارها أن هذه الساحة هي الأساسية في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي. والاتجاه الثاني هو الاتجاه المتعلق بمعالجة الوضع في لبنان، حيث توقفت اللجنة التنفيذية في كل دوراتها السابقة أمام هذه المسألة بهدف معالجتها، باتجاه إيجاد حل وطني يكفل الوجود الفلسطيني النضالي والسياسي والاجتماعي، وقامت بترتيبات عملية فيما يتعلق بالأداء القيادي، وارتباطاً بهذا: تحديد مهامنا على الساحة اللبنانية.

أقول ذلك باعتبار أن هاتين الساحتين، الوطن المحتل ولبنان، تشكلان الركيزتين الأساسيتين للثورة الفلسطينية في المرحلة الراهنة، دون أن يعني هذا أي انتقاص من أهمية الحلقة المركزية الأولى: الوطن المحتل.

من هنا ننطلق إلى الحديث الأشمل حول الحركة السياسية التي قامت بها قيادة منظمة التحرير في هذه الفترة، وهي لاشك حركة نشيطة ودؤوبة، بدأت بتشكيل لجنة وطنية عليا - باعتبار أن سنة ١٩٨٧ هي السنة الدولية لفلسطين - وأقرت على ضوء مقترحات اللجنة الوطنية العليا، سلسلة من الفعاليات على الصعيدين الفلسطيني والدولي، كان من أبرزها مؤتمر جنيف الذي شكل تظاهرة حاشدة للتضامن مع قضية الشعب. وفي خلال هذه الفترة أيضاً قامت قيادة منظمة التحرير بسلسلة من النشاطات، وبزيارات متعددة لشرح نتائج أعمال المجلس الوطني، وشرح المهام الملحة والعاجلة لمنظمة التحرير الفلسطينية. الآن أستطيع أن أقول أن التحرك على صعيد المنطقة العربية كان شاملاً. أما على الصعيد الدولي فقد بدأت التحركات النشطة للمنظمة بزيارة للاتحاد السوفييتي واجراء مباحثات مع وزارة الخارجية ممثلة في شخص وزير الخارجية الرفيق أدوارد شيفارنادزة، كما شملت هذه التحركات، زيارات لبلدان اخرى عديدة، صديقة ومناصرة للشعب الفلسطيني، حيث كانت تبدي أحر الترحيب بوفودنا، وتعرب عن دعمها وتأييدها ودعمها لنتائج المجلس الوطني الفلسطيني، وتؤكد على أهمية الحفاظ على هذا الانجاز الوحدوي، وعلى دعمها لنضال الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق أهدافه الوطنية.

إلا أن ذلك لايعني أن منظمة التحرير نجحت في القيام بجميع مهماتها، وهي مهمات كبيرة وتحتاج إلى نضال طويل. أعتقد أن ماشهدته الشهور التي انقضت من انتظام في اجتماعات اللجنة التنفيذية الدورية، وتناولها المكثف لكافة المسائل السياسية والتنظيمية، كانت السمة الأبرز لعملنا على الصعيد التنظيمي، ومع ذلك، فلا زال أمامنا مهمات كثيرة تتطلب سرعة في الاجراءات، سواء على الصعيد السياسي، أو على الصعيد التنظيمي الخاص بشؤون البيت الفلسطيني الداخلي، وبالتالي نرى أنه من المهم جداً بالنسبة للجانب السياسي أن يتوحد الموقف تجاه بعض الخطوات السياسية التي نلمس من خلال رؤية سياسية، ومن خلال وقائع راهنة، أنها غير مفيدة في دعم برنامج منظمة التحرير.

لقد أعربت الجبهة الشعبية في بياناتها التي صدرت عن رفضها لبعض المخالفات التي وقعت في أثناء مسار عمل قيادة المنظمة خلال هذه الشهور، والتي تجسدت في بعض الممارسات واللقاءات، إلا أن ذلك على الرغم من أهميته، يجب أن لايطغى على الجوانب الايجابية في مسار التجربة العملية لقيادة منظمة التحرير خلال هذه الحقبة، خاصة وأننا نتحمل معاً مسؤولية وطنية كبيرة في صيانة منظمة التحرير الفلسطينية وحمايتها من الشطب ومحاولات الطمس السياسي. لذلك نرى أن الأمر الأهم هو حماية البرنامج الوطني، والالتزام بما أقره المجلس الوطني. ليس الالتزام فحسب، بل تحويل ما أقره المجلس الى سياسة عملية يومية لمنظمة التحرير، مواكبة لكل التحولات والمعطيات على كافة الصعد. وما نستطيع قوله أن هذه الفترة شهدت انجازات يجب أن لانقلل من أهميتها وقيمتها، ولكن في نفس الوقت هناك بعض الاخفاقات خصوصاً فيما أثارته بعض الاجتهادات السياسية الخاطئة خلال الشهور الماضية، ومنها مايتعلق بقرار المجلس حول العلاقة مع مصر. يضاف إليها المثل الآخر حول التعريف بالقوى التقدمية اليهودية المناهضة للصهيونية في ممارستها وكيفية تنظيم الصلة والعلاقة معها.

هناك مسائل تنظيمية هامة على صعيد ترتيب البيت الفلسطيني، حيث تقرر في الاجتماع الأخير التأكيد على ضرورة انجاز اللائحة الداخلية التي تنظم عمل اللجنة التنفيذية قبل انعقاد المجلس المركزي، وهذه هي المرة الأولى التي يمكن فيها تنظيم عمل اللجنة التنفيذية على هذا النحو، وهذه مسألة هامة، لأن أي حركة نضالية، دون أن تكون منظمة على أسس سليمة، ستبقى مثار اجتهادات وتباينات.

حول الخروقات

■ واضح أن التقييم الاجمالي لعملكم خلال هذه الفترة يتسم بالايجابية والتفاؤل، ولكن رغم ذلك فقد سجلت بعض الاطراف الفلسطينية العديد من الخروقات للبرنامج السياسي لمنظمة التحرير، والملاحظ أن هذه الخروقات تركزت بشكل خاص حول العلاقة مع مصر، فضلاً عما أشيع على هامش مؤتمر جنيف من حديث عن رسائل واستعداد للمفاوضات المباشرة. كيف تنظرون إلى هذه الخروقات من حيث انعكاساتها على العمل الوطني الفلسطيني وامكانية تجاوزها ومواجهتها في المرحلة المقبلة؟!

■■ كما ذكرت في السؤال، فقد تحددت الخروقات السياسية في الجانبين المذكورين، لكن النظرة العلمية لهذه القضية تشير إلى أن أخطر ما فيها أنها تضعف عملية الاستنهاض الوطني الفلسطيني الشامل في مواجهة المشروع الأميركي - الاسرائيلي، وفي مواجهة حالة الاستنفار التي قامت بها الرجعية العربية عشية انتهاء أعمال المجلس الوطني الفلسطيني، لأنها أساساً ضد المجلس الوطني، وهي في الأساس ضد الوحدة.

لقد كانت الوحدة مرعبة ومقلقة لأصحاب هذا البرنامج الذين كانوا يراهنون على اجتذاب أقسام من منظمة التحرير إلى خندقهم، ولكن المجلس التوحيدي أسقط هذه المراهنات، وأعاد الوحدة الوطنية الفلسطينية الملتزمة بالبرنامج الوطني. وحين رأت بعض الأوساط الرجعية أن الوحدة باتت أمراً واقعاً، عملت على تغيير تكتيكها، فبدأت باللجوء إلى استخدام «لغة ناعمة» في التعامل مع المنظمة. وهنا برز بالدرجة الأساسية دور النظام المصري، إذ وبالرغم من الخطاب الشديد الذي ألقاه مبارك بعد المجلس، عاد النظام إلى بذل محاولات جديدة لاجتذاب قيادة منظمة التحرير باتجاه خط سياسي معين، حيث يقوم النظام المصري بدور الوسيط والسمسار لمصلحة الجانب الاردني - الاسرائيلي، خاصة وأن هذا النظام ليس لديه مشروع مستقل، حيث تعتبر القاهرة بأن مشروعها قد انتهى عند حدود كامب ديفيد، ولكنها تحاول توظيف مواقعها وقدراتها لمصلحة مشروع الآخرين المكمل لمشروع كامب ديفيد، ودليل ذلك تأكيدات نظام القاهرة على أهمية التنسيق مع الاردن على قاعدة اتفاق عمان، والترويج لصيغة الوفد المشترك، والحديث عن الفلسطينيين بصفة عامة دون ذكر لمنظمة التحرير، ثم التوصل لورقة العمل المشتركة مع الأردن - التي قدمها الملك حسين إلى مارغريت تاتشر - وغير ذلك من المواقف التي يسعى النظام من ورائها إلى اثارة الأوهام مجدداً حول امكانية التوصل إلى حل يرضي الفلسطينيين من خلال هذه الحركة السياسية.

والمؤسف أن هذه المواقف قوبلت بمواقف تسعى للتناغم مع هذه المحاولات.. مثل القول بوفد عربي مشترك - في محاولة للتوفيق بين ما أقره المجلس، وبين ما تطلبه بعض الأوساط العربية، دون الانتباه إلى المحاذير المترتبة على غياب الموقف العربي الموحد تجاه مسألة التمثيل الفلسطيني والحقوق الفلسطينية، إذ كيف يمكنك أن تعطي العصمة لمن لاتثق به ولا تأتمن جانبه.

كما برز - بهذا القدر أو ذاك - نمط من العلاقات، والتصريحات التي قلنا - حقيقة - أنها مخالفة لقرارات المجلس الوطني في جانب أو آخر، من ناحية الوقائع السياسية وليس من الزاوية التنظيمية القانونية.

إن من حقنا أن ننبه لمخاطر اللعبة السياسية التي تمارسها الأنظمة الرجعية، وأن نحذر من أخطار التناغم ومحاولات التوفيق، دون أن يعني ذلك من جانبنا أننا متخوفون من أن تقع قيادة منظمة التحرير في مطبات خطيرة من نمط الاعتراف بقرار ٢٤٢، أو من نمط ما حصل بتوقيع اتفاق عمان، ولكن التكتيك السياسي يستوجب الدقة بحيث لايخلق تشويش على الموقف السياسي، ويضمن حماية الموقف السياسي الفلسطيني، وخاصة في هذه المرحلة، حيث يشتد التكالب على منظمة التحرير وعلى القضية الفلسطينية.

نحن نريد صيانة المنظمة وحماية وحدتها ومكتسباتها، وهذا لن يتم إلا بالاستناد إلى التفاف الجماهير الفلسطينية والبندقية المقاتلة. وإلى تحالفاتنا العربية التقدمية، وتحالفاتنا الأممية. إذ لايمكن أن تواجه المؤامرة بالاحتماء بأحد أطرافها.

لاشك أن هناك هواجس سياسية كثيرة في منظمة التحرير الفلسطينية، ولا نختلف عندما نحلل سياسياً حول تقدير حجم المخاوف ومن أي اتجاهات تأتي - وهي متعددة على الصعيد العربي وخاصة في محيط فلسطين - ولكن السؤال الذي يبرز هو كيف نواجه هذه المخاوف ونردع الاخطار عن منظمة التحرير، حيث تبرز هنا وجهات نظر تقول أن تواجه الأخطار وأنت تستند إلى الوحدة الوطنية كسلاح قوي، ولن يستطيع أحد تجاوز منظمة التحرير مادامت متماسكة سياسياً ووطنياً وتنظيمياً، وتصبح المنظمة في موقع القدرة على أن تضع «فيتو» على من يحاول شطبها، لا أن تكون هي معرضة للفيتو من قبل أطراف اخرى، كما حصل بعد انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني، حيث صارت العديد من الأنظمة تخاف من منظمة التحرير ووحدتها، وتتمنى عودة الانقسام والتبعثر ليسهل شطبها.

المطلوب من المجلس المركزي

■ بعد أيام سيجتمع المجلس المركزي لمنظمة التحرير لأول مرة بعد انتهاء أعمال الدورة التوحيدية، ما الذي تنتظرونه من هذا الاجتماع؟!

■■ لاشك أن هذه هي الدورة الأولى لأعمال المجلس المركزي المنتخب من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، وبصفته التقريرية الجديدة. ◄

ومن الطبيعي أن يقوم المجلس بمراقبة أعمال اللجنة التنفيذية في مختلف الميادين والحقول، ومراقبة تطبيق قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، إذ من حق المجلس أن يناقش تقرير اللجنة التنفيذية عن أعمالها خلال الأشهر الماضية.

إن المهمة الأساسية للمجلس تتمثل في كيفية تعزيز وتعميق الوحدة الوطنية الفلسطينية على الصعيدين السياسي والتنظيمي. وهنا أود الاشارة إلى أن الجانب السياسي سيحظى بالبحث والنقاش، خصوصاً لجهة تعميق الالتزام ببرنامج منظمة التحرير، ووقف أية تجاوزات أو خروقات لهذا البرنامج. كما إن العديد من القضايا التنظيمية ستكون موضع بحث وتمحيص، ومن أبرزها وضع الأسس لتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني السابع، والنظر في القضايا والموضوعات التي أحيلت إليه من قبل المجلس الوطني، وتثبيت الصيغ التي أقرت كمقررات تنظيمية لتصبح جزءاً من النظام الأساسي، فهذا من المهام الضرورية التي يتضمنها النظام الأساسي، وقد يكون كل موضوع النظام الأساسي بحاجة إلى الوقفة والتنقيح، بما يستجيب لمتطلبات التطور الحاصل في أوضاع م.ت.ف وفي الساحة الفلسطينية.

وكما قلت، فهناك موضوعات سياسية ستحتل حيزاً واسعاً من الاهتمام، حيث ستؤكد الجبهة الشعبية في مناقشات المجلس المركزي على القضايا السياسية التي نشأ حولها خلاف في فترة الخمسة شهور، والاحتكام إلى المجلس المركزي فيما يتعلق بقراءة قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، ومناقشة أي مستجدات سياسية.

اداروا الظهر لمحاولاتنا

■ هل وجهت الدعوة إلى المجموعات التي لم تشارك في الدورة (١٨) للمجلس الوطني الفلسطيني لحضور المجلس المركزي، وماذا بشأن انضمامها إلى منظمة التحرير الفلسطينية؟

■■ اللجنة التنفيذية في جلستها الأولى اعطت اهتماماً لهذا الموضوع بمستوى مسؤوليتها الوطنية، حيث تقرر أن يكون هناك لجنة قيادية فلسطينية لمحاورة الأطراف التي لم تشارك في المجلس الوطني الفلسطيني، من أجل دفعها للانخراط في الوحدة الوطنية، إلا أن هذا الأمر تعثر بسبب موقف هذه الأطراف ذاتها. وليس التعقيد من قيادة المنظمة. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فقبل أكثر من شهرين وجهت رئاسة المجلس الوطني رسائل رسمية لكافة المنظمات لتسمية مندوبيها في المجلس المركزي، بما فيها المنظمات التي غابت عن دورة المجلس الوطني في الجزائر، إلا أن هذه المنظمات وبدلاً من أن ترد على الرسائل بايجابية باعتبار أن هذه المؤسسة الوطنية الفلسطينية مفتوحة لكل المنظمات الفلسطينية.. بدلاً من ذلك أعلنت في بيانات منفردة مواقف رافضة للمشاركة في المجلس المركزي الفلسطيني. وهذه مسؤوليتها.. إذ، ماذا نستطيع أن نفعل لهذه الفصائل: دعوناهم للحوار لكي نقف أمام كل القضايا المطروحة، فجرى تمنع عن هذا الحوار. ودعوناهم للمشاركة في المؤسسات الفلسطينية، كالمجلس المركزي الذي تجري الاستعدادات لعقد دورته منذ شهور، وجرى الرد عليها ببيانات رسمية طاعنة في شرعية هذه المؤسسات، وفي هذه الدعوة وفي هذه الرسائل.. إلى آخر ماسمعنا في البيانات الاعلامية..!

لذلك أعتقد أن هذه التنظيمات تتحمل المسؤولية عن التمنع، والانكفاء في رفض الحوار ورفض المشاركة في المؤسسات الشرعية الفلسطينية.

اتفاق صيدا بين الجدية والمناورة

■ بعد التوقيع على اتفاق صيدا بدا وكأنه اتفاق جدي، لكن التطورات اللاحقة، وبالذات التي عبرت عنها مذكرة حركة أمل القت ظلالاً من الشك حول جدية المساعي المبذولة لانهاء حرب المخيمات. كيف تنظرون لهذه المسألة من زاوية الموقف من الاتفاق والتطورات التي أعقبت التوقيع عليه؟

■■ اذا عدنا إلى الوراء قليلاً نرى أنها لسيت المرة الاولى التي تعقد فيها اتفاقات بين أطراف وطنية فلسطينية وحركة أمل. فمنذ أن شنت حركة أمل حروبها على المخيمات الفلسطينية عام ١٩٨٥ حتى اليوم جرت اتفاقات عديدة ولكنها كانت في كل مرة تفشل بسبب مواقف حركة أمل التي كانت تضع العراقيل متذرعة بحادث ما لتعاود الكرة لضرب البندقية الفلسطينية والوجود البشري والوطني الفلسطيني، رغم كل ذلك، ولأن م.ت.ف تحرص كل الحرص وبكل جدية على ايجاد حل يحفظ للتحالف الوطني اللبناني - الفلسطيني وحدته، بما يرتقي بامكاناته في مواجهة الاحتلال الصهيوني وحلفائه ومخططاته، وبما يسهل الطريق للعمل الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني، من أجل كل ذلك، بادرت اللجنة التنفيذية فور الاعلان عن مبادرة نبيه بري في نهاية شهر آب، إلى الترحيب بهذه المبادرة وأعربت عن استعدادها لبذل كل مامن شأنه المساهمة في ايجاد مخرج وحل لحرب المخيمات، لأنه لايوجد مصلحة لأي طرف وطني في أن يستمر هذا الجرح النازف. إلا أن هذه الاستجابة التي بدرت من منظمة التحرير والتي ترجمتها عمليا من خلال تكليف قيادة العمل الوطني في لبنان للتعاطي السريع مع هذه المبادرة بصلاحيات كاملة، لم تواجه بالمثل من قبل حركة أمل. فبعد توقيع الاتفاق في ١١ ايلول أثارت حركة أمل العراقيل أمام تطبيقه ثم اصدرت سلسلة التصريحات والمذكرات والتي بينت أن حركة أمل ليست جدية في ايجاد حل. وإذا كانت مبادرة بري وتوقيع اتفاق صيدا من قبل حركة أمل مناورة فلن يعجز الطرف الفلسطيني على كشفها وافشالها، وافشال أية محاولة للتلاعب يتم تغطيتها بالحديث عن الاستعداد للتوصل إلى حل. وإذا كانت حركة أمل جدية فنحن سنتعامل في منتهى الجدية من أجل انجاح هذا الاتفاق.

وما أبدته قيادة العمل الوطني الفلسطيني في لبنان يدلل على حقيقة الموقف الفلسطيني. وما تبديه حركة أمل في المقابل من تعقيدات واستثارات والعودة إلى تجدد الاشتباكات في محيط شاتيلا وحوادث متفرقة هنا وهناك، وامتناع عن حل أبسط المسائل الانسانية كما ينص الاتفاق، وكما تعد حركة أمل دائماً بحلها. إن هذه بالنسبة لنا يجب أن لايساوم عليها. وحركة أمل كاذبة فيما تدعي لأنها فعلياً تجعل من حياة الناس وطعامهم وشرابهم وعلاجهم وجراحهم سلاحاً للابتزاز.

ماتقدم يجعلنا نقول بأن أمل تعترف من على أرضية ذات المنطلقات والأهداف التي بدأت فيها حربها ضد المخيمات عام ١٩٨٥.

وما لم تتوفر الدلائل على جدية حركة أمل في البحث عن حل يعيد للعلاقات اللبنانية - الفلسطينية لحمتها الكفاحية، وما لم يعود الوضع إلى حالته الطبيعية في المخيمات وجوارها، وكما كان قبل عام ١٩٨٥، وما دامت حالة الحصار قائمة والخطف والتشريد مستمراً بالمفرق والجملة، وما دام الفلسطيني يعاني من الخوف من الخطف على حاجز أو القنص أو القتل أو الاستيلاء على بيته أو منعه من العمل في بستانه، مادام هذا الوضع قائماً فإنه يدلل على أن نوايا أمل لازالت كما هي، وان كانت تحاول أن تلتقط الأنفاس لفترة من الزمن ان كانت لاعتبارات داخلية، أو لاعتبارات سياسية متعلقة بالاستحقاقات القادمة على الساحة اللبنانية.

وأعتقد أن المذكرات التي قدمها الطرف الفلسطيني كافية لابراز عدم جدية حركة أمل، والتي اشير إلى بعضها في الصحف اللبنانية فالمذكرات أشارت إلى أن وفد حركة أمل وافق في الاجتماعات التي رأسها الأخ مصطفى سعد في صيدا، على أن تكون المرحلة الاولى تتضمن حل المشاكل الانسانية التي تعاني منها المخيمات ثم تليها المرحلة الثانية: مرحلة انسحاب القوات الفلسطينية من شرق صيدا. وأتت حركة أمل لتقالط هذه الحقيقة حين قالت في مذكرتها بضرورة أن تبدأ المرحلة الثانية أولاً وعلقت كافة القضايا الانسانية المطلوب حلها والالتزام بتنفيذها إلى ما بعد تحقيق مطلبها.

على ماذا يدلل هذا؟ نعتقد أن الجواب بات واضحاً بما فيه الكفاية.

نحن نتمنى ألا تؤدي هذه العراقيل التي تضعها حركة أمل إلى نسف الاتفاق كما نسف غيره، وسنعمل كل ما في وسعنا لانجاح الاتفاق. ولكن إذا أصرت حركة أمل على ركوب رأسها بالاستمرار في ابتزاز الساحة الفلبسطينية وفرض اشتراطات فلن تمر مثل هذه اللعبة على منظمة التحرير وعلى الشعب الفلسطيني.

اننا نطالب الأطراف الوطنية بتحمل مسؤوليتها إزاء تطبيق الاتفاق كونها واكبت المبادرة والرد عليها من قبل م.ت.ف والمباحثات التي جرت والأوراق التي صودق عليها. نحن لانطالبها بأن تحمل السلاح إلى جانبنا في مواجهة طرف ما، لكن نطالبها بموقف سياسي يقول من الذي يتحمل المسؤولية في عرقلة الحل الذي يحفظ للساحة الوطنية اللبنانية وحدتها في مواجهة «الاحتلال الاسرائيلي».

العلاقات الفلسطينية - السورية

■ الحديث عن المخيمات وعن العلاقات الفلسطينية - اللبنانية متلازم مع الحديث عن العلاقة الفلسطينية - السورية، بمعنى أي خلل هنا ينعكس بشكل مباشر هناك. ماهو أثر هذه العلاقة؟ كذلك مضى خمسة أشهر على قرار المجلس الوطني القاضي ببذل كل جهد من أجل تصحيح العلاقات السورية - الفلسطينية فأين وصلت هذه العلاقات؟

■■ يؤسفني أن أقول أن كل الجهود التي بذلت على قاعدة قرار المجلس الوطني الفلسطيني بالسعي من أجل تصحيح العلاقات السورية - الفلسطينية ولتطور عملية المواجهة للمشروع الأمريكي - الصهيوني، لم تحقق نجاحاً حتى الآن. ونحن من جانبنا واصلنا بذل الجهود سواء على مستوى قيادة منظمة التحرير أو قيادة الجبهة الشعبية وبشخص أمينها العام، لكن بدون احراز تقدم. وخلال الفترة الماضية التي انقضت كنا نطرح على تحالفاتنا العربية والاممية وكل أنفسنا السؤال التالي:

أليس من المفيد أن يفسح المجال لعقد جلسات حوار؟؟ فالحوار لايلزم أحداً بشيء، وليس من المحتم أن يصل إلى اتفاق..

فمن خلال الحوار يمكن أن يضع كل طرف أوراقه على الطاولة للبحث في كافة القضايا. ومرة اخرى أؤكد أننا كنا ولازلنا نطمح في أن يكون هناك باب للحوار. اللجنة التنفيذية من جهتها عالجت هذا الموضوع واتخذت قرارات، حيث كلفت وفداً قيادياً بالذهاب إلى دمشق، وأصدرت بيانات بهذا الشأن، وقامت بالعديد من المبادرات الايجابية لفتح الطريق أمام الحوار، ان لم يكن في دمشق ليكن في أي بلد عربي أو أي بلد اشتراكي. كنا متفائلين عندما قيل على لسان المسؤولين السوريين أن نتائج أعمال المجلس الوطني خرجت بقرارات سياسية ايجابية. وما دام هنا قرارات سياسية ايجابية يمكن أن تشكل قاعدة للحوار فإن هذا لايحرم أي طرف من طرح مواقفه. أما بالنسبة للحديث عن الخروقات التي يقوم بها عرفات لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني بدءاً باللقاءات مع مبارك ومع اليهود والصهاينة.. الخ والتي نتابع التصدي لها فلسطينياً، فإنها لايجب أن تمنع الحوار حول مختلف المسائل. فربما تكون هناك فرص لان يتكلل الحوار بالاتفاق.

وأعتقد أن الفرص التي توفرت بعد انتهاء أعمال الدورة التوحيدية كانت فرصة مواتية للبدء بالحوار، خاص وأن المحور الرجعي وفي مقدمته حكام عمان والقاهرة والرباط، انبرى للهجوم على المنظمة والوحدة الوطنية وللتنديد بالقرارات الصادرة عن المجلس الوطني ونفس الشيء حدث على مستوى واشنطن وتل أبيب وغيرها من العواصم الغربية التي شعرت بانزعاج من عودة الوحدة إلى الصفوف الفلسطينية.

بالاضافة إلى ذلك، فإن الخلافات والتناقضات التي تبرز بين حين وآخر بين الأنظمة العربية ومحاورها المتصارعة كثيراً ما يصار إلى معالجتها باللقاءات والحوارات. لذلك ألا يحق لنا أن تقول بضرورة معالجة الخلافات بين سوريا ومنظمة التحرير بذات الطريقة والاسلوب.

نحن من موقع الشعور بالمسؤولية الوطنية والقومية، ولمواجهة الأخطار الداهمة على م.ت.ف ومجمل طرق التحرر الوطني العربية، سنواصل السعي لتصحيح العلاقة بين سوريا ومنظمة التحرير، رغم عدم نجاحنا في احراز تقدم حتى الآن.

وفي هذا السياق تجدر الاشارة إلى أن بعض التطورات التي حدثت في أعقاب المجلس الوطني على الساحة اللبنانية كانت بمثابة تطورات سلبية، خاصة فيما يتعلق بقرار مجلس النواب اللبناني الغاء اتفاق القاهرة. وبهذا الصدد لابد من القول أن أية اتفاقات أو أية علاقات وطنية لبنانية فلسطينية يراد لها أن تتعزز، لابد وأن تشمل العلاقات الوطنية اللبنانية - السورية - الفلسطينية، وتصحيح العلاقة بين سوريا ومنظمة التحرير أمر هام جداً في هذا الاطار.

على أية حال أحب أن أؤكد مرة ثالثة أننا لن نيأس، وسنواصل الجهود بمساعدة حلفائنا الحريصين على سوريا ومنظمة التحرير لتصحيح العلاقة ولبناء أسس العلاقات الصحيحة بين قوى الخندق الأمامي لمواجهة الهجمة المعادية المتصاعدة.

■ جبهة الأرض المحتلة مشتعلة، حيث يجري صراع حقيقي بين تيار التآمر والتقاسم الوظيفي والقيادة البديلة لمنظمة التحرير من خلال أحزاب تشكل وخطط اقتصادية وبين التيار الجماهيري الوطني الذي شهد تصعيداً ملموساً في كفاحه.

ماهو برنامج منظمة التحرير في مواجهة خطر التقاسم الوظيفي وخطط الملك حسين، وماهي الفرص التي يمكن أن توفر له امكانية

النجاح خاصة هناك نشاط اردني مدعوم من أوساط رجعية عربية من أجل ايصال هذه الخطط إلى حيز التنفيذ؟

■■ في الوطن المحتل، نستطيع أن نلمس يومياً حالة الصراع الدائم بين الشعب الفلسطيني الملتف حول قيادته الوطنية ممثلة بمنظمة التحرير وبرنامجها الوطني، ومخططات الاحتلال وبرنامج التقاسم الوظيفي «الاردني ـ الاسرائيلي المشترك».

الصراع دامي ومحتدم وجماهيرنا تعبر يومياً من خلال عملها السياسي والجماهيري عن تمسكها بأهدافها الوطنية وبقيادة منظمة التحرير الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

وحتى أعطي أمثله حية عن حالة الصراع الدامي بين جماهيرنا وطلائعها الوطنية وبين الاحتلال والنظام الاردني أذكر خبرين سمعتهما بالأمس هما: خبر يتحدث عن استفتاء نشرته صحيفة الفجر يقول أن هناك نسبة ٢,٣٪ مع حل عن طريق الاردن و٩٣,٤٪ مع حل عن طريق منظمة التحرير. ورغم أن هذه الأرقام ترد عبر استفتاء عادي تقليدي إلا أنها تعكس حقيقة الوضع السياسي في الأرض المحتلة وتوضح عظمة شعبنا وقوته رغم أية ثغرات يحاول أن يفتحها العدو الصهيوني والنظام الاردني في جدار الوحدة الوطنية القائمة في الوطن المحتل من نوع تنشيط بعض الحركات الاصولية المناوئة للوطنيين، إلا أن هذه المحاولات مرفوضة كلياً من قبل الغالبية الساحقة من شعبنا. هذه الحقيقة لم يعد الاقرار بها فلسطينياً أو حتى عربياً بل ان الكثير من الأوساط الدولية تقر بأن الشعب الفلسطيني ملتف حول قيادته وبرنامجه ومستعد للقتال عشرات السنين من أجل تحقيق برنامجه الوطني.

والخبر الثاني الذي تحدث عن انشاء حزب في داخل الوطن المحتل بقيادة العميل جميل العملة، مهمة هذا الحزب أن يسعى للترويج لخطة التقاسم الوظيفي. وكما صرح العملة بأنه حصل على موافقة على تشكيل هذا الحزب من شامير ومن النظام الاردني.

نحن واثقون أن هذا المشروع الجديد سيفشل كما فشل غيره من المشاريع غير أن هذه الثقة لايجب أن تقلل من أخطار سياسة الاحتلال حيث تتواصل محاولات تدمير الوضع الاقتصادي والحاقه بالاقتصاد الصهيوني وعمليات المصادرة والاستيطان، وتنامي النزعات الفاشية الصهيونية كما تتواصل عمليات القمع والتدمير والاعتقال الجماعي من قبل الجماعات الارهابية الدموية. ومقابل هذا كله تتنامى المواجهة ويتواصل الكفاح الفلسطيني، وكما ذكرت فإن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، تعتبر ساحة الوطن المحتل هي الساحة الأساسية للنضال لذلك فقد اعطت لها جهداً أساسياً حيث قامت بتركيز وتثبيت أداتها القيادية الجبهوية الوطنية الموحدة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية بصلاحيات كاملة، ووضعت برنامجها المستخلص من قرارات المجلس الوطني ولكنه الأكثر تفصيلاً حيث أن قرارات المجلس تمثل خطوطاً عامة.

ان هذه الخطوة تفسح في المجال لتفاؤل كبير بتصعيد الدور النضالي ومواجهة الاحتلال ومخططاته بما في ذلك برنامجه المشترك مع عمان المسمي بالتقاسم الوظيفي. فعلى هذا الصعيد أولت قيادة منظمة التحرير البرنامج وخطة العمل السياسية والعسكرية والتنظيمية والجماهيرية ودعم صمود أهلنا في الوطن المحتل، اهتماماً جدياً لجهة الترجمة العملية المباشرة والفورية وللدلالة على هذا الاهتمام نشير إلى أن الموازنة التي اعتمدت لانجاز هذه المهمة تمثل ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سابقاً.

ان محاكمة كل ما تقدم تتوقف على انعكاسه في التطبيق العملي وهذا أمر يحتاج إلى وقت.

نحو قمة بجدول أعمال كامل

■ بعد خمسة أسابيع من الآن يحين موعد عقد القمة العربية الطارئة في عمان ـ ويدور الآن حديث واسع حول امكانية عقد هذه القمة أم لا، وما اذا كانت ستعقد بمشاركة كافة الاطراف العربية الفاعلة المؤثرة. خاصة وأن هناك خلافاً جدياً يدور حول أعمال هذه القمة.

ماهو موقف منظمة التحرير من فكرة عقد القمة الطارئة ومن جدول أعمالها؟

■■ الحقيقة أن موضوع القمة العربية قديم /جديد، والتطور الذي حصل في هذا المجال هو اتخاذ مجلس وزراء الخارجية العرب الاخير قراراً بعقد قمة عربية طارئة في عمان.

وحين صدر هذا القرار كانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قد انهت دورة اجتماعاتها الاخيرة في بغداد حيث لم يفسح الوقت لمناقشة هذا المستجد السياسي واتخاذ موقف رسمي ومعلن حياله.

وبالتأكيد فان هذا الموضوع سيكون ضمن الموضوعات التي ستُبحث في اجتماع اللجنة التنفيذية القادم. إلا أنني استطيع القول ان م.ت.ف. كانت دوماً ساعية لعقد مثل هذه القمة ـ والقمة العربية العادية بجدول أعمال متكامل ـ لأن غياب هذا الاطار العربي بالرغم من تناقضاته. ومايشهده من حروب استنزاف تمتد من الشمال الافريقي وحتى الحدود الشرقية للوطن العربي يزيد من الضعف العربي في مواجهة الاخطار متعددة الجنسيات التي تواجه المنطقة.

من هنا كانت م.ت.ف. تدعو لوحدة الموقف العربي، كما أن أصدقاءنا كانوا على الدوام يتساءلون: لماذا لايكون هناك موقف عربي موحد؟

على سبيل المثال الحديث عن المؤتمر الدولي، طرح منذ سنوات وفي الفترة الاخيرة طرح بشكل جدي ونشط وأصبحت مواقف جميع الكتل والمجموعات الاقليمية كحركة عدم الانحياز والمنظمة الاسلامية واضحة كل الوضوح، الا أن أوساطاً سياسية عديدة مازالت حائرة في معرفة حقيقة موقف المجموعة العربية. ـ أعطيت هذا كمثل كونه من الموضوعات السياسية المتداولة في الوسط الدولي ـ فغياب الاطار العربي يعني تغيباً للبحث في ايجاد فهم مشترك حول هذه المسألة. ناهيك عن غياب الموقف المشترك من قضايا اساسية كالصراع العربي ـ الصهيوني، وتدفق الاساطيل الامريكية والاطلسية على منطقة الخليج وغير ذلك، أين هو الموقف العربي؟.

الجواب أنه غير موجود. هناك مواقف عربية «بالقطاعي»، متناثرة هنا وهناك، لكن الموقف المشترك غائب كلياً.

هناك مواضيع عديدة للبحث في القمة رغم أن حرب الخليج تأخذ واجهة الحدث السياسي، وللأسف فان استمرار هذه الحرب لايترتب عليه فقط استنزاف الموارد البشرية والمادية للدولتين المتحاربتين، بل ترتب عليه الحاق الضرر بالمنطقة عموماً وبقضية فلسطين على وجه الخصوص، حيث أصبحت هذه القضية تحتل المرتبة الثانية، أو الثالثة أو الرابعة في سلم الأولويات والاهتمامات السياسية والاعلامية.

الدوائر الامريكية والاسرائيلية أكثر المستفيدين من استمرار هذه الحروب، وأكثر المستثمرين لنتائجها. لذلك نحن نعتقد ان من المهم أن تدعم م.ت.ف هذه الدعوة والتي كان لايجب أن تكون طارئة بل عادية ومنذ سنوات... أن تدعمها بغرض أن يتضمن جدول أعمالها أيضاً قضايا لاتقل أهمية عن حرب الخليج بل تزيد مثل قضية الصراع العربي الصهيوني والقضية الفلسطينية وموضوع المؤتمر الدولي. فهذه المسائل الهامة يجب أن تُبحث في القمة.

نحن لانقلل اطلاقاً من أهمية بحث موضوع حرب الخليج، ولكن يجب أن لاتغيب المشكلات الكبرى والاساسية مثل قضية العرب الاولى: القضية الفلسطينية.

كما قلت في البداية ستقف اللجنة التنفيذية للمنظمة لبحث هذا الموضوع في اجتماعها المقبل، لكن يبدو لي أن هناك مؤشرات لتوسيع جدول أعمال القمة القادمة، وهذا مايلاحظ من تصريحات بعض الاطراف العربية ـ والذي وصل الى حد القول بأن تتحول القمة الطارئة الى قمة عادية ـ وأنا أعتقد أن ذلك يمكن أن يساعد على ازالة تحفظ بعض المتحفظين. رغم أنه ليس بالضرورة أن يكون لتحفظ بعض المتحفظين نفس الخلفية التي تنطلق منها منظمة التحرير في الدعوة الى توسيع جدول أعمال القمة. لكن مع ذلك فان مجرد البحث في هذا الموضوع يعتبر مؤشراً على امكانية «حلحلة» هذا الاشكال.

هذه نتائج اتصالاتنا مع العراق

■ الحديث عن القمة والحرب العراقية ـ الايرانية كبند أساسي مدرج على جدول أعمال القمة يقودنا للسؤال عن موقف الجبهة الشعبية من تطورات حرب الخليج الاخيرة وعن معنى ومغزى الاتصالات التي جرت مؤخراً بين قيادة الجبهة والقيادة العراقية؟!

■■ في السنوات الاخيرة حصلت تطورات هامة على مجرى الحرب العراقية ـ الايرانية، بحيث بدا فيه الموقف العراقي عادلاً حيال قضيتين رئيسيتين:

الأولى: وهي الدفاع عن الارض، وقد أعربنا عن رفضنا لاحتلال أي قطعة من الارض العربية بالقوة، انطلاقاً من ايماننا بمبدأ عدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة المسلحة، ونحن هنا نعبر عن تضامننا مع الشعب العراقي في الدفاع عن أرضه.

الثانية: هي جدية الطرف العراقي، واستعداده لانهاء الحرب وحل المشكلة سلمياً، وفي المقابل فقد شجبنا التعنت الايراني واصرار طهران على الاستمرار في الحرب من جهة، ورفضها لارادة المجتمع الدولي ولكل الحلول المطروحة من جهة ثانية.

من هنا وبعد أن لحظ مكتبنا السياسي هذه المستجدات أعرب في بيان له عن تأييدنا لقرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ والذي يعتبر اساساً سليماً لايجاد حل، وللأسف فان الموقف الايراني كان ولايزال رفض التعاطي الايجابي مع هذا الحل، ووضع الاشتراطات التعجيزية التي يُراد بها قول «لا» لهذه الحلول، ولكن بطريقة ملطفة.

ترافق مع هذه المستجدات توفر رغبة مشتركة باجراء مباحثات سياسية كانت بدايتها في اللقاء الذي جرى على هامش أعمال الدورة التوحيدية الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني بين الامين العام للجبهة والوفد العراقي المشارك في أعمال المجلس تركز خلاله البحث حول موضوعات المجلس الوطني، ولم يكن هناك مجال للبحث في الاوضاع السياسية ولاحتى اللقاءات الثنائية. وهذه بادرة ايجابية صدرت عن الاخوة العراقيين. قوبلت بتجاوبنا مع فكرة اجراء مباحثات سياسية. وهذا ماتم على هامش اجتماع اللجنة التنفيذية الذي عقد مؤخراً في بغداد.

أستطيع القول أن هذا اللقاء قد ساهم في كسر الجليد وانهاء القطيعة، ولاشك بأن هناك قضايا عديدة بعد سبع سنوات من القطيعة بحاجة للبحث واللقاء، ولكن ماأود التأكيد عليه أننا في الجبهة الشعبية نرى أن أي علاقة لايمكن أن تقوم على أساس التطابق في كل وجهات النظر، فهناك عديد من القضايا المتفق عليها. وهناك قضايا ستظل موضع خلاف، لكن يبقى من حق كل طرف أن يمارس سياسته وفق قناعته.

بهذه الكلمات أستطيع أن أوجز النتيجة التي أسفر عنها اللقاء الأول في بغداد.

فرص المؤتمر الدولي

■ الحديث عن «المؤتمر الدولي» لايكاد ينقطع هذه الايام، ماهي فرص انعقاد هذا المؤتمر، وماهي العقبات التي تعترض طريقه، وهل لكم أن توضحوا لنا الموقف الفلسطيني حياله، وبضمنه موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؟!

■■ الحوارات الفلسطينية التي دارت قبل انعقاد المجلس في الجزائر كان أحد محاورها الاساسية موضوع المؤتمر الدولي. ولم يكن النقاش يدور حول كيف نفهم هذا المؤتمر وماهي صلاحياته، كما لم يكن هناك خلاف حول الفكرة، وانما كان الحوار يدور حول هل هناك فرصة حقيقية لعقد المؤتمر الدولي أم لازال هناك بيننا وبين هذا المؤتمر مسافة طويلة من الوقت والجهد؟!

لاأخفي عليكم أنه برزت في هذه الحوارات وجهتا نظر حيال هذه القضية، الأولى ترى أن هذا العام هو عام الفرصة الاخيرة للمؤتمر الدولي، والثانية تقول إن انعقاد المؤتمر وفقاً للمفهوم المطروح له من قبل الاتحاد السوفييتي وقوى عالمية عديدة بما فيها م.ت.ف، يستلزم توفير جملة من الشروط والعناصر غير المتوفرة حالياً.

نحن نلحظ أن هناك بعض الاتجاهات الفلسطينية التي تتصرف وكأن المؤتمر الدولي سيعقد «غداً» وتدعو للاسراع في احتلال المقعد الفلسطيني. نحن نرى أن التقدير والاجتهاد أمر مجاز في العمل السياسي لكن التخوف الكامن وراء هذا التقدير السياسي المتسرع ينبع من الخشية بأن يكون مصحوباً باستعدادات لتقديم تنازلات هنا وهناك.

لذلك نحن كنا من أصحاب وجهة النظر التي تقول بأن هذا الموضوع مازال بحاجة لسنوات، ويستلزمه ميزان قوى ومعارك سياسية ونضالات على الصعيد الفلسطيني وتغيرات على الصعيدين العربي والدولي. بحيث يكون هناك مؤشرات حقيقية على امكانية انعقاد مؤتمر دولي حقيقي دون أن يعني ذلك من جانبنا الاستنكاف عن خوض هذه المعركة السياسية حتى نهايتها، وتوفير كل مستلزمات قطع الطريق الطويل إلى المؤتمر الدولي.

الحديث عن امكانية عقد المؤتمر الدولي غير ممكن دون التطرق الى ثلاث حلقات رئيسية مترابطة ومتداخلة. ◄

الحلقة الأولى: على الصعيد الدولي حيث هناك خلاف وتباعد في النظر للمؤتمر الدولي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، فالاتحاد السوفييتي يرى بضرورة تشكيل لجنة تحضيرية، وأن يعقد المؤتمر تحت اشراف الامم المتحدة، بصلاحيات كاملة وباشتراك منظمة التحرير، وعلى قاعدة قرارات الامم المتحدة.

بينما الولايات المتحدة، وهي الدولة العظمى الثانية، والتي يجب أن تكون شريكة في أي دعوة للمؤتمر بحكم موقعها، ترى في المؤتمر الدولي مظلة لتمرير كامب ديفيد آخر، صفقة لتمرير الحلول المنفردة. تستبعد التمثيل الفلسطيني وتشطب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

إن السؤال الذي يطرح نفسه بالحاح هو هل جرى ردم الهوة بين هذين الموقفين؟ أعتقد أن هذا لم يحصل ومن الصعب حصوله رغم الاجواء الاعلامية التي تتحدث كثيراً عن المؤتمر. هناك اجماع دولي أو يكاد حول فكرة المؤتمر الدولي، لكن الولايات المتحدة مازالت تنفرد بالرفض والتعنت وتتمسك باللاءات الاسرائيلية المعروفة، وتحبذ خيار «المظلة الدولية» في محاولة مكشوفة لتفادي ضغوط المجتمع الدولي.

الحلقة الثانية: وهي حلقة الموقف العربي الفلسطيني، وهو أيضاً ركن أساسي من أركان المؤتمر الدولي، فلمنظمة التحرير الفلسطينية رؤية محددة ومعلنة ومثبتة في وثائق ومقررات المجلس الوطني، بغض النظر عن التصريحات التي تصدر هنا وهناك والتي تتحدث تارة حول الوفد العربي المشترك وتارة أخرى حول القبول بالقرار ٢٤٢ ضمن قرارات الامم المتحدة جميعها أو ترفقه بعبارة حق تقرير المصير، وهي مواقف وتصريحات لا لزوم لها، برأينا من الناحية السياسية.

إن المشكلة الاساسية هنا تكمن في الموقف العربي حيال فكرة المؤتمر الدولية والذي يتسم بالارتباك والتخبط وغياب الموقف المشترك، حيث نجد تارة لدى هذه الجهة أو تلك مواقف تقترب من وجهة النظر السوفياتية وأخرى تتماشى مع وجهة النظر الامريكية، حتى قرارات قمة فاس لاتقدم الاجابة على الاسئلة المتصلة بالمؤتمر الدولي نظراً لكونها قرارات عائمة ولا تشتمل على خطة تفصيلية محددة بدقة، وأنت تعرف أن الملك حسين حين ترأس وفد اللجنة العربية السباعية الى واشنطن أعطى تفسيراً لقرارات فاس جعلها «قنطرة» تربط بين مشروع ريغان و«المشروع العربي للسلام» كما سمي، بمعنى آخر انه لايوجد نهج عربي موحد حتى لقرارات قمة فاس، أضف الى ذلك أن طبيعة الاهتمامات العربية مختلفة باختلاف جبهات الاستنزاف المفتوحة على امتداد الوطن العربي، الامر الذي لايجعل «المؤتمر الدولي» على رأس قائمة أولويات الدول العربية.

الحلقة الثالثة: وتتمثل في الموقف الاسرائيلي الذي لايجب أن يقلل من أهيمته، باعتبار أن هناك لاءات اسرائيلية مطلقة كفيلة بعرقلة مسيرة انعقاد المؤتمر. وحتى شمعون بيريز الأكثر حماساً «لمؤتمره الدولي» لايتحدث خارج الرؤية الأمريكية التي تفرغ المؤتمر الدولي من مضمونه وتحوله الى اطار للصفقات المنفردة... الخ كامب ديفيد جديد، ولاشك أن التعابير الاسرائيلية أحياناً تتوحد حول قضايا الضم والالحاق خاصة وأن هناك معركة داخلية بين بيريز وشامير وكلاهما يريد تسجيل النقاط لصالح معركته الانتخابية، ولكنهم رغم ذلك موحدون حول اللاءات الثلاث:

لا لمنظمة التحرير الفلسطينية. لا للدولة المستقلة. ولا للانسحاب بالنسبة لشامير عن كل الأرض الفلسطينية المحتلة وبالنسبة لبيريز عن جزء كبير منها.

وفي ضوء كل هذه العقبات فان أوساطاً سياسية عديدة ربما ترى أن فرص انعقاد المؤتمر الدولي مازالت بحاجة الى مزيد من الجهد، الى ميزان قوى جديد اقليمي على الأقل، فنحن لنا أصدقاء أوفياء وفاعلون على المستوى الدولي.

وبدون احداث تغيرات تجعل أمريكا واسرائيل مجبرتين على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني. والقبول بالمؤتمر الدولي. استبعد أن يكون هناك مؤتمر بالمفهوم الذي حدده المجلس الوطني الفلسطيني.

الانفراج والتوترات الاقليمية

■ ألا تتوقعون أن ينعكس اللقاء بين الدولتين العظميين ايجاباً على فرص عقد المؤتمر الدولي خصوصاً بعد الاتفاق المبدآي بين شولتز وشيفارد نادزه، وماهي فرص استحضار وتوظيف ميزان القوى العالمي الذي يميل لصالح قوى السلم والاشتراكية، لصالح الطرف العربي في معادلة الشرق الأوسط.؟!

■■ حالة الانفراج الدولي حصلت في أواخر الستينات وبداية السبعينات، وتحققت خلالها فرص كبيرة لانتصار حركات التحرر لأن الانفراج الدولي لايعني نهاية الصراع لا على الصعيد الاجتماعي ولا على الصعيد الوطني. بل بالعكس فقد نشبت العديد من المعارك الصغيرة والكبيرة خلال هذه الفترة التاريخية.

نحن نؤمن أن الهم الرئيسي والمهمة العاجلة لكل قوى السلم والاشتراكية التقدمية هو أن تنزع شبح الحرب النووية وسباق التسلح النووي وعسكرة الفضاء، لأن البشرية تستطيع أن تحقق تقدماً من خلال صراعها الاجتماعي أو الوطني بعيداً عن التهديدات النووية، ولأن التهديدات النووية لاتحل أي مشكلة بل تهدد البشرية بأسرها بالفناء خصوصاً بعدما أحيطت الكرة الأرضية بحزام نووي فتاك.

من هنا تكتسب مبادرات الاتحاد السوفيتي أهميتها التاريخية فهي تحمل الهم العالمي على هذا الصعيد. هم ازالة الشبح النووي عن رأس البشرية.

الاشارة الى مبدأ الاتفاق على الخيار الصفر ونزع السلاح النووي سواء كان في جينيف أو ريكيافيك أمر مريح للبشرية. ونحن من الشعوب التي لها مصلحتها في نزع السلاح النووي خاصة بعد أن دخلت اسرائيل في النادي النووي سواء عبر برنامج ريغان للدفاع الاستراتيجي المعروف باسم حرب النجوم، أو عبر انتاجها للصاروخ أريحا حامل الرؤوس النووية.

ورغم أجواء التفاؤل التي أثارتها أحاديث الاتفاق المبدأي حول الخيار صفر، الا أن المشكلات في هذا المجال ماتزال قائمة وقد «بشرتنا» تاتشر بقولها «ان العالم يجب ألا يتفاءل بهذا الاتفاق فالمشكلة لم تحل بعد».

وأضيف الى ذلك أن الاتفاق حول قضايا التسلح النووي ونزع الصواريخ وغيرها، لايعني تلقائياً توافقاً على حل المعضلات الاقليمية، وهذا ماأثبتته تجربة بداية السبعينات فضلاً عن العديد من المشكلات الاقليمية التي ماتزال مندلعة رغم مرور عشرات السنين عليها، مع كل ماشهدته مدة السنوات مت توتير وانفراج للوضع الدولي.

وفي مطلق الأحوال فانني أود التأكيد على ايماننا العميق بأن أي اتفاق حول الأسلحة النووية أو غيرها، لن يفضي الى تخلي أصدقائنا عن تمسكهم وتأييدهم لحقوق شعبنا الوطنية المشروعة، كما حاول أن يشير الى ذلك غمزاً ولمزاً بعض الأوساط السياسية الفلسطينية والعربية، من خلال الحديث عن يالطا جديدة أو غير ذلك.

ولايدع أصدقاؤنا السوفيت فرصة تمر دون أن يعيدوا التأكيد مجدداً على دفاعهم المخلص عن فكرة المؤتمر الدولي باشتراك منظمة التحرير وبالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

زيارة عرفات لموسكو

■ لقد ساهم التأجيل المتكرر لزيارة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الى موسكو في اثارة مثل هذه التساؤلات «غمزاً ولمزاً» ماهو مصير هذه الزيارة؟

■■ الدعوة الرسمية لهذه الزيارة سلمت للوفد الفلسطيني الذي زار موسكو في حزيران الماضي. وقد تضمن البيان الختامي عن محادثات الوفد فقرة تنص على ذلك بكل وضوح، وترك تحديد الموعد للاتصالات اللاحقة، ولا استبعد أن تتم الزيارة في شهر اكتوبر الجاري.

ماذا يحمل شولتز في جعبته؟

■ شولتز في المنطقة قريباً، وبعدها سينتقل الى موسكو. هل يعني ذلك اعادة ترتيب سلم أولويات الدولتين العظميين وهل ستدفع هذه الزيارة الجهود الرامية لعقد المؤتمر الدولي أم أنها محاولة لترتيب طاولة «المؤتمر الاقليمي» الذي تتحدث عنه أوساط أمريكية واسرائيلية عديدة؟!

■■ لا أستطيع الجزم بما ستنتهي اليه جولة شولتز في المنطقة، لكن الثابت أن واشنطن التي تريد الحفاظ على زخم تحركاتها السياسية في المنطقة، ستظل تدفع باتجاه ترجمة مشروعها الخاص القائم على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية والتنكر لحقوق شعبنا الوطنية.

أعتقد أن جولة شولتز التي تأتي قبل وقت قصير من عقد القمة العربية، هي محاولة للتأثير على مجرى هذه القمة، وتبرير الوجود العسكري الكثيف للأساطيل الأمريكية والأطلسية في الخليج، خاصة بعدما رفضت واشنطن اقتراح الاتحاد السوفييتي بتشكيل قوة دولية محايدة لحماية طرق الملاحة في الخليج.

كذلك ليس من المستبعد أن يكون على رأس جدول أعمال الوزير الأمريكي دفع الاردن الى الالتحاق بطاولة المفاوضات المباشرة مع العدو الصهيوني، خاصة في ظل تزايد الحديث عن ضرورة بذل جهود أمريكية أكبر للضغط على عمان لدفعها لتجاوز تحفظاتها المعروفة في هذا الميدان.

ولن تختلف كثيراً جولة شولتز عن نتائج جولة جورج بوش في المنطقة والتي لخصها في مؤتمره الصحفي الذي عقده في القاهرة في ختام جولته، وهي النتائج التي يمكننا تلخيصها بكلمات موجزة: حماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج والشرق الأوسط، وتعبئة القوى الاقليمية للحفاظ على هذه المصالح وتعزيزها وتوفير مستلزمات حمايتها المباشرة من قبل الأساطيل الأمريكية.

والأمر المؤسف حقاً أننا كنا في السابق نخوض النضال القاسي والمرير من أجل طرد الوجود الامبريالي وتصفية قواعده في المنطقة، أما اليوم فاننا ندفع أجرة القواعد الأجنبية على أرضنا وفي مياهنا الاقليمية ■■

الشعبية تطالب بالتصدي لمؤامرة «الحزب الكونفدرالي»

دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى التصدي الحازم لافشال محاولات تشكيل حزب كونفدرالي أردني - فلسطيني في الأرض المحتلة جاء ذلك في تصريح ادلى به ناطق بلسان المكتب السياسي للجبهة فيما يلي نصه:

في اطار المساعي المحمومة لتأسيس الحزب الكونفدرالي الأردني - الفلسطيني داخل الارض المحتلة، تقدم ثلاثون شخصاً من روابط القرى وأزلام النظام الأردني بطلب الى سلطات الاحتلال، لاستصدار ترخيص رسمي بتأسيس الحزب وممارسته لنشاطاته.

ان هذه الخطوة التي جاءت تتويجاً لمساعي تشكيل اللجنة التأسيسية لصياغة برنامج الحزب المذكور ونظامه الداخلي، انما تندرج في سياق الجهود الأردنية - الاسرائيلية المشتركة القائمة على قاعدة مشروع «التقاسم الوظيفي» الهادف بلورة بدائل مشبوهة عن منظمة التحرير الفلسطينية.

ان بلوغ محاولات تأسيس الحزب الكونفدرالي مرحلتها الأخيرة، اذ تكشف عن كثافة الجهود المبذولة لتمرير خطة التطبيع قبل التوقيع، فانها تؤكد اصرار سلطات عمان على السير قدما نحو توفير مستلزمات المفاوضات الأردنية - الاسرائيلية المباشرة والثنائية بمشاركة بعض الرموز الفلسطينية الرجعية المرتبطة بعلاقات مشبوهة مع سلطات الاحتلال والنظام الأردني.

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وهي تدين بشدة تحركات عملاء النظام الأردني وسلطات الاحتلال، تتوجه الى جماهير الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل من أجل التصدي الحازم لهذه التحركات المشبوهة واحباط المساعي الجارية لتأسيس الحزب - المؤامرة، كما تدعوا الى المزيد من الالتفاف حول منظمة التحرير والتمسك بها ممثلاً شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني.

ونحن على ثقة تامة بأن الشعب الفلسطيني الذي أفشل مشاريع الحكم الذاتي وروابط القرى واتفاق عمان وغيرها، لقادر على افشال التحرك الجديد. ولن يكون مصير العملاء والمتآمرين على القضية والمنظمة أفضل حالاً من مصير الذين سبقوهم على هذا الطريق الخياني.

حبش يستنكر محاولة اغتيال البزري

ارسل الرفيق جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برقية الى الأخ النائب الدكتور نزيه البزري استنكر فيها محاولة الاغتيال التي تعرض لها. وفيما يلي نصها:

الأخ المناضل النائب/ نزيه البزري العزيز

تحية الثورة وبعد

انني اذ أدين واستنكر بشدة محاولة الاغتيال الغادرة التي تعرضتم لها، أهنئكم من كل قلبي بنجاتكم وكل مشاعري معكم.

ان الأيدي الغادرة التي حاولت النيل منكم ستنال جزاءها. وسيعرف أعداء الوطن والوطنيين أي منقلب سينقلبون.

ان العدو الصهيوني وأزلامه الانعزاليين والطائفيين الذين يحاولون اسكات كل صوت وطني في لبنان لايعرفون عمق ارتباط الشعب اللبناني بقياداته وحركته الوطنية. ولايدركون أن هذا الشعب البطل سيظل يناضل من أجل تحقيق أهدافه في التحرير والسيادة والوحدة والديمقراطية حتى النصر.

انني اذ أهنئكم مرة أخرى على سلامتكم. أؤكد لكم أن شعبنا الذي قدر لكم دوما موقفكم الوطني المدافع عن وجوده وحقوقه. سيظل مخلصا ووفيا للشعب اللبناني الشقيق وقضيته الوطنية وتلاحم نضال الشعبين اللبناني والفلسطيني على مدار السنين الماضية شاهد حقيقي على ذلك ■■

لكي لاتودي مناورات «أمل» باتفاق صيدا أيضاً!!

مع وصول هذا العدد من «الهدف» الى أيدي القراء يكون قد حل الموعد المحدد لتنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق صيدا، وهي المرحلة التي كان يفترض أن تتمثل في بدء انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من شرق صيدا، لو أن حركة «أمل» التزمت في تنفيذ المرحلة الأولى المتعلقة بالسماح باعادة اعمار المخيمات وفك الحصار الطبي والتمويني الذي تعيشه.

ولكن، وفي ضوء الحقيقة المأساوية التي سرعان مابرزت في أعقاب التوقيع على الاتفاق، والتي تشير الى انتهاج حركة «أمل» لذات سياسة المناورة والمماطلة التي أودت بكل الاتفاقات السابقة، فانه يبدو منطقياً القول أن كل تأخير في تنفيذ المرحلة الأولى من الاتفاق - أي مرحلة السماح باعمار المخيمات - سوف يتلوه تأخير مساوٍ له في تنفيذ المرحلة الثانية المتعلقة بانسحاب المقاتلين الفلسطينيين من شرق صيدا.

وبعبارات أخرى، فان الجانب الفلسطيني، لايمكن له، ولايعقل، أن ينفذ التزاماته المتعلقة باتفاق صيدا، طالما أن حركة «أمل» لم تنفذ ماعليها من الالتزامات التي مضى الآن أكثر من (٢٥) يوماً على موعد استحقاقها، خصوصاً وأنها (أي حركة أمل) لم تكتف بعدم الالتزام وحسب، بل تجاوزت ذلك الى حد توجيه مذكرة لقادة فصائل الثورة الفلسطينية تحاول فيها الالتفاف على اتفاق صيدا، والتراجع عن الالتزامات التي وقعت عليها بحضور القوى والشخصيات الوطنية اللبنانية.

وفي الواقع، فان هذا التراجع من قبل حركة أمل عن الالتزامات التي تعهدت بها ووقعت عليه، لايبدو مستغرباً بالنظر الى الطريقة التي تعاملت بها «أمل» مع الاتفاقات السابقة بشأن حرب المخيمات. ولكن مايلفت النظر هذه المرة هو أن اتفاق صيدا قد جاء - كما هو معروف - على أرضية المبادرة التي طرحها رئيس حركة «أمل» نبيه بري، وهو الأمر الذي يعكس برأي المراقبين السياسيين حقيقة أن المبادرة لم تنبع في الأساس من الحرص على انهاء الأزمة التي تعصف بالمخيمات الفلسطينية ومحيطها منذ مايزيد على السنتين ونصف، وانما نبعت من أسباب أخرى وثيقة الارتباط بالأوضاع والمشكلات الداخلية لحركة أمل ذاتها، وبالاستحقاقات التي برزت في لبنان (وفي ضاحية بيروت الجنوبية تحديداً) والتي يصعب مواجهتها واستحقاقات شطب العامل الفلسطيني في وقت واحد.

ان تبني جبهة التحرير والتوحيد لمبادرة رئيس حركة «أمل»، ورعايتها - من ثم - للاتفاق الذي تم التوصل اليه على أساسها، انما زاد - دون شك - من أسهم نجاح هذا الاتفاق الى حد كبير ومع أن كل الدلائل تشير الآن الى أن حركة «أمل» تسعى الى الالتفاف على مبادرة رئيسها، والنكوص بالتالي عن اتفاق صيدا، الا أن تبني جبهة التحرير والتوحيد للمبادرة، لازال يثير الأمل لدى جماهير المخيمات الفلسطينية التي تئن تحت وطأة الحصار الطبي والتمويني، ولدى كافة فصائل الثورة الفلسطينية، بأن الحركة الوطنية اللبنانية لن تألو جهداً من أجل فرض التزام حركة «أمل» بتنفيذ المرحلة الأولى من الاتفاق عبر فك الحصار التمويني والطبي عن المخيمات والسماح باعادة اعمارها. لكي يفسح المجال بعد ذلك لتطبيق المرحلة الثانية المتعلقة بانسحاب المقاتلين الفلسطينيين من قرى شرق صيدا.

نص اتفاق صيدا

فيما يلي بنود الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بين الوفد الفلسطيني ووفد جبهة التحرير والتوحيد يوم ٩/١١ في منزل الاستاذ مصطفى سعد بمدينة صيدا.

١ - ان ماحصل من خلاف واقتتال قد ألحق أضراراً فادحة بالطرفين، حيث أضعف قواهما وعطل توحيد الجهود والطاقات المشتركة بوجه العدو المشترك، وأكد الجميع ادانة اللجوء الى السلاح في حل الخلافات واعتماد الحوار الأخوي الديموقراطي كأسلوب وحيد في معالجة التباينات والخلافات بين أطراف الصف الوطني الواحد.

٢ - أكد الطرف الفلسطيني التزامه بالانسحاب من كل المواقع العسكرية في قرى عين الدلب، القرية وجنسنايا والانتقال الى المواقع التي تحددها له «جبهة التوحيد والتحرير» لمواجهة العدو الصهيوني وعملائه.

٣ - قرر المجتمعون انهاء كل الاجراءات الاستثنائية التي اتخذها الطرفان، والتي مست حرية الحركة لأبناء المخيمات وجوارها وبهذا يصبح بامكان أبناء المخيمات والمناطق المحيطة بها التنقل بكل حرية وأمن، والبدء باعادة اعمار المخيمات والمناطق اللبنانية التي تضررت من الحرب، وبامكان المهجرين العودة الى منازلهم فوراً واطلاق سراح المعتقلين لدى الطرفين.

٤ - أكد المجتمعون التزامهم بالتصريح الذي أدلى به الأخ رئيس التنظيم الشعبي الناصري المهندس مصطفى سعد بشأن ايقاف الحملات الاعلامية والأعمال العسكرية كافة ومن كلا الطرفين.

٥ - قرر الطرفان تشكيل لجنة مركزية للاعمار تتفرع عنها لجان فرعية على مستوى المناطق ويناشد الطرفان في هذا الاطار جامعة الدول العربية وكل المؤسسات الانسانية والاجتماعية تقديم كل العون.

٦ - قرر الطرفان تشكيل لجان مشتركة على مستوى المناطق في بيروت وصيدا بمشاركة الاخوة المراقبين السوريين والاستعانة بهم من قبل لجنة صور المشكلة من الاخوة في حركة «أمل» واللجان الشعبية للمخيمات اذا اقتضت الضرورة ذلك. على أن تتولى هذه اللجان الاشراف على انهاء الوضع العسكري القائم، وتأمين حرية الحركة لأبناء المخيمات وجوارها واعادة المهجرين الى منازلهم وادخال مواد الاعمار وكل ما يلزم لانهاء الآثار المادية والمعنوية لهذه المعارك الجانبية وستدعى هذه اللجان الى اجتماعات تعقد في وقت قريب للتنفيذ العملي.

٧ - يؤكد المجتمعون عزمهم على متابعة اللقاءات لتنفيذ ماأقر أعلاه وتقرر عقد الاجتماع الثالث يوم الجمعة المقبل الواقع في ٨٧/٩/١٨ في منزل المهندس سعد في صيدا.

٨ - يؤكد المجتمعون عزمهم وسعيهم لوضع الأسس السياسية والتنظيمية الكفيلة لتنظيم العلاقات النضالية المستقبلية بين الشعبين وارسائها على أسس مبدئية ثابتة تكفل الحقوق والواجبات والمتبادلة بما يخدم مصلحة الشعبين ويسهم في تحقيق الأهداف القومية المشتركة مع سوريا الشقيقة ضد أعداء الأمة العربية.

٩ - تتوجه جبهة التوحيد والتحرير، وفصائل الثورة الفلسطينية بالشكر والتقدير للدور الأخوي الكبير الذي قامت به الشقيقة سوريا والذي ساهم في الوصول إلى هذا الاتفاق.

وجهاً لوجه

تعيين قائد جديد لسلاح الجو

● تم تعيين الجنرال افيحون بن نون (٤٧ سنة) لمهام منصب قائد عام القوات الجوية الاسرائيلية رسمياً يوم ٨٧/٩/٢٢ في احتفال أقيم في احدى القواعد في جنوبي فلسطين المحتلة.

وكان بن نون قد التحق بسلاح الجو الاسرائيلي منذ ٢٨ سنة، وكان يشغل قبل تعيينه في المنصب الجديد وظيفة مساعد القائد العام للقوات الجوية، كما كان مديراً للتخطيط. وقد تلقى دراسته في جامعة هارفارد الأمريكية ثم في المدرسة العسكرية لسلاح الجو الأمريكي. وهو متزوج وله خمسة أبناء.

وصرح بن نون بمناسبة تعيينه في منصبه الجديد بأن القوات الجوية الاسرائيلية تواجه تحديات جديدة، وأضاف: إن الكفاءة وحدها هي الكفيلة بتطوير وسائل قتالية جديدة في ظل قيود الميزانية وبعد التخلي عن مشروع الطائرة «لافي».

الاضرابات مستمرة رغم اتفاقية الأجور الجديدة

● تم التوصل في الأسبوع الماضي، بين الحكومة والهستدروت، الى اتفاقية جديدة للأجور بالنسبة لعمال ومستخدمي القطاع الحكومي. لكن الاضرابات ظلت مستمرة بالرغم من الاتفاقية.

فقد تجددت موجة جديدة من الاضرابات، حيث بدأ الأطباء بمؤسسة «صندوق المرضى» الاضراب عن العمل اعتباراً من صباح يوم ٩/٢٧ الجاري. وذكرت إذاعة العدو أن الأطباء في مستشفى كاتلان وهلنسون أضربوا هم أيضاً، وكذلك الأطباء العاملون في المستوصفات.

من جهة أخرى، تعتزم نقابة الصحافة الاضراب لمدة ٢٤ ساعة احتجاجاً على موجة العنف ضد الصحفيين، على اثر تعرض أحد محرري صحيفة (يديعوت احرونوت) يوم ٩/٢٦ الجاري للطعن بالسكين في ملعب كرة القدم في القدس المحتلة.

وكالة الطاقة الدولية تطالب بالرقابة على المنشآت النووية الاسرائيلية

● أصدر المؤتمر العام لوكالة الطاقة الذرية الدولية الذي أنهى أعماله في فيينا يوم ٨٧/٩/٢٥ قراراً طالب فيه «اسرائيل باخضاع منشآتها النووية لضمانات الأمن التي تفرضها الوكالة».

ووصف القرار ماتردد مؤخراً بشأن حيازة «اسرائيل» لسلاح نووي بأنه «يبعث على القلق الشديد». كما دعا مدير عام الوكالة الى اعداد تقرير يعرض على مجلس ادارة الوكالة وعلى المؤتمر السنوي للعام ١٩٨٨ بشأن «التهديد النووي الاسرائيلي».

٦١٪ من الصهاينة يرفضون المفاوضات مع المنظمة في كل الظروف!

● أظهرت نتائج استطلاع للراي أجرته صحيفة (يديعوت أحرونوت). بعد فضيحة فيصل الحسيني، ان ٦١٪ من الذين شملهم الاستطلاع يعارضون تماماً أي حوار مع منظمة التحرير «حتى ولو اعترفت بقراري مجلس الأمن وتخلت عن الارهاب». بينما أيد ذلك ٣٧٪ منهم «اذا ماوافقت المنظمة على هذه الشروط».

من جهة أخرى - أجرى معهد «بوري» الاسرائيلي استطلاعاً آخر للرأي نشرته صحيفة (هآرتس - ٨٧/٩/٢٣) حول أكثر الشخصيات الاسرائيلية شعبية لعام ١٩٨٧، فلم يحصل اسحق شامير إلا على تأييد ٥,٣٪ من الذين شملهم الاستطلاع، بينما حصل شمعون بيريز على تأييد ١٨,٤٪ فقط ممن شملهم الاستطلاع

هكذا... والا فلا!

قبل أقل من شهر واحد انفض مؤتمر «مكاتب مقاطعة اسرائيل» الذي عقد في دمشق حيث شدد على أهمية الالتزام بقرارات المقاطعة ضد الشركات التي تتعامل مع الكيان الصهيوني. ولكن حادثة وقعت في الأسبوع الماضي دلت كيف أننا «نترك الحمار وندق في البردعة»!!

وملخص الحادثة هو أن شركة «فونيكس» الأمريكية تجاوبت مع مطالب المقاطعة العربية للكيان الصهيوني بالنيابة عن ثلاث شركات. فما كان من وزارة التجارة الأميركية إلا أن عاقبتها بفرض غرامة عليها قدرها ٦٤ ألف دولار، دون أن تخفي أن سبب العقوبة كان تقيد الشركة بشروط المقاطعة العربية ضد الكيان الصهيوني.

ويذكر أن وزارة التجارة الأميركية تمنع الشركات الأميركية من الامتثال للمقاطعة العربية ودائماً تهدد بسحب تراخيص التصدير منها اضافة الى فرض الغرامات عليها اذا التزمت لقواعد المقاطعة. وهذا يعني انه يمنع على كل الشركات الأميركية أن تلتزم بهذه القواعد التي تضعها مكاتب المقاطعة العربية.

والسؤال هنا هو: ماذا يفيد الحديث عن المقاطعة العربية مادامت الشركات الأميركية التي تكاد تحتكر عمليات التصدير للجزء الأكبر من الواردات العربية هي خارج قيود المقاطعة واذا كانت الولايات المتحدة تفرض العقوبات على أية شركة تحاول أن تستجيب لشروط المقاطعة، فتحت أي تبرير تظل الأبواب العربية مفتوحة أمام الشركات الأميركية؟

بالطبع، الاجراء الصحيح ضد الشركات الأميركية هو فوق طاقة مكاتب المقاطعة، ولكنه واجب السلطات العربية، وهو يؤكد الحاجة الى مقاطعة الشركات والبضائع الأميركية والا فلا قيمة حقيقية للبردعة..!

عوني

بسبب «ستاد» رياضي أو فيلم سينمائي:

حرب أهلية متوقعة!!

في منتصف شهر أيلول الماضي تظاهر رئيس بلدية القدس المحتلة تيدي كوليك أمام منزل رئيس الوزراء اسحق شامير، بسبب تأخير متعمد في انجاز واقامة «ستاد» رياضي وذلك استجابة للضغط الذي تمارسه الأحزاب الدينية على الحكومة!

قالت صحيفة (الفاينننشال تايمز ـ منتصف أيلول) البريطانية: «ظهرت طقوس وشعائر جديدة يوم السبت في المدينة المقدسة»، والمقصود بذلك هي تلك المظاهرات التي تتحول الى صدامات بين المتدينين اليهود والعلمانيين منهم وكذلك بين المتدينين ورجال الشرطة. وقد تحولت هذه المظاهرات والصدامات في الأسابيع الأخيرة الى ظاهرة وطقس وشعيرة استلفتت أنظار كل المراقبين الغربيين، وأبرزت مرة أخرى الطابع الديني للكيان الصهيوني. اضافة الى عمق الطابع الطائفي والعنصري.

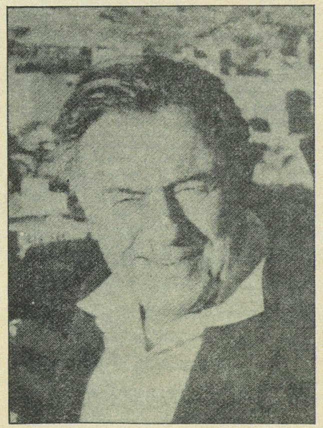
لكن هذه الظاهرة ليست جديدة تماماً، وأول صدام وقع بين المتدينين والعلمانيين اليهود في مدينة القدس يعود الى العام ١٩٤٧، أي قبل اقامة الكيان الصهيوني. واليوم، وبعد أربعين عاماً من اقامة الكيان تتحول الصدامات الى «طقس ديني» بدورها، وهي تتعاظم عدداً وحجماً منذ سنوات في مثل هذا الوقت من السنة. وكما قال أحد المستوطنين: «في كل صيف، يجد المتطرفون اليهود سبباً جديداً للتظاهر. ففي العام الماضي، قاموا بحرق المظلات الخاصة بمواقف الباصات بسبب لصق اعلانات تعرض صور النساء وهن بالمايوهات، وقبل ذلك قام هؤلاء بقصف السيارات بالحجارة بسبب توجهها يوم السبت الى ضاحية راموت الجديدة في الضفة الغربية». واليوم يهدد المتدينون باستعمال العنف بسبب احتمال بناء ستاد رياضي في المدينة، أو إذا استمر عرض الأفلام ليلة السبت، حتى أنه أصبح يطلق على الصدامات اسم «حروب السبت». ومنذ أسابيع استقال ثلاثة أعضاء بالمجلس البلدي ينتمون الى حركة «ساش» بسبب عرض الأفلام وهددوا بحرق دور العرض. أما الحاخام مناحيم بوروش، وهو عضو في الكنيست، فانه يقول: انه في حالة فشل الدعوات وسبل الاقناع «فاننا سنخوض حرباً» للحفاظ على قدسية يوم السبت!

وهكذا، فان المسلسل متوالي العرض، كما تقول مجلة (شتيرن) الألمانية الغربية، «والحرب تزداد حدة وشدة، وقد تزداد هذه الحرب حدة في المستقبل المنظور لتتحول الى حرب أهلية، وتصبح الدولة اليهودية عندها في مهب الريح...».

والمشكلة لاتتحدد، ولا تتوقف، بعرض الأفلام السينمائية ليلة السبت أو اعلان لمايوه، أو بشي من لحم الخنزير في «عيد الغفران» أو بناء ستاد رياضي. المشكلة تنبع وتتمركز حول سؤال كبير يتعلق بطبيعة «الدولة اليهودية» وهويتها، وهي طبيعة تنقسم القوى الصهيونية واليهودية حولها بشكل عميق. والسؤال المطروح هو: هل ينبغي أن تكون «اسرائيل» دولة تحكمها قوانين الشريعة اليهودية أم القوانين العلمانية المدنية لليهود فيها حرية ممارسة شعائرهم الدينية أو عدم ممارستها؟ ويتصل بهذا السؤال الجواب عن سؤال آخر هو: من هو اليهودي؟ وكلا السؤالين لم تتحدد الاجابة عنهما حتى الآن، وما «الحروب» التي تقع بين حين وآخر، وعلى نحو يتسارع عاماً بعد عام، سوى محاولات من الأطراف المتصارعة لفرض الأجوبة التي يريدها كل طرف.

وعلى مر الأيام يثبت أن التحذيرات المتكررة التي يطلقها المسؤولون الصهاينة العلمانيون لا تسمع وأن التطرف الديني يزداد. وتطرح القضية حيناً على أنها «حرب عقائدية» بين متدينين وغير متدينين، بينما تطرح حيناً آخر على أنها «حرب طائفية» بين شرقيين وغربيين. لكن الأقرب الى الحقيقة هي أنها كل ذلك، بحيث تدخل في نسيج الكيان السياسي ـ الاجتماعي وعلى نحو يجعل من الصعب جداً فصل جانب عن آخر. فالتداخل بين السياسة والدين في التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية للكيان الصهيوني لايسمح بنظرة أحادية للمسألة، وكمثال يمكن الوقوف أمام الدور السياسي الذي تلعبه الأحزاب الدينية في رسم السياسات الاسرائيلية على مختلف المستويات بالرغم من أن هذه الأحزاب لاتحصل الا على مانسبته ١٠ ـ ١٢٪ من مجموع أصوات الكنيست. وبعد مجيء حكومة «الليكود» الأولى في العام ١٩٧٧ زادت تأثيرات هذه الأحزاب في

تيدي كوليك ـ دوافع انتخابية

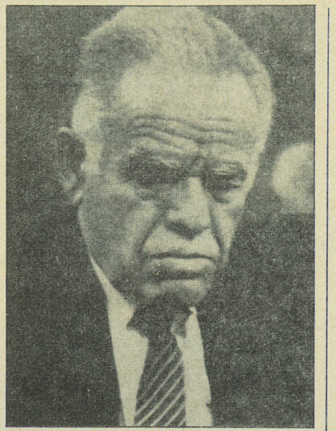


السياسة الاسرائيلية مع أن نسبتها من الأصوات لم تزد كثيراً عما كانت عليه من قبل. ولعل ذلك يعود الى سببين رئيسيين: الأول: تكافؤ الحزبين الرئيسيين وضعفهما، الأمر الذي جعل كلاً منهما بحاجة أكبر للأحزاب الدينية، وحتى في ظل حكومة «الاتحاد الوطني» الائتلافية حيث الأغلبية الكبيرة لدى الحزبين. والثاني: تأييد هذه الأحزاب للبرنامج السياسي الذي يتبناه تكتل «الليكود»، فهي تظل أقرب اليه من حزب العمل، خصوصاً في ظروف ازدياد الاتجاهات اليمينية والمتطرفة بين المستوطنين، كما هو حاصل منذ سنوات.

من هنا يصبح من السهل جداً أن يوظف التعصب الديني والطائفي في العمل السياسي والتنافس الانتخابي مثلما يوظف في النشاط الاجتماعي والثقافي. وصحيفة «اللوموند» الفرنسية، كتبت في حزيران ١٩٨٦ ضمن تقرير لمراسلها في القدس أثناء الصدامات التي وقعت في ذلك الوقت لنفس الأسباب، تقول: «لقد نضج النزاع في قلب اسرائيل اليهودية.. وهؤلاء المتدينون يريدون تطبيق النصوص الدينية». وتساءلت: هل هناك من وسيلة لحل المشكلة على المدى القصير؟ وأجابت قائلة: «هناك شك في ذلك لأن المسألة أبعد من حملة المتطرفين الحالية، انها صراع من أجل الثقافة على حساب الرهانات الأساسية: صيانة الوحدة الوطنية والمحافظة على السلام العام».

وطرح أحد المعلقين الاسرائيليين وهو يفسر نتائج انتخابات ١٩٨٤، المسألة على أنها نوع من الانغلاق موجود لدى الشرقيين كما هو لدى الاشكناز الغربيين، فقال: «وفي المجال الديني، فان أبناء الطوائف الشرقية هم تقليديون أكثر من الأرثوذكس، ولك هذه التقليدية الدينية تترك أثرها على وجهة نظرهم. والدين بالنسبة اليهم هو أساس الجماعة الاجتماعية ـ السياسية. والنتيجة هي أن هؤلاء الذين يميلون الى التقليدية الدينية، مثل الاشكناز الأرثوذكس، يوجد لديهم ميل نحو التجمع الداخلي القوي، ومستوى تسامح أقل تجاه الأطراف التي تقع خارج المجموعة...».

لكن التطرف السياسي عند الاشكناز لايغطيه الا التطرف الديني عند الشرقيين. وهذه الحقيقة هي التي تفسر كيف أن الشرقيين استطاعوا أن يوصلوا «الليكود» الى السلطة في نهاية ١٩٧٧ حيث كان الأكثر تطرفاً، وكيف أن الحركات



اسحق شامير ـ غطاء ديني

والأحزاب التي جاءت على يمينه بعد ١٩٧٣ أصبحت تسحوذ على أصوات «الليكود» بطريقة بات من الصعب معها أن يحافظ «الليكود» على مواقعه بدون أن يساير هذه الحركات والأحزاب. وقد جاء في مقال كتبه الحاخام شلومو غورن ونشرته صيحفة (هتسوفيه ـ ١٤/٦/٨٥) مايفسر طبيعة العلاقة بين أصحاب نظرية «اسرائيل الكبرى» من الاشكناز وبين الأحزاب الدينية المتطرفة. يقول غورن في مقالة: «ان السيادة اليهودية على أرض اسرائيل لاتعتبر ذات طبيعة وطنية فحسب بل هي الأساس لمجمل العقيدة الاسرائيلية بمختلف قيمها وواجباتها الدينية وتحذيراتها» والمقصود بـ «العقيدة الاسرائيلية» هنا «عقيدة بني اسرائيل» وليس عقيدة «دولة اسرائيل». ويتابع غورن: «اننا نجد أن الحديث الأول الذي دار بين الرب وأبينا ابراهيم عندما كان متواجداً في حران لم يتناول من الواجبات الدينية سوى واجب واحد: ألا وهو ضرورة استيطان البلاد وتوريثها إياه كي يسكنها نسله من بعده». وبعبارة أخرى، يقول غورن إن الواجبات الدينية غير مطلوبة إلا بعد أن يتم «استيطان البلاد»، والقيام بكل الواجبات الدينية، بدون تحقيق الاستيطان لايعتبر قياماً بهذه الواجبات. وبهذه العبارات يوفر غورن الغطاء الديني لكل السياسات التي تقدم عليها حكومات الكيان الصهيوني في سبيل الاحتفاظ بفلسطين كلها واستيطانها بل وحتى طرد كل سكانها العرب، وليس من السهل على حزب مثل «الليكود» أن يستغني أو يسيء الى من يستطيع أن يمنحه هذا الغطاء أو يوفر له مثل هذه الفتوى!

هذه الدوافع السياسية وماشابهها من توظيف للدين من أجل غايات سياسية لاحظها الحاخام موشي هيرش، زعيم حركة «ناطوري كارتا» المعادية للصهيونية، عندما كتب مقالاً في جريدة «الفجر» المقدسية، يقول: «نقرأ كثيراً هذه الأيام عن ظاهرة تشن في الديار المقدسة، هي أن الحجج الداعية الى حرية الممارسة العلمانية أو المحافظة على الوضع الديني القائم في المدينة المقدسة، قد تبدو نبيلة، لكنها في الحقيقة ليست سوى خليط من السياسة والصهيونية». ثم يقول: «فالعلمانيون لايحتاجون أفلام يوم الجمعة لتأكيد علمانيتهم، كما لايحتاج المتدينون الى حظر تدنيس السبت لمنعهم من الضلال». ويتابع الحاخام هيرش قائلاً: «وعندما نشاهد صور الصحافة لهذا المنتهك العلني لعقيدته، وهو رئيس البلدية العلماني، ينتهك حرمة السبت باشعاله سيجارة لأحد سكان القدس وهو يغادر المدينة ليلة الجمعة سعياً وراء الخضرة، لايحتاج الأمر الى قوى خارجية لملاحظة توقعاته للانتخابات البلدية القادمة».

وفي نظر هيرش أن المتدينين لايقلون اهتماماً عن العلمانيين بالأهداف السياسية، فيقول عن حركة «اغودات اسرائيل»: «واعتقدت اغودات اسرائيل أن باستطاعتها أن تحد من انتهاك حرمة السبت، لأن عرض أفلام ليلة الجمعة أمر غير مشروع وفقاً (للقانون) الصهيوني وبذا فانها تعزز فرص نجاحها في الانتخابات...».

ان من الممكن في مختلف الطروحات التي تتناول المسألة وماتقوله الأطراف العديدة والمختلفة من اليهود فيها يظهرها كما هي معقدة وغير قابلة للرؤية من زاوية واحدة للنظر. ولأنها بهذا التعقيد يصبح الحال صعب المنال وتصبح احتمالات الحرب الأهلية على المدى البعيد يمكن أن تندرج في نطاق التوقع الرياضي، ويكون من التبسيط الشديد البعيد عن الواقعية أن يتصور امرؤ أن السبب سيكون اقامة «ستاد رياضي» أو عرض فيلم سينمائي ليلة الست، إلا أن أكبر الحروب وأشدها ضراوة قد تنشب لأتفه الأسباب، كما أن أقوى السدود يمكن أن تنهار لأن الماء استطاع أن يتسرب من نقطة صغيرة ضعيفة فيها!! ■■

عز الدين سلامة

خشية من دولة ثنائية القومية!

المؤتمر اليهودي العالمي يؤيد دعوة بيريز للمؤتمر الدولي

أسامة خالد



شامير وبيريز: هدف في ملعب الأول!

أثناء زيارة شمعون بيرس، وزير الخارجية الصهيوني، للولايات المتحدة الامريكية، لالقاء كلمة كيانه في الامم المتحدة، وعشية لقائه مع وزير الخارجية السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، أصدرت منظمة «المؤتمر اليهودي الامريكي» - والتي ينضوي تحت لوائها، مايزيد عن الخمسين الف يهودي أمريكي - بياناً سياسياً في الحادي والعشرين من ايلول الماضي. أعلنت فيه مساندتها وتأييدها لعقد «مؤتمر دولي» لبحث أزمة الشرق الاوسط. وقد حدد بيان المؤتمر، نفس الاشتراطات التي حددها بيرس وحزب العمل، لعقد هذا «المؤتمر» والمتمثلة بالاعتراف المسبق للاطراف" المشاركة «باسرائيل»، وتوفير ضمانات حول التزام هذه الاطراف، باحترام الاتفاقيات التي ستبرم معها، واعتبار المؤتمر غطاءً لمفاوضات مباشرة بين أطراف النزاع، أما حول مشاركة الاتحاد السوفياتي في مثل هذا المؤتمر، فقد اشترط البيان لذلك، اعادة العلاقات الدبلوماسية مع الكيان، والسماح بالهجرة اليهودية.

وقد فسّر مصدرو البيان موقفهم من هذه الدعوة، بالخشية الكبيرة من «التكاثر العربي»، والتي ستؤدي مستقبلاً الى «تحويل اسرائيل الكبرى سريعاً الى دولة ثنائية القومية» كما جاء على لسان تيودور مان، رئيس المنظمة المذكورة. وهي نفس النغمة التي يعزفها قطبا الحكومة وأنصارهما، يساراً ويميناً، في دعوتهما للحفاظ على «النقاء اليهودي للدولة»، رغم الاختلاف بينهما في حل هذه «المعضلة». ويضيف تيودور مان: «إن استمرار الواقع القائم الآن، سيعني وضع اسرائيل، أمام دولة غير يهودية، أو دولة غير ديمقراطية، وكلا الخيارين غير مقبولين». وباعتبار ان مسألة «المؤتمر الدولي موضع خلاف، بين قطبي الحكومة، وانها - أي الحكومة - تعاني من انقسام وعجز عن ايجاد طريقة لتناول عملية السلام»، كما يقول تيودور مان. فإن ذلك يستوجب اشراك التجمعات اليهودية في كل مكان، «بمناقشة الامور التاريخية».

وتعتبر هذه الدعوة «لاشراك اليهود في مناقشة الامور التاريخية»، هي الاولى من نوعها، حيث جرت العادة، بأن لاتتدخل المنظمات اليهودية في الخارج، في الامور السياسة للكيان، باعتبار «ان اسرائيل فقط. تمثل الشعب اليهودي، في القضايا اليهودية»، وهي العبارة التي أشار لها شامير في ايلول ١٩٨٥، في معرض انتقاده لقيام وفد من «منظمة المؤتمر اليهودي الامريكي»، بزيارة لكل من مصر والاردن، ولقائه المسؤولين فيهما. واصفاً تلك المنظمة بأنها لاتعدو عن كونها «حبة فستق». هذا وقد سبق لشامير، ان طالب المنظمات اليهودية الامريكية «بحصر أعمالها في الاطر الخيرية، وعدم التدخل في المسائل السياسية، الا اذا طلبت اسرائيل ذلك»، وذلك في اطار رده على بعض الدعوات، لسحب الجيش الاسرائيلي من لبنان عام ١٩٨٢.

ومن المعلوم أن المنظمات والجمعيات اليهودية الامريكية، تشكل العمق المالي والاستخباراتي والسياسي للكيان الصهيوني، ومواقفها بشكل عام مؤيدة للسياسة الحكومية، بغض النظر عن الحزب الحاكم، حيث يتم اخضاع جميع المصالح الخاصة للمصلحة العليا والمتمثلة «بأمن الكيان وحمايته».

ان هذا «التدخل» من قبل منظمة المؤتمر اليهودي الامريكي، يعتبر دون أدنى شك، موقفاً مؤيداً وداعماً لحزب العمل، وبيرس تحديداً، في صراعه حول «المؤتمر الدولي» ورؤيته للتسوية، وهو انحياز سيترك أثره على رصيد بيرس ونقاطه التي يجمعها تحضيراً للمعركة الانتخابية القادمة، سواء كانت مبكرة أو اعتيادية - والذي سيسعى لتعزيزه، من خلال كسب أصوات منظمات يهودية أمريكية أخرى، أثناء جولته الحالية.

يبقى السؤال المطروح الآن. ماهي النقطة المقابلة التي سيسعى شامير لكسبها في حرب تجميع النقاط الانتخابية - الخفية والعلنية - الدائرة بين قطبي الحكومة؟ هل ستكون بالدعوة الى المزيد من الاستيطان، أم باشهار سيف «من هو اليهودي» وهو السيف المسلط على رأس المنظمات اليهودية الامريكية؟ وذلك في محاولة لكسب أصوات المتطرفين الصهاينة، وسحب البساط من تحت أقدام بيرس، هل سيكون الرد باتباع تكتيك أكثر مرونة، في محاولة لكسب بعض الأصوات المتأرجحة والمترددة يساراً ويميناً، في هذا الحزب الصهيوني أو ذاك؟ أم أنه سيلجأ للكشف عن فضيحة جديدة يكون أبطالها من قادة حزب العمل؟ هذا ماستجيب عنه الأيام القادمة ■■

علي الصراف

حروب الـ«سي. أي. ايه».. القذرة

المصداقية التي تحظى بها المعلومات الواردة في كتاب بوب وود ورد: «حروب الـ سي. اي ايه»، مستمدة من أن الكاتب، وهو نائب رئيس تحرير صحيفة «واشنطن بوست» الامريكية كان هو الذي كشف النقاب عن فضيحة «ووتر غيت» التي أجبرت التحقيقات في شأنها الرئيس الاميركي الاسبق ريتشارد نيكسون على تقديم استقالته، الأمر الذي يؤكد بالنسبة للكثيرين حقيقة أن لبوب وود ورد صلات وعلاقات وثيقة تسمح له بالاطلاع على اسرار كثيرة.

واذا كنا لسنا في مجال الدفاع عن صحة المعلومات الواردة في كتاب وود ورد، إلا أن ثمة العديد من الادلة والقرائن التي تثبت أن الرجل لم يختلق كل ماقاله اختلاقا «لايستند الى أساس من الصحة». وذلك على الرغم من الاحتمال الجدي بأن يكون وود ورد قد قام بسد الكثير او القليل «لافرق» من الثغرات المعلوماتية اعتماداً على مخيلة نشطة ولكنها قريبة من الواقع بمقدار قربه، هو، من «مواقع المعلومات ودرايته الاكيدة بالآلية التي تحكم معظم الاعمال القذرة التي نفذتها وكالة المخابرات المركزية الاميركية.

بشير الجميل كان عميلاً للـ سي. أي. ايه، وظل لسنوات عديدة يتقاضى راتبا منتظما. ليس في ذلك اي شيء يدعو للاستغراب، اذ ليس كثيرا على رجل عقد سلسلة اتفاقات ولقاءات سرية مع مناحيم بيغن واريل شارون ورافائيل ايتان، ونُصب رئيساً بناء على هذه الاتفاقات، ان يكون، في نفس الوقت، عميلا للـ سي. اي. ايه. الغريب أن لايكون. طالما أن كتب اسرار اخرى تزخر بمعلومات، تؤكد عمالة رؤساء آخرين، هو «ليس اقل منهم شأنا».

وللعمالة، هنا، كما يجب التوضيح، اشكال مختلفة، وان كان بشير الجميل قد اختار، او اختير له ارذلها: «خدمات» و«رواتب».

ومن بين الاشكال الاخرى، هو أن يكون هناك، ليس من يقبض، بل من يدفع ايضا، ويتبرع لـ، ولا يتورع عن، القيام بشتى صنوف الاعمال القذرة بالتعاون مع السي. أي. ايه، او بالنيابة عنها.

❊ ❊ ❊

كشفت وود ورد، أن الصعوبات التي كانت تواجه الـ سي. أي. ايه في تنفيذ وتمويل بعض الاعمال القذرة» (وتسمى هذه الاعمال في الولايات المتحدة «قذرة» بالفعل»، حُلت عن طريق الاعتماد على جهاز المخابرات السعودي الذي أشرف على تخطيط وتمويل عملية التفجير التي استهدفت العلامة محمد حسين فضل الله في بئر العبد في العام ١٩٨٥، ضمن ماوصف بانه «ضربة مثيرة ضد الارهابيين ستخدم مصلحة الولايات المتحدة والسعودية معاً».

وحسب وود ورد، فقد قام بتنفيذ العملية مشرف بريطاني سخر عدة مجموعات منفصلة قام كل منها بتنفيذ اجزاء منفصلة منها، للتضليل على علاقة المخابرات السعودية والسي. أي. ايه، والاستخبارات اللبنانية.

يقول وود ورد أيضاً «ان التعاون الاستخباراتي بين الولايات المتحدة والسعودية شمل عمليتين أشرف عليهما الامير بندر بن سلطان (سفير السعودية في الولايات المتحدة) ونفذتها السعودية لصالح الولايات المتحدة. العملية الأولى كانت تهدف لدعم الجهود المضادة للزعيم الليبي معمر القذافي في تشاد. وقد كانت هذه العملية، حسب وود ورد، حساسة للغاية، لأن القذافي مسؤول عربي. وقد كلفت هذه العملية السعودية ٨ ملايين دولار، وشاركت فيها الـ سي. أي. ايه وفرنسا.

أما العملية الثانية، فكانت «أكثر حساسية» لوليم كيسي والولايات المتحدة، وكانت تهدف الى احتواء نفوذ الحزب الشيوعي الايطالي في انتخابات ١٩٨٥، ونظرا لتوقع (كيسي) معارضة الكونغرس لمثل هذه العمليات السرية في أوروبا الغربية، لجأ كيسي للسعودية وطلب منها دفع مليوني دولار للتأثير على الانتخابات في ايطاليا.

ومن المعروف أن الحزب الشيوعي الايطالي، خسر في تلك الانتخابات قسماً لابأس به من الاصوات التي كان من المنتظر أن يحصل عليها.

❊ ❊ ❊

هناك أيضاً، تمويل متمردي الكونترا، وغيرها مما قد يكشف النقاب عنه بعد حين.

لانريد أن نسأل ماشأن الاسلام و«خدمة» الحرمين الشريفين، بالحزب الشيوعي الايطالي، وربما الفرنسي، ثم الكونترا والصراع في تشاد؟ كما لانريد أن نقول أن ثمة «حرم» حقيقي واحد تخدمه هذه السياسة هو بيت الله الابيض، الا أننا لابد وأن نتساءل، عما اذا كان يجب على المرء أن ينخرط في «أعمال قذرة» دون أن يعي أن هذه الأعمال كلها قد لاتشفع له اذا ماأريد لها أن تمارس ضده يوماً، قد لايكون بعيداً جداً. كما أنها لاتمت بصلة (دع عنك الاسلام) الى أية مصلحة حقيقية غير أن يظهر بمظهر غير نظيف حتى في عيون الاميركيين أنفسهم، ولمجرد أنه يرغب بذلك.

ثم لماذا هذه «التبرعات»؟ الا يحسن بان نترك الادارة الاميركية، بأن تقوم بأعمالها القذرة بنفسها، اذا أرادت؟ كلمة واحدة نقولها لرعاة هذه السياسة: «نعم، يمكن لكم أن تكونوا» متعاونين.. (ولاحول ولاقوة إلا بالله). ولكن ليس الى هذا الحد.. ولماذا؟» ■■

لبنان:

من حكومة الاستقلال الى حكومة الحل

هل يعد الرئيس الجميل انقلاباً في اللحظة الأخيرة؟

اتجاه التصعيد الذي اخذت به مواقف الرئيس اللبناني أمين الجميل، يبدو في نظر الكثير من المراقبين، أنه سيظل يفرض ظلاله الداكنة على جميع الفرقاء اللبنانيين، وعلى الرئيس الجميل نفسه، طيلة الفترة المتبقية من مدة ولايته الرئاسية، أي حتى نهاية الصيف القادم.

وحتى ذلك الوقت، فان أحد لايستطيع تقدير حجم الانهيار والاهتراء السياسي والاقتصادي الذي قد ينجم عن هذا التصعيد، وكذلك طبيعة التفاعلات المتمخضة عنه، التي يمكن وقوعها خلال هذه الفترة، طالما لايبدو في الأفق، وحسب ذلك الاتجاه، حل من أي نوع.

فلقد عبر الرئيس الجميل، على الأقل، في الكلمتين اللتين ألقاهما في مؤتمر الفرنكوفون وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن اعتقاده بأن الأزمة اللبنانية ليست سوى أزمة احتلالات أجنبية، وأن حل هذه الأزمة يكون باخراج الوجود الأجنبي من لبنان. وبهذه الصورة، أو تلك دعا الرئيس الجميل الى تدويل الحل، على اعتبار أن الأزمة في لبنان «دولية بطبيعتها لأنها اقليمية. وفي الوقت الذي أبدى فيه، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، استعداد لبنان للذهاب بعيداً من أجل بناء العلاقات الأوثق بينه وبين سوريا»، الا أنه أشار الى أن الوجود العسكري السوري أعطى سوريا نفوذاً متزايداً في لبنان مما لم يخدم مصالح البلدين وقال: «لايمكن أن يكون هناك حل سوري للأزمة اللبنانية.. ولايمكن أن يكون حل الأزمة اللبنانية بمعزل عن سوريا». مؤكداً على أن انسحاب الجيش السوري من لبنان يجب أن يتم وسيتم في اطار الاتفاقات العربية التي تضمن مصالح البلدين الأمنية والاستراتيجية..

الى ذلك أعرب الرئيس الجميل عن عزمه على «استكمال برنامج الاصلاح الدستوري الذي يجب أن يعيد توحيد اللبنانيين، ورأى أن الحل الذي يتم من خلال المؤسسة الدستورية يقوم على «تعديل دستوري يؤمن مشاركة فعلية في الحكم» مؤكداً أنه لابد من تأليف حكومة جديدة تحقق الحل «فتنزع السلاح من المليشيات وتشرف على انتشار الجيش اللبناني على كل الأراضي اللبنانية بعد أن يعاد تنظيمه». ولكن لم يفت الرئيس الجميل التحذير من «أن لبنان في طريقه الى كارثة اقتصادية بدأت طلائعها» مرجحاً أن تكون المرحلة المقبلة «مرحلة عاصفة» لن تطيح النظاد اللبرالي الاقتصادي فحسب، بل تطيح النظاد السياسي الديمقراطي (!) المبني عليه».

■ أفكار «لحكومة الحل»

أفكار الرئيس الجميل هذه، وان تكن غير جديدة على أية حال، خصوصاً لجهة اعتبار الأزمة اللبنانية هي مجرد أزمة احتلالات وأزمة «حروب الآخرين على أرض لبنان» وان المطالب الاصلاحية لم تكن سبباً لانفجار الأزمة وأنها جاءت تالياً، حيث مازالت تردد أوساط الجبهة اللبنانية نفس هذه الأفكار منذ ١٢ عاماً، إلا أن الأهم في مواقف الرئيس الجميل هي أنها جاءت في ظل أوضاع اقتصادية وسياسية، لا يمكن أن يعتبر وصفها بالانهيار والتفكك، كافياً، ذلك لأن التآكل الطائفي الذي «ذهب بعيداً» في تمزيق بنية المجتمع والاقتصاد والسياسة اذا كان يستوجب الآن، كضرورة أكثر الحاحاً، الشروع بحل يعيد بناء لبنان على أسس غير طائفية، فان الرئيس الجميل، بناء على نفس الأسباب، يطرح مشروعاً للأخذ، بالعكس تماماً بحل لايكرس بقاء «النظام السياسي الديمقراطي» (!!) اياه، فحسب وأنما أيضاً بحل طائفي يفرضه الحكم قسراً، ووفقاً لما يرتأيه، على جميع الأطراف والقوى اللبنانية المعارضة: أي حل يضعه الحكم، بدون توافق أو وفاق؛ ويفرضه الحكم، عن طريق قيام حكومة جديدة تتولى بمفردها، وضع «التعديلات الدستورية» التي تراها مناسبة.

وعلى الرغم من شيوع الاعتقاد القائل بأن الرئيس الجميل، اتخذ هذه المواقف من زاوية محض اعلانية تتعلق بسعيه للحصول على موقع «الناخب الأول» في الانتخابات الرئاسية المقبلة، أو بسعيه لضمان دور سياسي فعال، له في مرحلة مابعد الرئاسة يقوم على أساس تبني مواقف تأخذ من تطرف «القوات اللبنانية» كما تأخذ من المرونة البطريركية بقدر ماتأخذ من الأبوية الشمعونية للمارونية السياسية، إلا أن ذلك لم يمنع الرئيس الجميل، كما يؤكد المتابعون لسلسة لقاءاته واجتماعاته الفرنكوفونية وفي الولايات المتحدة، من القيام بتسويق أفكاره ومواقفه كما لو أنها الخطوط الرئيسية للبيان الوزاري «لحكومة الحل» (أو الاستقلال) التي ستقوم على انقاض الحكومة المستقيلة الحالية.

■ حكومة أمر واقع

من هنا يقول المتابعون أن جهد الرئيس الجميل الرئيسي ينصب الآن، في اتجا اقناع «الأطراف الدوليين» على تأييد قيام حكومة جديدة تتولى تنفيذ حل سياسي على قياس الأفكار التي أدلى بها أمام دول الفرنكوفون وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويضيف أولئك المتابعون، أن الرئيس الجميل الذي كان يعتزم تنفيذ هذه الخطوة بعد مجيئه من مؤتمر الفرنكوفون، والتي أجلها الى مابعد حضوره مؤتمر القمة العربية الطارئة في عمان، انما أجل التنفيذ لاعتبارات تتعلق باستكمال «الاتصالات الدولية» والمحلية في شأنها، بقدر ماتتعلق برغبته في استجلاء مواقف الفرقاء المعارضين من محليين واقليميين، من الأفكار والمواقف التي أدلى بها، خصوصاً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، كونها الأكثر تفصيلاً، والأكثر دقة ووضوحاً و.. «توازناً».

وفي حين أصبح من الواضح بالنسبة للرئيس الجميل، ان أفكاره لم تلق «التجاوب المطلوب» (الذي لم يكن مطلوباً في الأصل) إلا من جانب أطراف الجبهة اللبنانية، وعدد «ملائم» من النواب، فان أحداً لايجب أن يستبعد أن يقوم الرئيس الجميل بتشكيل حكومة، أقرب ماتكون حكومة انقلابية، قد يرأسها أحد ضباط الجيش الكبار، لتكون «حكومة أمر واقع»، وليكون صحيحاً ماتنبأ به الجميل من أن لبنان مقبل على «مرحلة عاصفة»، يريد لها أن تحفظ بقاء «النظام السياسي الديمقراطي» وليس الاطاحة به، حسب ماتهدد به الظروف الراهنة ■■

الحرب الايرانية ـ العراقية

هل تستجيب طهران للارادة الدولية؟

عمر حلمي

مضى على الحرب الايرانية ـ العراقية حتى الآن ٢٥٦٣ يوماً دونما توقف، ولايبدو أن في الافق مايدعو للتفاؤل بايقاف.دورة الحرب المنفلتة من عقالها، رغم صدور قرار مجلس الامن ٥٩٨ في العشرين من تموز (يوليو) الماضي، الداعي لايقاف الحرب بسرعة وتسوية النزاع وتشكيل لجنة للتحقيق في مسؤولية البادىء في الحرب، ورغم الاجماع الدولي الرافض للحرب سواء داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة أو خارجها.

هذا مع العلم، ان ضحايا الحرب الهوجاء من الطرفين الايراني والعراقي تجاوزت المليون بين شهيد وجريح، أضف لذلك، أن حجم الخسائر الاقتصادية قفز عن الـ٥٤٠ مليار دولار أميركي اقتطعت من قوت وكدح الشعبين الجارين.

ورغم ذلك مازال القادة الايرانيون يُصرون على بقاء شعلة الحرب متقدة غير عابئين بما أصاب البلدين من خسائر فادحة في الارواح والمعدات، بالاضافة للخسائر الاقتصادية الضخمة.

وفي هذا السياق، نشير الى ماقاله الامام الخميني يوم ٩/٢٩ الماضي، حيث ذكر، بان الوضع الايراني صعب، داعياً الايرانيين للوحدة الوطنية للخروج من هذا الوضع الصعب.

ومن الجدير بالملاحظة، ان هذه الدعوة جاءت مترافقة مع التصعيد الحاد للحرب الهمجية، ومع ماجرى من مجابهات حربية في مياه الخليج بين كل من ايران من جهة وبريطانيا وأميركا من جهة اخرى. والتي قد تؤدي الى توسيع رقعة الحرب وتعطيها أبعاداً دولية خطرة، اضافة لذلك، ماهو مطروح على بساط البحث داخل أروقة الأمم المتحدة والمتعلق باتخاذ عقوبات اقتصادية وعسكرية ضد الطرف الذي يرفض تطبيق قرار مجلس الأمن، ويمكن تلمس هذا، من القرار الذي وافق عليه مجلس الشيوخ الاميركي في ٩/٢٩، والذي يدعو الولايات المتحدة لحظر استيراد النفط الايراني ومشتقاته الامر الذي يعني فقدان ايران لأكثر من ٦٠٠ مليون دولار نتيجة ايقاف صادراته النفطية لاميركا. فكيف سيكون الامر عليه اذا ما اتخذت عقوبات اقتصادية من قبل المجتمع الدولي ضد ايران في حال استمرار تعنتها ومماطلتها في رفض تطبيق قرار مجلس الأمن؟؟!

وارتباطاً بهذا، لايكفي الاقرار اللفظي بالموافقة على قرار المجلس، كما يفعل العديد من القادة الايرانيين، فعلى سبيل المثال لا الحصر، أعلن الرئيس الايراني علي خامنئي في مؤتمره الصحفي، الذي عقده يوم ٩/٢٣ في فندث «والدروف استوريا» في نيويورك قائلاً: «إننا لم نرفض القرار ٥٩٨» ولكنه أضاف معقباً، ان طهران تضع شرطاً مسبقاً لاي تحرك نحو وقف النار، واعلان العراق «معتدياً ومعاقبته»!! وهو ذات الموقف الذي أعلنه مجدداً يوم ٩/٢٥ في كلمته من تحت قبة لجمعية العامة للامم المتحدة.

وأما رئيس مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان) الايراني هاشمي رفسنجاني فكان أكثر وضوحاً حين قال، ان ايران تصر على ضرورة تسمية المعتدي والمتسبب في الحرب، وانه يجب أن تتبع ذلك محاكمة المعتدي ومعاقبة ودفع الغرامة قبل البحث في القضايا الأخرى. وفي كلمة له أمام معارضين عراقيين التفاهم يوم ٩/٢٦ قال: «ان الجمهورية الاسلامية حازمة في تصميمها على عدم وقف جهادها المقدس حتى يتخلص الشعب العراقي من صدام» !! ؟؟ دون أي اشارة لقرار مجلس الأمن!

من خلال هذين المثالين، اللذين أوردناهما للمسؤولين الايرانيين نخلص الى نتيجة مفادها، أن السلطة الايرانية لاتسعى ولاتحرص على تطبيق قرار مجلس الأمن ٥٩٨، وأي كلام عن الموافقة على القرار، لاتخرج عن اطار الموافقة اللفظية، وهو مايعني المماطلة والتسويف والتعنت، وبالتالي التهرب من المسؤولية القومية والاقليمية تجاه الشعب الايراني وشعوب المنطقة التي ضاقت ذرعاً بالحرب ودعاتها.

وانطلاقاً مما ورد أعلاه، فلا بد لمجموع القوى الدولية الحريصة على صيانة السلام العالمي، من أن تبذل قصارى جهدها من أجل تطبيق القرار ٥٩٨، والزام الطرفين المتحاربين بقرار الارادة الدولية، ويندرج في هذا السياق، اجتماع وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الأسبوع الماضي، وتأييدهم على ضرورة العمل الجاد من أجل التطبيق الكامل لبنود القرار الدولي، الأمر الذي يستدعي اعطاء الطرف، الذي مازال يماطل في عملية التطبيق الفرصة الأخيرة من الحوارات والاتصالات من أجل اقناعه بتنفيذ القرار ٥٩٨، ولكن في حال استمر تعنته وتسويفه لعملية التطبيق تحت ذات الحجج والذرائع غير واقعية، فانه سيواجه بلا شك بالاجراءات والعقوبات الرادعة التي قد تصل الى مستوى عزله سياسياً حتى يستجيب للارادة الدولية بتطبيق قرار مجلس الأمن.

ودون الغوص مجدداً فيما جلبته الحرب من أخطار جديدة، أي الحشد العسكري الهائل، الذي بلغ في فترة الشهور الأخيرة (١١١) قطعة بحرية حربية من مختلف الأحجام والأنواع التابعة للأساطيل الأميركية والأطلسية، والتي تتمركز في مساحة لاتزيد عن ٢٥٠٠ كم٢ من السطح البحري، هذا الحشد لم يكن له أن يحصل لولا الفرصة التي أتاحتها الحرب، حيث استغل الامبرياليون الظروف الحرجة والصعبة التي تعيشها المنطقة ودخلوا من أوسع الأبواب وبموافقة غالبية الدول في المنطقة، والهدف الامبريالي لم يعد خافياً على أحد، فأمريكا وحلفاؤها يريدون قواعد جديدة وتسهيلات عسكرية وتثبيت مراكزهم في المنطقة من أجل اخضاعها لهيمنتهم وتعميم سياسة كامب ديفيد التصفوية.

ولكي نبعد جميعاً شبح الامبريالية الجاثم على صدر المنطقة، يجب أولاً وقبل كل شيء القبول قولاً وفعلاً بقرار مجلس الأمن ٥٩٨ والعمل على تنفيذه ثانياً، والأخذ بالمقترح السوفياتي، الداعي لتشكيل قوة بحرية تابعة للأمم المتحدة لكي تحل محل الأساطيل الامبريالية المتمركزة في الخليج ثالثاً. وهذا يستدعي من الطرف الذي يريد أن يحارب «الشيطان الأكبر» ويبعده عن المنطقة، أن يعيد للمنطقة مناخها الطبيعي، أي ان يعم السلام بين دول المنطقة على أرضية تطبيق قرار مجلس الأمن ٥٩٨. فهل يفعل؟؟! ■■

موضوع الغلاف

شؤون عربية

الثابت والطارىء في جدول أعمال القمة

هل تنجح قمة عمان في انقاذ «النظام الاقليمي العربي» أم ستؤدي إلى انهيار «مؤسسة القمة»؟!

عماد رحايمة

القمة العربية الطارئة ستعقد في زمانها ومكانها المحددين، هذا ما أجمعت عليه تقديرات مختلف المراقبين السياسيين الذين تتبعوا وقائع ومجريات الحركة السياسية العربية التي أعقبت اجتماع وزراء الخارجية العرب في تونس في العشرين من أيلول الماضي.

لكن السؤال الذي مازال ينتظر الاجابة هو: هل ستعقد هذه القمة بحضور جميع الأطراف العربية، أم أن قمة عمان الطارئة ستواجه ذات المصير الذي واجهته القمة الطارئة في الدار البيضاء عام ١٩٨٥، فتعقد دون مشاركة أطراف عربية فاعلة ومؤثرة؟

حتى الآن تشير كافة الترجيحات إلى ان القمة المقبلة ستعقد بمشاركة جميع الأطراف العربية، وان تكن هذه المشاركة ليست على مستوى الرؤساء خصوصا بالنسبة للدول التي ابدت تحفظها حول جدول اعمال القمة، فابدت رفضها لحضور «قمة البند الواحد» وطالبت بجدول اعمال كامل كشرط مسبق لحضور القمة. وهذا هو موقف كل من سوريا والجماهيرية الليبية على وجه الخصوص

من جهتها اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية على لسان عضو لجنتها التنفيذية الرفيق ابو علي مصطفى، في حديث مع مجلة «الهدف» [راجع صفحة ٤]، دعمها لفكرة عقد القمة العربية وذلك من أجل تهيئة الظروف لخلق موقف عربي مشترك حيال القضايا والمعضلات الشائكة التي تواجه الساحة العربية، ومن اجل اعادة ترتيب سلم اولويات السياسة العربية، بعيدا عن حروب الاستنزاف الناشبة في الجسم العربي، وبما يعيد للقضية الفلسطينية وللصراع العربي - الصهيوني مكانته الاولى على راس قائمة الاهتمامات العربية.

ويبدو الموقف الفلسطيني هذا متلاقيا مع مواقف عربية عديدة تطالب بتوسيع جدول أعمال القمة، وعدم اقتصاره على بند واحد فقط.

وبالطبع فانه لايمكن النظر إلى الدعوة الفلسطينية لتوسيع جدول أعمال القمة، بوصفها تقليلا من أهمية وخطورة الحرب العراقية - الايرانية فهذا الموضوع استاثر باهتمام منظمة التحرير الفلسطينية منذ اشهر وسنوات عديدة، وبذلت في هذا الاطار جهودا سياسية مضنية من اجل وقف النزف بين الدولتين الجارتين، ولكي يصبح ممكنا توظيف الطاقات العربية والايرانية في خدمة الصراع ضد العدو الامبريالي الصهيوني.

ولاشك كذلك في ان تطورات الحرب العراقية - الايرانية، وما اعقبها من غزو امريكي اطلسي لمنطقة الخليج العربي، تستحق كل الاهتمام والرعاية والجهد من قبل المجموعة العربية، إذ لا يعقل ان تتخذ كافة المجموعات والهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية مواقف واضحة ومحددة ازاء هذا الموضوع الخطير الذي بات يهدد السلام والامن على المستويين الاقليمي والدولي، في الوقت الذي ماتزال فيه حالة الانقسام العربي تحول دون امكانية التوصل إلى موقف عربي مشترك، يشكل الارضية لتحرك عربي جماعي من اجل الاسراع في انهاء هذه الحرب ووقف النزيف الدامي بين البلدين.

ولسنا في هذا المجال نطالب باجتراح المعجزات او نطرق ابواب المستحيل. فالقاعدة السياسية للموقف العربي المشترك باتت متوفرة، وهي ذاتها القاعدة التي شكلت اساسا للاجماع الدولي على انهاء حرب الخليج، ونعني بها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨، وضرورة فرض الالتزام به قولا وممارسة من قبل الجانب الايراني الذي مازال يبدي قدرا كبيرا من التصلب والتعنت

على اية حال فإن هذا الموضوع الهام والخطير سيحظى باهتمام القمة الطارئة، وقد ان الاوان لبلورة اجماع عربي حول هذه النقطة بالذات.

لكن الأمر الذي يستحق الاهتمام كذلك، هو ان التركيز على حرب الخليج المتفجرة في القمة المقبلة، لايجوز ان يدفع للخلف بالمشكلات الاساسية التي تواجه الامة العربية، واهمها على الاطلاق الصراع العربي الصهيوني والقضية الفلسطينية التي يتشدف الجميع بانها قضية العرب المركزية.

لاننا لو فعلنا ذلك او قبلنا به نكون قد وقعنا في «الفخ» المنصوب لنا من قبل الدوائر الامبريالية والصهيونية، ونكون قد قدمنا خدمة مجانية لهذه الدوائر التي خططت لاغراق القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني في بحر من الحروب والصراعات والمشكلات الجانبية التي تعصف بالساحة العربية من محيطها إلى خليجها.

لذلك يبدو اكثر من هام وضروري ان يدرج على جدول اعمال القمة العربية القادمة بند اساسي متصل بالصراع العربي الصهيوني والقضية الفلسطينية إذ لايجوز ان يطغى الطارىء على الثابت في اعمال القمم العربية.

وإذا كانت «مؤسسة القمة العربية» قد نشات بفعل الصراع العربي - الصهيوني وعلى هامش القضية الفلسطينية، فإن الضرورة تقضي بان لاتحيد هذه المؤسسة، عن مسارها وتتيه في خضم الانقسامات العربية.

وبطرح القضية الفلسطينية على جدول اعمال القمة، يصبح المطلوب من الملوك والرؤساء العرب اعادة التاكيد على الثوابت الوطنية والقومية وفي الاساس منها تاكيد شرعية ووحدانية التمثيل الفلسطيني في اطار منظمة التحرير الفلسطينية بعد ان وصل تطاول بعض الاطراف العربية، وفي مقدمتها الدولة المضيفة للقمة، حد التشكيك بقرارات القمم العربية او بشكل خاص قرارات الرباط، واعادة تجديد الالتزام بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

كما ان القمة القادمة، مسؤولة مسؤولية كاملة عن ضرورة نبذ محاولات الانفراد وعقد الصفقات الثنائية المباشرة التي تعيد انتاج كامب ديفيد المشؤوم ليجري بعد ذلك التاكيد على ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وباشتراك الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، وبحضور كافة الاطراف المعنية، بمافيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة.

هذا هو الطريق، لصيانة «النظام الاقليمي العربي» الذي استقبلت عمان قبل اسبوعين «المؤتمر الاستراتيجي العربي الاول» من اجل البحث فيه، وما عدا ذلك فإن كافة المشاريع والمحاولات التي تبذل من قبل دوائر واشنطن وتل ابيب وعمان والقاهرة، لن يكون لها من نتيجة سوى تفسيخ هذا «النظام» والامعان في تجزئته وتحطيمه لصالح «التطور القطري» وتباين الاتجاهات والنزعات والهموم والاهتمامات، والذي بدا يتعمق ويترسخ في السياسة العربية، خصوصا خلال السنوات العشر الماضية.

وإذا كان مستبعداً في ظل الظروف التي تحيط بانعقاد القمة الطارئة في عمان، ان تبحث كافة معضلات ومشكلات «النظام الاقليمي العربي»، إلا ان الأمر الذي بات يستلزم اجابة موحدة وسريعة من قبل المجموعة العربية هو هل تمهد القمة الطارئة لاعادة احياء «مؤسسة القمة العربية» وانعقاد «النظام الاقليمي العربي» ام انها ستخفق في انجاز جدول اعمالها، وتلقي بذلك ظلالا كثيفة من الشك حول مستقبل هذه المؤسسة ومصيرها ان هذا السؤال يكتسب مشروعيته من جدية الخلافات التي مازالت بقصف بالمنطقة العربية، والتي مازالت تطرح العديد من الاسئلة والتساؤلات الحائرة حول القمة المقبلة وفرص نجاحها ومستوى الاجماع الذي سيتحقق حولها ■■

قرار في محله..

السودان يطرد منظمات «الاغاثة»

آمرت الحكومة السودانية ١٦ وكالة «اغاثة اميركية وأوروبية غربية يقال انها تعمل على اغاثة المتضررين من الجفاف في جنوب السودان، بوقف اعمالها ومغادرة البلاد.

وكان عدد من المسؤولين السودانيين قد اتهموا هذه الوكالات بالعمل ضد الامن الوطني السوداني. والمعروف ان الدول الامبرياليه والمنظمات الرجعية تتخذ من عدد غير قليل من منظمات «الاغاثة» ستاراً للقيام باعمال تجسسية وتخريبية ضد البلدان العاملة فيها.

تونس

محاكمة الاصوليين انتهت ولم تختتم فصولها

حكمة محكمة «امن الدولة» التونسية بالاعدام على ٧ من أعضاء «حركة الاتجاه الاسلامي» الاصولية وبالسجن مع الأشغال الشاقة لمدد تراوحت بين ٨ سنوات والسجن المؤبد على ٦٨ آخرين متهمين جميعاً بـ«التآمر لاطاحة النظام والاستيلاء على الحكم عن طريق العنف» فيما برئت ساحة ١٥ متهماً لعدم توفر الأدلة.

وبين المتهمين الذين مازالوا نصفهم فارين

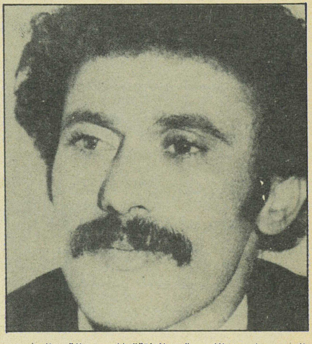
اشخاص ادينوا بالتورط المباشرة في حوادث التفجير التي شهدتها فنادق سياحية على الساحل التونسي في شهر آب الماضي. وكان الادعاء العام قد طلب باعدام المتهمين الـ ٩٠ خلال المحاكمة التي استمرت شهراً. وقال محامو الدفاع انهم سيستأنفون الاحكام التي صدرت على موكليهم ويملك الرئيس التونسي بورقيبة سلطة التخفيف من أحكام الاعدام إلى السجن.

وقد هددت منظمة «الجهاد الاسلامي» باغتيال مسؤولين تونسيين إذا ما نفذت أحكام الاعدام. إلا ان مصادر في الحكومة التونسية اعلنت أن هذه التهديدات لن تحمل السلطات التونسية على تغيير الاحكام.

اليمن الشمالي تحتفل بالعيد الفضي لثورة ٢٦ سبتمبر

تجربة رائدة شبت عن الطوق ومستقبل يعد بيمن سعيد

يحلو للمؤرخين البرجوازيين اعتبار ثورة ٢٦ سبتمبر/ ايلول ١٩٦٢ اليمنية، من باب الانتقاص من قدرها، «نسخة بائسة» لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المصرية و«مثالاً» على طموح جمال عبد الناصر في فرض «هيمنته» على العالم العربي، ولهذا فهم يصنفونها بوصفها انقلاباً عسكرياً وُضعت خطته بعيداً عن الأرض اليمنية.



الرئيس علي عبد الله صالح: الانتقال إلى عصر القرن العشرين

ان وقائع التاريخ اليمني التي سبقت الثورة، فضلاً عن التغيرات الجوهرية والمنجزات الكبيرة التي تحققت خلال الخمس وعشرين سنة الماضية، تدحض بقوة تلك الاطروحات المفرضة. فثورة ٢٦ سبتمبر لم تكن على الاطلاق مقطوعة الصلة باحداث ثورية سبقتها ومهدت لها، ففي عام ١٩٤٨ حدث في الشطر الشمالي من اليمن انقلاب على نظام الامامة المغرق في رجعيته وتخلفه: قتل فيه الامام يحيى الذي حكم البلاد طيلة ٣٠ عاماً. إلا أن انقلاب ١٩٤٨ مالبث أن فشل بعد شهر واحد من وقوعه وتولى السلطة الابن الأكبر للامام يحيى، أحمد بن يحيى، بمؤازرة شيوخ القبائل الذين ارعبتهم تلك المحاولة الجدية لتحرير البلاد من جمود القرون الوسطى ومن سلطة الائمة المتعسفين. وقد واصل أحمد بن يحيى نهج أبيه الرجعي، وهو ما دفع السياسيين اليمنيين المعارضين العاملين في الخارج وبعض ضباط الجيش الأحرار إلى تنظيم انتفاضة عام ١٩٥٥ التي لم يكن مصيرها أفضل من مصير انقلال ١٩٤٨، فقد قاد محمد البدر، ابن الامام أحمد، القبائل لقمع الانتفاضة، واعدم زعيمها الرائد أحمد يحيى السلاية وستة ضباط آخرين واثنين من أشقاء الملك كانا قد أيدا الانتفاضة.

وفي ذلك الوقت كانت قد اتسعت القاعدة الاجتماعية للحركة المعارضة للنظام الملكي المطلق. وتطورت توجهات هذه الحركة من المطالبة بملكية دستورية وإصلاحات في اطار الامامة إلى العمل من أجل الاطاحة بالنظام الملكي. ونشأت روابط وثيقة بين منظمة «الضباط الاحرار» التي نشأت داخل الجيش اليمني، وحركة «اليمنيين الأحرار» التي تألف قوامها الرئيسي من السياسيين اليمنيين الأحرار الموجودين في الخارج. وفي ٢٦ مارس/ آذار ١٩٦١ قام أعضاء منظمة «الضباط الاحرار» بمحاولة لاغتيال الامام أحمد بن يحيى، بيد أن الامام لم يقتل وإنما اصيب بجراح مما أفشل المحاولة، إلا أن تلك الجراح أدت إلى موت الامام في ١٩ سبتمبر ايلول ١٩٦٢، وخلفه في الحكم ابنه محمد البدر الذي أظهرت اجراءاته الاولى بأنه لاينوي تحقيق التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المأمولة، الأمر الذي حث ضباط الجيش الوطنيين إلى التحرك بسرعة قبل أن يوطد الملك الجديد سلطته، فقامت وحدات الجيش بالاستيلاء على قصر الملك والمؤسسات الحكومية الرئيسية في العاصمة في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢. وبعد يومين من ذلك أعلن عن قيام النظام الجمهوري في الشطر الشمالي لليمن.

لقد تقدمت مسيرة ثورة ٢٦ سبتمبر على خط متعرج، وواجهت تحديات قاسية بسبب الموقف العدائي السافر الذي اتخذته القوى الامبريالية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، والقوى الرجعية في المنطقة من الثورة. ولكن بفضل مثابرة الشعب اليمني في الدفاع عن خياره الوطني ومنجزات ثورة ٢٦ سبتمبر، أمكن الحفاظ على النظام الجمهوري وافشال المحاولات الكثيرة لاعادة اليمن الشمالي إلى حكم القرون الوسطى، واستطاعت الثورة أن تتغلب على الظروف المعقدة التي اعترضتها. ودللت السنوات التسع الماضية التي تميزت بالاستقرار السياسي وتقدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على أن الثورة اليمنية قد تجاوزت مرحلة «الوضع الحرج» التي عانت منها طيلة السنوات الخمس عشرة الاولى من حياتها.

ولقد انعكس الاستقرار السياسي ايجابياً على كل ميادين المياه في الشطر اليمني الشمالي. وتشرف الآن على نهايتها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الثانية التي وضعت لاستكمال مسيرة التنمية التي بدأت بالخطة الاولى، وللنهوض باليمن وادخالها القرن العشرين. وأوضحت المؤشرات والمعطيات التي نشرت عشية الاحتفال بالعيد الفضي لثورة ٢٦ سبتمبر أن جميع القطاعات التنموية حققت أهدافها بنجاح كبير باستثناء قطاع الزراعة الذي تضرر كثيراً من الجفاف الذي أصاب اليمن في السنوات الأخيرة، بيد أن انجاز المأثرة الكبيرة، اعادة بناء سد مأرب، خلال العام الحالي، سيحد كثيراً من تلك المخاطر التي ظلت تحيق بالزراعة اليمنية.

وكما تتفق المراكز والمؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، فان العقد القادم يحمل بشائر طيبة كثيرة على صعيد الاقتصاد اليمني، ففي هذا العام بديء باستخراج النفط من أراضي الشطر اليمني الشمالي وافتتحت أول مصفاة نفطية في منطقة مأرب الجوف. ومن المقرر أن يتم خلال هذه الأيام تصدير أول شحنة من النفط اليمني إلى الخارج من ميناء الحديدة على البحر الأحمر، والذي يرتبط بحقول الانتاج بأنابيب ضخ تمتد على مسافة ٤٣٠ كيلو متراً.

ومن المؤمل أن يكون معدل الضخ اليومي في حدود ١٥٠ ألف برميل في المرحلة الاولى، غير أن الشركات النفطية صاحبة الامتيازات تتوقع أن يرتفع المعدل إلى ٢٥٠ ألف برميل يومياً فيما بعد، كما يأمل المسؤولون اليمنيون في أن يزداد الانتاج إلى ٤٠٠ ألف برميل يومياً عند حلول العام ١٩٩٠. وحتى الآن فان مخزون النفط اليمني الشمالي يقدر بـ ٥٠٠ مليون برميل، كما اكتشفت كميات كبيرة من الغاز الطبيعي الذي سيستثمر هو الآخر. ويقدر خبراء المال والاقتصاد أن اليمن الشمالي ستحصل من النفط على دخل سنوي في حدود ملياري دولار، وهذا يعني كما يؤكد هؤلاء الخبراء أن الشطر الشمالي من اليمن أن الشطر الشمالي من اليمن تنتظره حياة سعيدة حقاً، إذ أن انتعاش القدرات المالية للدولة سينعكس على المشاريع الانمائية التي سترصد لها مبالغ كبيرة يصبح معها من السهل تحقيق ما طمحت إليه ثورة ٢٦ سبتمبر.

ليست صورة المستقبل اليمني هي وحدها الزاهية، فصورة الحاضر لاينقصها الاشراق. وإذا كان الشطر اليمني الشمالي حتى السنوات الاولى من عمر ثورة ٢٦ سبتمبر يصنف في عداد أكثر دول العالم تخلفاً، فإن احدى أكبر مفاخر الثورة اليمنية انها نقلت هذا الجزء من القارة العربية من ظلمات القرون الوسطى إلى نور القرن العشرين. ففي العام الدراسي ٨٦ ـ ١٩٨٧ ارتفع عدد الطلاب والطالبات في المراحل الدراسية الثلاث، الابتدائي والاعدادي والثانوي، إلى مليون و٢٨٠ ألف و٦٣ طالبا وطالبة يواظبون على الدوام في ٥٩٧٠ مدرسة ابتدائية و٧٣٤ مدرسة اعدادية و ١٩٧ مدرسة ثانوية. ويوجد أيضاً ٨١ معهداً لاعداد المعلمين والمعلمات.

وفقط في ظل ثورة ٢٦ سبتمبر انشئت في شمال اليمن مؤسسات التعليم العالي. وتضم جامعة صنعاء الآن ثماني كليات للشريعة والقانون، والأدب، والتربية والعلوم، والتجارة والاقتصاد، والطب والزراعة. وتشتمل كل كلية على عدد من الاقسام المتخصصة. وبلغ عدد طلبة الجامعة خلال العام الدراسي ٨٦ ـ ١٩٨٧ أكثر من ١٥ ألف طالب وطالبة، كما بلغ عدد طلبة الدراسات العليا (دبلوم عال وماجستير) ٦٧٥ طالباً وطالبة. كما استحدث في السنوات الأخيرة التعليم الفني والمهني، حيث افتتحت أربعة مراكز لهذا النوع من التعليم تضم ١٥٣٢ طالباً.

ان الانجازات الكبيرة التي حققتها ثورة ٢٦ سبتمبر هي مصدر فخر واعتزاز كل الوطنيين العرب الذين لم يبخسوا الثورة مشاعر الدعم والتضامن التي تستحقها ■■

حبش يهنىء الرئيس علي عبد الله صالح بذكرى ثورة ٢٦ سبتمبر

أرسل الرفيق جورج حبش الى الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية ببرقية هناه فيها بمناسبة حلول الذكرى الخامسة والعشرين لثورة ٢٦ سبتمبر. جاء فيها

الأخ/ الرئيس علي عبد الله صالح

تحية الثورة وبعد

بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لثورة سبتمبر (ايلول)، اهنئكم، واتمنى لكم وللشعب اليمني الشقيق كل التقدم.

ان ثورة ٢٦ سبتمبر التي فجرها الشعب اليمني وقواه المسلحة في العام ١٩٦٢، مثلت رداً على التخلف والتبعية وشكلت بداية تطلع للتقدم والحرية والديمقراطية والوحدة.

ان الدعم الذي حظيت به ثورة سبتمبر وبخاصة الدعم الذي قدمته مصر عبد الناصر عبر بشكل واضح عن عمق الارتباط بين الوطنيين العرب في كفاحهم ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية، ولذا لم يكن مستغربا أن تتعرض لمؤامرات أعدائها الداخليين والخارجيين.

واليوم يستمر الشعب اليمني في نضاله لتحقيق اهدافه، ومجدداً تواجهه في نضاله هذا المخططات المعادية الهادفة ابقاء اليمن في اطار التبعية للقوى الامبريالية والرجعية عبر احتلال أجزاء من اراضيه ونهب ثرواته، وابقاء اليمن مجزء بشكل مصطنع.

ان الشعب الفلسطيني الذي يحمل أعمق المشاعر للشعب اليمني الشقيق يثق أن ذلك الشعب قادر على التغلب على الصعوبات التي يتعرض لها حاليا، ويعبر عن ثقته هذه بمزيد من التلاحم والتضامن مع جماهير شعبكم.

أكرر لكم التهنئة واتمنى لكم النجاح، كما اتمنى لشعبكم التقدم والازدهار ■■

طلب أميركي.. وجواب مصري

عشية الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الأميركي كاسبار واينبرغر إلى مصر في الاسبوع الماضي، ضمن جولة له شملت أيضاً عدداً من الدول الخليجية، كشف النقاب عن رسالة عاجلة سلمها الملحق العسكري في السفارة الاميركية بالقاهرة موجهة من وزارة الدفاع الاميركية إلى مجلس الوزراء المصري تطلب فيها السماح لـ«جناح الابرار الجوي» التابع للفرقة ٧٧ من قوات «دلتا» الاميركية الخاصة بالانتشار السريع، للتمركز في منطقة تشرف على خليج السويس، تأهباً للتدخل في حالة تطور الموقف العسكري في الخليج ونشوء حاجة لتعزيز الوجود العسكري الاميركي هناك.

مصادر موثوقة في العاصمة المصرية أكدت أن مجلس الوزراء المصري عقد اجتماعاً عاجلاً ومصغراً لمناقشة الطلب الأميركي، وان عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصري حمل أثناء توجهه إلى نيويورك للمشاركة في الدورة الحالية للامم المتحدة رسالة من حسني مبارك إلى الرئيس الاميركي ريغان يبلغه فيها استعداده للقبول بالطلب الاميركي، على أن يقتصر عمل «جناح الابرار» على اداء «مهمات تدريبية روتينية»!

الاردن يعاود علاقاته مع ليبيا

اعلنت الحكومة الاردنية في ٢٣ ايلول الماضي عن اعادة علاقاتها الدبلوماسية مع الجماهيرية الليبية بعد ثلاث سنوات ونصف السنة على قطعها من الجانب الاردني. وقال مسؤول اردني رفيع المستوى رفض الافصاح عن اسمه وهويته أن الاردن قرر أن يعاود علاقاته مع ليبيا «على رغم تحفظاته» حيالها (!) وأوضح أن هذه الخطوة اتخذت في سبيل «اتاحة أكبر فرصة للنجاح» للقمة العربية الطارئة التي من المزمع عقدها في عمان في ٨ تشرين الثاني القادم. وقال «بما أن القمة ستعقد في الاردن لن يكون طبيعياً إلا أن تكون لعمان علاقات مع احدى الدول العربية المشاركة فيها».

ومما يذكر أن العقيد القذافي صرح في الاسبوع الماضي بأن ليبيا وسوريا ستقاطعان القمة إذا ما اقتصر جدول عملها على موضوع الحرب العراقية ـ الايرانية!

الاستفتاء على رئاسة مبارك..

«انجازات» النظام السابقة.. واللاحقة!!

كيف نواجه نظرية «الاجماع القومي على شخص الرئيس»؟



مبارك: ست سنوات اخرى من اغتصاب السلطة

تستوقفنا عملية الاستفتاء على رئاسة الجمهورية، التي تجرى اليوم (١٠/٥) في مصر، دون أن يكون بين طياتها أي احتمال لأي جديد في السياسات الرسمية.. بل لعل الاستفتاء ـ في حد ذاته ـ ليس أكثر من نقطة نهاية لسيرك مبايعة الرئيس، والذي أقامته البرجوازية الكبيرة التابعة الحاكمة، وحزبها الوطني.. كما أنها نقطة بداية لمهرجان جديد من التهاني، التي ستنهال على الرئيس الناجح في الاستفتاء.. لكن الأول لن يطول كثيراً، فسرعان ما سوف ينفض «المهرجان»، مثلما انتهى «السيرك» من قبله، ليجد الجميع أنفسهم من جديد في مواجهة ذات الازمة، الأكثر احتراماً.. والاشد تفاقماً..

في بداية عهده بالسلطة، أمر الرئيس المصري حسني مبارك، بمنع مهرجانات المبايعة والتهاني، قبل الاستفتاء على الرئاسة، وبعده.. أما الآن، وبعد انتهاء سنوات حكمه الست الاولى، فقد شهدت مصر، ولأول مرة في تاريخها، ظاهرة غريبة تمثلت في تلك النظرية العجيبة التي أطلقها قادة الحزب الحاكم، وأركان النظام، والتي تقول بأن الاستفتاء على الرئيس، مسأله قومية! يجب أن ترقى فوق كل الخلافات الحزبية، إذ أن شخص الرئيس يجب أن يحظى بإجماع قومي! لماذا؟ لاأحد يعرف! رغم أن الرئيس الذي جرى تفصيل هذه النظرية على مقاسه، هو نفسه رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، والذي هو ـ بالقطع ـ أحد الأحزاب المتصارعة في الساحة المصرية!!..

وإذا كان النظام المصري، في بداية عهد مبارك بالسلطة، قد تعامل بذكاء غير منكور مع واقع الأزمة الحادة التي يعيشها، والتي بلغت احدى ذراها، باغتيال السادات نفسه. فآثر الابتعاد عن كل أشكال ومظاهر استفزاز الجماهير واثارة سخطها، فالغى سيرك المبايعة، ومهرجانات التأييد لمبارك.. فإنه الآن، حاول أن يستخدم وباسراف مثير، نفس الاشكال والمظاهر، التي ألغاها قبل ست سنوات، للتغطية على ذات الأزمة، التي ازدادات احتداماً وتفاقماً، وان كانت لم تبلغ ذروة متفجرة اخرى، مشابهة لتلك التي بلغتها في اكتوبر/ تشرين أول ١٩٨١..

ولعل النظام أراد ـ أيضاً ـ من «زفة» المبايعة والتأييد تلك، والمبنية على نظرية «الاجماع القومي حول شخص الرئيس» أن يؤثر على أحزاب المعارضة (حتى اليمينية منها)، ويستفزها، ويعمل على شقها من الداخل، مثلما حدث مع حزب الوفد الجديد..

لكن الواقع، أن أصحاب نظرية «الاجماع القومي حول شخص الرئيس»، استندوا في نظريتهم، ولو إلى حد ما، على ممارسات وسياسات بعض قوى وقيادات المعارضة المصرية، ذلك أن قطاعات واسعة من أوساط المعارضة، حاولت وخلال السنوات الست الماضية، التمييز بين الحزب الحاكم، وبين شخص الرئيس.. وكذلك بين النظام وبين مؤسسة الرئاسة.. فعارضت الأولى (الحزب الحاكم والنظام)، وأيدت، بهذا القدر أو ذاك، بهذه الصورة أو تلك ـ الرئيس ومؤسسة رئاسته.. بل أن هناك من حاول أن يميّز بين مبارك رئيساً للجمهورية.. ومبارك رئيساً للحزب الحاكم!!..

ان «نظرية الاجماع القومي..» ليست سوى أبسط النماذج، وأخفها وطأة، لكيفية استغلال السلطة للمواقف الخاطئة والاطروحات المتهاونة، التي صدرت عن بعض قوى المعارضة، خلال السنوات الست الماضية.. الأمر الذي يدفعنا إلى الاعتقاد، حد اليقين، بضرورة التخلي عن الأوهام، وتجاوز الحواجز الوهمية، والكف عن المراهنة على سراب.. واستبدال هذه الأوراق الخاسرة، بالورقة الوحيدة الرابحة، وهي الالتحام بالحركة الجماهيرية، والتعلم منها، وقيادة نضالها، وتجسيد أمانيها...

● وقفة دستورية:

اذا كان «الاستفتاء» على رئاسة الجمهورية، كفيل بتفريغ عملية اختيار رئيس الجمهورية من كل مضامينها وابعادها الديمقراطية، بعد المنافسة على هذا المنصب الهام والخطير على شخص واحد.. فإن النص الدستوري الذي نظم هذه العملية، والقائل، باجراء الاستفتاء العام «على شخص رئيس الجمهورية»، يتكفل بدوره، بتفريغ الاستفتاء من كل مضامينه الاقتصادية ـ الاجتماعية والديمقراطية والسياسية.. ذلك أن الاستفتاء، وفق هذا النص، يجري لاختيار «شخص» وليس لاختيار برنامج..

والمسألة ليستْ مماحكات لفظية، بل واقع مأساوي أكده رفض الرئيس مبارك واصراره، على عدم طرح برنامجه الانتخابي للسنوات الست القادمة..

بيد أن اللعبة تبدو محكمة متكاملة الابعاد، فطالما أن الاختيار محصور في شخص واحد، فإن هذا الشخص، حتى لو تقدم ببرنانج، فإنه سيعكس ويجسد، مصالح الحزب الذي ينتمي إليه، وثلثي أعضاء مجلس الشعب الذين وافقوا على ترشيحه، وطرحه للاستفاتاء العام..

ويبدو هذا منطقياً إلى أبعد الحدود، فدستور نظام ١٥ مايو، يجب أن يضمن بالكامل مصالح السلطة الحاكمة، التي وضعته.. بيد أن غير المنطقي، هو الاعتقاد بأن مبارك يمكن أن يتقدم ببرنامج، يتجاوز فيه مصالح البرجوازية الكبيرة الحاكمة، ملتزماً ـ ولو بالحدود الدنيا ـ ببعض مطالب الحركة الجماهيرية، أما رهن الموقف من اختيار مبارك لفترة رئاسية ثانية، بمثل هذا البرنامج، انما هو مساهمة خطيرة في نشر المزيد من الاوهام، والتعلق بالسراب.

ومثل هذا الموقف، الذي قد يبدو للوهلة الاولى ذكياً في محاولة دفع مبارك للتقدم ببرنامج، يسقط مجدداً في فخ خلط الأوراق، بالرهان على مبارك رئيس الجمهورية! مما يثير الكثير من علامات الاستفهام حول ظاهرة نقد مبارك التي برزت في الآونة الأخيرة، وحتى حول جدية مابدا وكأنه نقد ذاتي، للكثير من المواقف الخاطئة..

يحدث هذا، بين البرجوازية الكبيرة التابعة، لاتكتفي بكل ما وفره لها الدستور من ضمانات تكفل استمرار تشبثها وسيطرتها على السلطة.. بل تتحايل عليه، وتتجاوزه..

تحايلت السلطة الحاكمة، على الدستور، عندما حاولت استباق حكم المحكمة الدستورية العليا، بشأن دستورية قانون انتخاب مجلس الشعب، وشرعية المجلس ذاته.. فأدخلت بعض التعديلات على القانون، وقررت حل المجلس، واجراء انتخابات جديدة، على أساس القانون المعدل.. ثم هي تجاوزت الدستور، عندما شرعت في اجراءات الاستفتاء قبل حوالي ثلاثة شهور من انتهاء فترة مبارك الأولى، بينما ينص الدستور على أن تبدأ هذه الاجراءات قبل ستين يوماً فقط..

لكن الواقع، أن هذه الأزمة والتجاوزات الدستورية، ليست سوى انعكاس للأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية التي تحيط بالنظام وتهدده.. وبالتالي فإن كل محاولات التحايل والتجاوز لن تجدي نفعاً.. لافي التغلب على جوهر الأزمة، ولا حتى شكلها.. بل هي تزيد الأمر تعقيداً فوق تعقيد.. فالاستفتاء على رئاسة الجمهورية، مطعون الآن في دستوريته مرتين.. مرة لأن اجراءات الاستفتاء بدأت قبل موعدها المحدد دستورياً.. ومرة لأن المجلس الذي قام بهذه الاجراءات، مطعون في دستوريته، ومشكوك في شرعيته، ولم يزل أمره منظوراً أمام القضاء.. فماذا لو حكم القضاء ـ وهو الاحتمال الأقوى ـ بعدم دستورية قانون الانتخاب المعدل، وعدم شرعية المجلس القائم على أساسه؟!.. ان عدم الدستورية، في هذه الحالة، سوف تتجاوز السلطة التشريعية، لتصل بحدودها إلى رأس النظام.. الذي سيسقط عندها في مأزق دستوري خانق، هو بدوره انعكاس لأزمة اقتصادية اجتماعية، تقف على حافة الانفجار..

● سنوات مبارك الماضية:

دعونا نتجاوز مهرجانات السلطة، التي تتحدث عن انجازات مبارك، في بناء (كذا) مدرسة.. وانشاء (كذا) جسر.. وافتتاح (كذا) كيلومتر من الطرق.. الخ.. دعونا نتجاوز هذه السخافات.. فليس من حاكم واحد، في أي بلد في العالم، لم يحقق في عهده مثل هذه «الانجازات».. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الاجدر بنا أن نترحم على أيام الملك فؤاد الذي بنى أول جامعة، ليس في مصر فقط بل في الوطن العربي بأسره، وهي الجامعة التي ظلت تحمل اسمه حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فتغير اسمها من جامعة الملك فؤاد إلى جامعة القاهرة..

نتجاوز عن هذا السرد المسطح للانجازات، ذلك أن بناء مدرسة ـ في حد ذاته ـ ليس انجازاً، لأن المعيار الحقيقي يتوقف على عدد الفصول، وعدد التلاميذ المستفيدين منها، ونسبتهم إلى النحو السكاني، وتأثير هذا العدد من المدارس على مسألة مجانية التعليم، ونسبة الامية.. إلخ.. وهو ما لانعتقد بأن مناقشته يمكن أن تكون في صالح النظام، وسنوات حكم مبارك، بل نكاد نجزم بأن الصورة سوف تنعكس، وينقلب الانجاز تراجعياً وتردياً وانهياراً...

أقول نتجاوز هذا السرد المسطح للانجازات، دون أن نرد عليه، بل نواصل لنقول أنه خلال سنوات حكم مبارك ارتفعت ديون مصر من ١٧ مليار دولار غداة مقتل السادات، إلى مايقارب الخمسين مليار عشية الاستفتاء على رئاسة مبارك الثانية.. وأصبح ٥٪ من السكان يحصلون على ٢٥٪ من الدخل القومي، و١٠٪ منهم يحصلون على ٢,٣٪ من الدخل ويتقاسم، أو يتصارع ٨٥٪ من السكان على ٨٢,٧٪ من الدخل القومي!!.. (الاهالي ٨٧/٩/٢٣).. وارتفعت أسعار مجمل السلع من ديسمبر ١٩٨٢ وحتى الآن بما نسبته ٩٧٪ في الحضر و٨٢٪ في الريف (نفس المصدر).

وفي سنوات مبارك الست أجرت القوات المسلحة الامريكية ست مناورات عسكرية «مشتركة!!» على الأراضي وفي المياه الاقليمية والاجواء المصرية، تحت اسمي «النجم الساطع» و«رياح البحر».. قامت بها جميعاً الفرقة ٨٢ المحمولة جواً، والتي تعتبر العمود الفقري لقوات الانتشار الامريكي السريع في الشرق الأوسط. وبدلاً من أن يتلقى الحكم اعتذاراً أمريكياً على قيام طائرات سلاح الجو الامريكي باختطاف الطائرة المدنية المصرية في اكتوبر/ تشرين أول ١٩٨٥، حسب طلب مبارك نفسه، إذ به يوافق على ضم جهوده إلى جهود الاداره الامريكية في «مكافحة الارهاب!!» حسبما أعلن جون وايتهيد مبعوث البيت الأبيض إلى الرئيس مبارك في ١٩٨٥/١٠/٢١!!..

وفي سنوات مبارك، تم اقرار مبدأ «التحكيم» على الأراضي المصرية، بعد موافقة اسرائيل!! على احالة قضية طابا إلى التحكيم الدولي.. وشاركت اسرائيل لثلاث مرات في معرضي القاهرة الدوليين للكتاب وللصناعة والزراعة.. ووصل التطبيع إلى مجالات الصناعة والزراعة والاتصالات الهاتفية.. وانعقدت القمة المصرية الاسرائيلية.. وحكمت القاهرة على سليمان خاطر الذي دافع عن حدود الوطن بالأشغال الشاقة المؤبدة بعدما وضعت خطة للتخلص منه في سجنه، جرى تنفيذها بعد الحكم عليه بعشرة أيام.. عربوناً لرضى اسرائيل والولايات المتحدة وثمناً لاستئناف مباحثات طابا.. كما أعادت القاهرة مد جسور علاقاتها العربية، على ركائز كامب ديفيد، والتطبيع والتبعية...

وفي سنوات مبارك تعمقت ترسانة القوانين القمعية والارهابية، بدءاً بفرض العمل بقانون الطوارىء، بعد مقتل السادات مباشرة.. مروراً بقوانين الانتخاب بالقوائم النسبية والمطلقة، وقانون حظر نشر المعلومات، وصولاً إلى قانون «سلامة الوطن والمواطن» و«مكافحة الارهاب» اللذين يستعد مجلس الشعب لمناقشتهما قريباً.. وعادت ظاهرة التعذيب النفسي والجسدي إلى السجون والمعتقلات التي امتلأت بالآف المعتقلين بحجة الاشتباه، وباسم قانون الطوارىء..

وفي سنوات مبارك تمتعت أحزاب المعارضة العلنية بحق «الصراخ» في صحفها الحزبية الاسبوعية. لكنها بقيت محرومة من كل أشكال الاتصال اليومي بالجماهير، خارج مقراتها، وحرم الناصريون من حقهم في اعلان حزبهم الاشتراكي العربي الناصري لأنهم لايؤيدون كامب ديفيد. وأغلقت ديمقراطية مبارك بالكامل أمام الماركسيين ◄

والحزب الشيوعي المصري، بينما انفتحت أبواب مجلس الشعب على مصراعيها أمام الجماعات الدينية السلفية والغيبية، التي انخرطت في صفوف التحالف الطبقي الحاكم، بما امتلكته من نفوذ اقتصادي وسياسي متزايدين..

وفي سنوات مبارك الست، تراجع وتقلص وانحسر دور مصر الريادي في المنطقة العربية والشرق الأوسط وأفريقيا، وأصبح دوراً تابعاً وأسيراً لمخططات وتوجهات الدوائر الحالية الامبريالية والاحتكارات متعددة الجنسية، من أزمة الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الصهيوني ودور منظمة التحرير الفلسطينية، إلى الأزمة اللبنانية، إلى الحرب العراقية ـ الايرانية، وصولاً إلى النزاع التشادي ـ الليبي، والتغلغل الامبريالي ـ الصهيوني في القارة الافريقية..

.. وليت في المجال متسعاً للوقوف تفصيلاً على هذه العناوين.. لكن ما يهون الأمر أن ست سنوات ليست كافية لاثارة الغبار على الاحداث، أو محو التفاصيل من الاذهان..

● سنوات مبارك القادمة:

انتهى سيرك المبايعة.. وسوف ينفض ـ قريباً جداً ـ مهرجان التأييد، لتواصل البرجوازية الكبيرة التابعة، في اطار الحزب الوطني، وتحت قيادة الرئيس مبارك، حكمها لست سنوات اخرى، انتزعتها قسراً وبالارهاب، وبفعل القوانين الاستثنائية واللادستورية، وبفضل قدرة وبراعة أجهزة وزارة الداخلية، في تزييف وتزوير ارادة الجماهير..

فما الذي يمكن أن يحققه مبارك من «انجازات» جديدة في سنواته المقبلة؟!..

في تواصل فريد من نوعه بين سنوات مبارك السابقة، واللاحقة، تم الانتهاء وتقريباً. من صياغة مشروع قانون «سلامة الوطن والمواطن» ومشروع قانون «مكافحة الارهاب» خلال الفترة الاولى من حكم مبارك، على أن تجرى مناقشتهما واقرارهما ـ بالسرعة اللازمة ـ في مجلس الشعب، خلال الفترة الثانية من حكم مبارك.. في تزامن مع الزوبعة المفتعلة التي تثيرها وزارة الداخلية ـ الآن، وعشية الاستفتاء ـ حول موضوع منظمة «ثورة مصر»، سلسلة من الأخبار المثيرة التي تتراوح مابين القبض على بعض أعضاء المنظمة، والاستعداد للقبض على بقية الاعضاء، في بيان جرى توزيعه، ثم سحبه!، وصولاً إلى حظر نشر التحقيقات التي تجريها النيابة مع المقبوض عليهم...

وهكذا تكشر «ديمقراطية مبارك» عن أنيابها، تمهيداً واستعداداً لشن حملة جديدة من الاعتقالات، وتوسيع نطاق الارهاب والتنكيل، وبما يكفي.. في تقدير السلطة، ووفق حساباتها الخاصة لكبح جماح الحركة الجماهيرية، ودرء المخاطر المتوقعة، مع ازدياد احتمالات أن تشهد الأسابيع والشهور المقبلة، مزيداً من التحركات والانتفاضات والهيئات الجماهيرية، خاصة مع بدء تنفيذ بقية شروط الصندوق الدولي، التي تضمنها خطاب النواب الذي قدمته حكومة عاطف صدقي للصندوق، وتم على أساسه الاتفاق الأخير بين الجانبين.

وعلى هذا الصعيد أيضاً، نلاحظ نفس ذلك التواصل الفريد بين سنوات مبارك السابقة واللاحقة.. فهذا الاتفاق تم التوصل إليه، وبدأت الحكومة في تنفيذ بعض جوانبه (تعويم الجنيه وتخفيض الدعم الحكومي) في فترة رئاسة مبارك الاولى، على أن تستأنف السلطة تنفيذ بقية الشروط، بعد الانتهاء من الاستفتاء، وخلال فترة رئاسة مبارك الثانية، والمتوقع في هذا المجال، يتمثل في رفع الاسعار (الخدمات خصوصاً كالماء والكهرباء) والغاء الدعم تدريجياً، واستكمال مراحل تعويم الجنية، ومواصلة حصار وضرب وتفكيك القطاع العام، وخاصة بعد الانتهاء من الانتخابات النقابية العمالية، التي يجري الآن الاعداد لطبخها وتفريغها من مضمونها، عبر قنوات أجهزة الأمن والمدعي العام الاشتراكي، وبما يضمن «غربلة» المرشحين وتصفيتهم، وصولاً إلى هيئات نقابية رسمية موالية للسلطة، لاتكتفي بعدم اثارة العراقيل أمام خطوات الخطة المرسومة مسبقاً للاجهاز على القطاع العام وتصفيته، بل تساهم في تكميم أفواه الطبقة العاملة وارهابها..

وخلال السنوات الست القادمة سيكون أمام الرئيس مبارك، وسلطة البرجوازية الكبيرة التابعة، متسع أكبر من الوقت، لتعزيز وتقوية جسور العلاقة مع اليمين الفلسطيني، وتمهيد الأرض أمام انعقاد «مؤتمر المفاوضات المباشرة» الذي يضمن توسيع نطاق مفاوضات الحكم الذاتي، حتى إذا ما جاء الوافد الجديد إلى البيت الأبيض، يباشر على الفور قطف الثمار بتعريب كامب ديفيد، وبسط الهيمنة الامبريالية الصهيونية على المنطقة..

وفي هذا المجال أيضاً، فإن مبارك، وخلال سنوات حكمه المقبلة، لن يكف عن الوقوف بكل ثقله إلى جانب «حمائم الصهيونية» بزعامة بيريز وحتى لايأتي استسلامه أمام صلف وعنجهية اسحق شامير، أكثر اهانة، وأشد اذلالاً، خاصة وأنه (أي مبارك) لازال حريصاً على أن يبقى الوجه «الجميل!» المقبول عربياً، لأن واشنطن لم يعد لديها من الوقت مايكفي لتحمل مثل هذا الترف!..

فإن فشل مبارك في دعم شمعون بيريز، وانفرد شامير بالسلطة في اسرائيل، فلن يكون أمام مبارك، إلا الكشف السافر عن وجهه الساداتي بكل فجاجته، بل وقاحته، وبما يعيد النظام المصري إلى ذات المأزق الساداتي، ويصل بازمته إلى ذروة اخرى مشابهة لتلك التي راح السادات ضحيتها.. ان لم تكن أكثر عنفاً وشمولاً!!..

● لكن الحركة الجماهيرية بالمرصاد!

لاشك أن نجاح مبارك النسبي، في الابتعاد بأزمة النظام عن حافة الانفجار، يعود أساساً إلى سقوط العديد من قيادات وقوى المعارضة، التي لعبت دوراً حاسماً في واجهة السادات، في فخ الاجراءات التجميلية، التي أدخلها مبارك على شكل ممارسة السياسات الساداتية..

لكن المؤكد أن الحركة الجماهيرية، كانت أسرع من غيرها في التقاط طرف الخيط، والتنبه لمناورات النظام وديماغوجيته.. ومن هنا كانت الأكثر حسماً والأشد عزماً في مواجهة سياسات النظام، داخلياً وخارجياً..

ولأننا لانستطيع أن نراهن على أية ورقة اخرى غير ورقة الجماهير الشعبية، فإننا نعتقد أن السنوات الست الماضية كانت كافية لاسقاط حالة «الترقب الحذر»، وتجاوز مراحل الرهان على أوهام التغيير الديمقراطي الذي أغلقت السلطة كل منافذه والوقوف عند قدرات مبارك، التي سخرها لتعزيز وتكريس وتعميق النهج الساداتي.. الخ..

ولتكن السنوات الست المقبلة، سنوات الالتحام بالجماهير، والعمل على توجيه وقيادة نضالها في الاتجاه الصحيح، ومن أجل تحويل الشعار الذي أطلقته الجماهير يوماً، التغيير بكفاح الناس مش بمبارك «الحراس» إلى برنامج ثوري للنضال الجماهيري.. في مواجهة نظام اغتصب السلطة قسراً، ولن يتنازل عنها..

شاهر عبد المجيد

شؤون دولية

السلام في الكاريبي .. وعراقيل أميركية

بدأت حكومة الثورة الساندينية، بتطبيق الاجراءات التي اتفق عليها رؤساء الدول الخمس حول السلام في أميركا الوسطى، ممهدة بذلك الطريق للتوصل إلى تحقيق التسوية السلمية للمشاكل المزمنة في البحر الكاريبي.

فقد شكلت ماناغوا «اللجنة الوطنية للمصالحة الداخلية» التي بدأت على الفور بالدعوة إلى حوار وطني بين مختلف القوى السياسية في البلاد بما في ذلك المعارضة. كما أوقفت الحكومة قانون الرقابة المسبقة على وسائل الاعلام التي كانت سارية بموجب حالة الطوارىء المعلنة منذ عام ١٩٨٢. كما تم الافراج عن عدد من المعتقلين الذين اتهموا بنشاطات معادية للثورة والقيام بعمليات تخريبية.

والأهم من كل ذلك، القرار الذي اتخذته الحكومة الساندينية مؤخراً باعلان وقف اطلاق النار بصورة جزئية ومن جانب واحد مع المتمردين.

مع ذلك بقيت الادارة الامريكية على اصرارها بمطالبتها ماناغوا بالتفاوض المباشر مع «الكونترا» في وقت تلح فيه الحكومة الساندينية على اجراء مثل هذه المفاوضات مع واشنطن باعتبارها المؤسس والممول الداعم والقائد لمتمردي الكونترا. الذين تعتبرهم ماناغوا مجرد مرتزقة وخونة.

ولاشك أن اصرار واشنطن على شروطها يعني وضع العراقيل أمام تنفيذ قرارات قمة الدول الخمس، هذه القرارات التي تحفظت عليها واشنطن في حينه باعتبارها تحد من قدرة الادارة الاميركية على التدخل العدواني في تلك المنطقة من العالم.

■ اليونان



أعاد رئيس الوزراء اليوناني السيد أندرياس باباندريو ثلاثة راديكاليين إلى حكومته ممهداً الطريق أمام انتخابات عامة مبكرة محتملة.

وتعزز هذه الخطوة صفوف الجناح اليساري في الحكومة حيث أعيد إلى الحكومة ثلاثة من الساسة اليساريين كانوا قد خرجوا منها في تعديل وزاري جرى في شباط الماضي.

ويرى دبلوماسيون ومحللون أن الهدف من اعادة تعيين هؤلاء هو مواجهة انتقادات متزايدة من الجناح اليساري لحزب «باسوك» لسياسات الحكومة، ومنها تطبيق برنامج تقشف اقتصادي والاعداد للانتخابات العامة المقبلة. وعلق احد الدبلوماسيين على قرار باباندريو «ربما أراد أن يجمع أصدقاءه حوله وهذا هو السبب لعودة اليساريين».

ولايتعين على باباندريو ان يدعو إلى انتخابات جديدة قبل سنة ١٩٨٩. لكن هناك تكهنات متزايدة بانه سيختار اجراء انتخابات مبكرة السنة المقبلة بعد حسم مسالة السماح ببقاء القواعد العسكرية الاميركية في اليونان.

■ كوريا الجنوبية

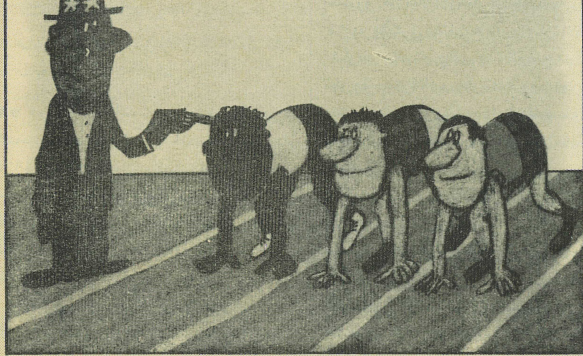
دعا زعيم المعارضة الكورية الجنوبية كيم داي يونغ الحكومة إلى رفع القيود التي تفرضها على الصحافة لاثبات صدق نياتها المتعلقة باضفاء الديمقراطية على مؤسسات الحكم.

وذكر مراقبون انه على الرغم من ان يونغ لم يعلن رسميا عن ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة التي من المقرر ان تجري قبل نهاية العام الحالي. فإن النشاطات التي يقوم بها منذ استعادته حقوقه المدنية في تموز الماضي تحمل على توقع خوضه لمعركة الرئاسة.

وكان الرئيس الكوري الجنوبي «تشون دهوان» قد اتهم وللمرة الثانية خلال الاسبوع الماضي عناصر يسارية متطرفة بالعمل على قلب النظام الكوري الجنوبي واقامة حكم اشتراكي. غير انه تعهد بادخال اصلاحات ديمقراطية على مؤسسات الحكم في اعقاب التظاهرات الحاشدة التي شهدتها سيؤل في مطلع تموز الماضي والتي طالبت بالعودة إلى الديمقراطية.

العالم بالكاريكاتير

ضد الاضطهاد العنصري



في حديث مع الهدف
الرفيق سانيل موكاجي عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الهندي

الهند تسير في طريق التطور الرأسمالي

نحن مع الشعب العربي الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقرير مصيره!

تحتل الهند موقعاً بارزاً في حركة عدم الانحياز وتلعب دوراً لابأس به في النضال المعادي للامبريالية وخصوصاً في السياسة الخارجية ويحتل الحزب الشيوعي الهندي موقعاً مهماً في الحياة السياسية والاجتماعية للهند. وتعتمل جملة من التطورات والتغييرات في المجتمع الهندي وتتصارع قوى وطبقات اجتماعية حول سبل تطور الهند ودورها اللاحق في الخندق المناهض للامبريالية.

حول هذه الامور وغيرها، حملت الهدف أسئلتها الى الرفيق سانيل موكاجي عضو اللجنة المركزية التنفيذية للحزب الشيوعي الهندي ودار معه الحوار حول هموم الهند ومشكلاتها الداخلية وطريق تطورها اللاحق وخيارها الاقتصادي - الاجتماعي وحالة الفقر المدقع التي تعيشها أوساط واسعة من الجماهير. والعلاقات الهندية - الباكستانية، فضلاً عن البديل الوطني الديمقراطي والسبل لتوحيد الحركة الشيوعية الهندية، اضافة الى الموقف من القضية الفلسطينية.

وفيما يلي نص الحوار:

حاوره في كوبنهاغن: عماد رحايمة

■ عرّفنا بنفسك من فضلك؟

■■ أنا سانيل موكاجي، من مقاطعة بيهار في الهند، عضو في الحزب الشيوعي الهندي منذ فترة طويلة. وفي الحقيقة فقد كنت أول شيوعي في بيهار، وكان ذلك عام ١٩٣٩. والآن أنا عضو في اللجنة المركزية التنفيذية للحزب. (التي تقابل عضوية المكتب السياسي).

■ هل بامكانك، أيها الرفيق العزيز، أن تعطينا فكرة عن مكانة وتأثير الحزب الشيوعي الهندي؟.

■■ كان الحزب الشيوعي قوياً جداً في الخمسينات، ولكن لسوء الحظ، انشق عام ١٩٦٤، وأصبح حزبين. واتخذ «الجناح المنشق» اسم الحزب الشيوعي الهندي - الماركسي (CPI-M) أما الحزب الأصلي فبقي على اسمه المعروف الحزب الشيوعي الهندي (CPI) «الجناح المنشق»، تأثر بالاتجاه الماوي وانحرف عن مسار الحركة الشيوعية العالمية، ولكن خلال السنوات الاربع أو الخمس الأخيرة، بدأ يغير مواقعه ويراجع طروحاته السابقة التي تتهم الحزب الشيوعي السوفييتي بالتحريفية كما تتهمنا بالمحرفين!.

وحسب طروحات «الجناح المنشق»، وكان الحزب الثوري الوحيد في العالم هو الحزب الشيوعي الصيني، لكنهم مع مرور الوقت تحرروا من تلك الأوهام، خصوصاً بعد أن أخذ حزبهم بالتمزق بتشجيع وايحاء من الاتجاهات الماوية المتطرفة. وأدى هذا الوضع الى انشقاق آخر وتشكيل تنظيم أكثر تطرفاً، وحسب وجهات نظرهم «أكثر ثورية»، وهذا التنظيم بدوره أخذ ينعت الحزب الشيوعي الهندي - الماركسي بالتحريفية أيضاً.

وبعد تجارب عديدة وبتأثير ايجابي من جانب حزبنا، حدث تقارب بيننا خصوصاً ازاء مواقفنا من الحركة الوطنية الهندية، التي لدينا معها خلافات وملاحظات جدية. ان هذه المواقف انعكست في العلاقة الايجابية مع الحزب الشيوعي الهندي - الماركسي.

أما في القضايا الدولية، فقد صحح «الجناح المنشق» رأيه من الحركة الشيوعية العالمية ولم يعد يرى في الحزب الشيوعي السوفييتي تحريفياً، بل رأس حربة الحركة الثورية ضد الامبريالية الامريكية. ومثل هذه الامور جرت بوضوح أكثر في عدد غير قليل من المسائل.

يوجد الآن لدى الحزب الشيوعي الهندي - الماركسي عدد من الاعضاء في البرلمان ويدير الحكم في مقاطعتين. أما حزبنا الحزب الشيوعي الهندي، فانه يتمتع بقوة ونفوذ أكبر، والاتجاه الاساسي حالياً هو ضرورة التعاون من أجل وحدة الحزبين، وفي العديد من القضايا يتم التنسيق ونقوم بفعاليات مشتركة.

بالطبع فان بعض الخلافات والمواقف الخاصة مازالت باقية، ويمكن أن تبقى لفترة أطول. وان التوجه نحو الوحدة والقيام بفعاليات وأنشطة مشتركة يقرب الطريق نحو الوحدة وهو ما هو قائم فعلاً وهو أحد مجالات التطور.

لقد حكم حزب المؤتمر الهندي نحو أربعين

عاماً منذ عام ١٩٤٧ - ولغاية ١٩٨٦ (حتى الآن) ولكن فقط لثلاث سنوات اتحدث بعض القوى والاحزاب البرجوازية التي كانت في المعارضة وازاحت حكومة انديرا غاندي المقبولة بشكل عام، ليحل محلها حكومة حزب جناتا.

ان طريق التطور في الهند حتى الآن، هو الطريق الرأسمالي وان بلداً متخلفاً مثل بلدنا، لن يستطيع هذا الطريق أن يفضي الى نتائج جيدة لمصلحة الطبقات المعدمة وللخلاص من حالة الفقر للوصول الى حالة أقل سوءً ناهيكم عن تحقيق العدالة.

وإذا كان ثمة من يقول بأنه حصل بعض التطور الصناعي أو غيره فان هذا قد حدث فعلاً ولكنه لم ينعكس لصالح حياة الناس. ان هذا أمر منطقي، لأن الاحتكارات الرأسمالية التي تطورت في الهند، بدأت تنمو عن طريق الامتيازات ووفقاً لسياسة الحكومة.

وعلى كل حال فانه بفعل الحركة التي يقودها اليسار والحركة الشيوعية، فقد اتخذت الحكومة بعض الاجراءات ووضعت بعض القيود على الاحتكارات الرأسمالية، ان الحكومة تعمل على تعزيز القطاع العام لاضعاف الاحتكارات والاستغلال. وهي تعتقد أنه عن طريق تعزيز القطاع العام وسيادته تدريجياً على الاقتصاد الوطني ستحقق التقدم المطلوب، واذا كان مثل هذا التوجه قد ابتدأ منذ عهد الزعيمة الوطنية انديرا غاندي، فان خطوات خلفها راجيف غاندي لم تكن بمثل هذا الوضوح، فقد عاد الى تطمين الاحتكارات ودعوة الشركات متعددة الجنسية للعمل في الهند، بسبب السياسة الاقتصادية المرتبكة، ولم يرغب في اتخاذ أي اجراءات راديكالية (جذرية) وهو يعتقد ان هذا الطريق، هو الطريق الأسرع لتطوير الهند.

لقد استفحل الاستغلال، وأصبح نضال الهند من أجل «الاكتفاء الذاتي» أصعب بكثير وذلك بفعل دخول الشركات المتعددة الجنسية أو شركات ماوراء القومية (فوق القومية) التي تخضع للامبريالية والتي تستهدف تقويض القطاع العام أكثر فأكثر. لذلك فان مشكلة البطالة أخذت في النمو بوتيرة سريعة، وذلك على خلفية استخدام الحكومة للتكنولوجيا المتطورة وأساليب البرمجة والتحديث، التي تبدو من الناحية الظاهرية وكأنها تطور؟ ولكن الهند كبلد متخلف يحتاج الى اختيار واع ودراسة معمقة لاستخدام أساليب التحديث. واذا تم استخدام مثل تلك الاساليب لا على التعيين، أي بدون اختيار، فان انهياراً محتملاً سيحصل وستزداد البطالة بسرعة ويحل الخراب بالصناعات الصغيرة والتقليدية وغيرها.

وفي مجال التجارة الخارجية؟ فان سياسة الاستيراد والتصدير تتم بصورة عشوائية، وهذا مايجعل الهند معرضة للمشكلات. وان الميزان التجاري غير مقبول. اضافة الى أن سرعة التطور الصناعي هي أبطأ حالياً وذلك يسبب السياسة الليبرالية التي أدت الى تباطؤ أكبر في نسبة النمو.

والهند كبلد زراعي، ماتزال بدون اصلاح زراعي جذري، يحدد العلاقات في الريف ويقطع دابر احتكارات مالكي الارض. وماتزال القدرة الشرائية شبه معدومة للفلاحين. وان العديد من المشاريع والقوانين التي صدرت من الحكومة، بقيت بدون تطبيق، كما استمرت الحالة الاساسية بدون تغيير.

ان العلاقات السائدة في الريف بقيت كما كانت عليه أصلاً، بالرغم من حدوث بعض التطور الرأسمالي ومازالت العلاقات شبه الاقطاعية قائمة ومستمرة وانها مفروضة الى حد بعيد من قبل المستغلين والرأسماليين.

ومازال في بلادنا أناس يعيشون تحت مستوى خط الفقر. وقد حُدد خط الفقر من قبل الحكومة نفسها. ويشمل الناس الذين يتمتعون بالحد الادنى من المتطلبات الحياتية، وهم بحاجة الى الكثير كي يعيشوا.

ان نصف السكان يعيشون تحت مستوى خط الفقر. وهذا يتضمن العاطلين عن العمل والذين يعملون بصورة متقطعة! وأصبح عدد العاطلين المسجلين عن العمل حالياً ٢٦ مليون انسان والى جانب ذلك فان أكثر من ضعف هذا العدد هم عاطلون عن العمل فعلياً.

ان الحالة الاقتصادية تكاد تكون مرعبة أو مرعبة حقاً والظروف تزداد صعوبة، وذلك بسبب السياسة الاقتصادية التراجعية التي تنتهجها الحكومة، اضافة الى الديون الخارجية.

مع كل ذلك فان الهند مازالت ضمن البلدان المعادية للامبريالية، وسياستها الخارجية تقدمت الى أمام. وبلدنا صديق للاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية، وبالمناسبة فانه طرأ تحسن في الفترة الاخيرة على العلاقات التجارية بين بلدنا والاتحاد السوفييتي ويتنامى التعامل التجاري بين البلدين بصورة مضطردة!

ونحن نعتقد أن العلاقات التجارية والاتفاقيات الثنائية والمساعدات من الاتحاد السوفييتي تساعد على عدم تدهور الاوضاع وانحدارها.

هناك بعض الجوانب الايجابية في السياسة الخارجية التي تتطور وتنمو، فقمة نيودلهي التي ضمت خمس قارات وستة رؤساء كانت خطوة ايجابية وكذلك مؤتمر هراري الذي ساهمت فيه الهند بنشاط. ولهذا فان الحزب الشيوعي الهندي رغم معارضته الشديدة للسياسة الاقتصادية، التي طالت المواطنين، فانه يدعم مواقف الهند الخارجية. ونحن نعتقد أن مساعي الامبريالية لتقويض نهج الهند الخارجي، يمكنه أن يلاقي صدىً لدى المواطنين بسبب أوضاعهم الاقتصادية. وهو مايحصل فعلاً.

ان الامبريالية الاميركية تضغط من أجل تغيير مسار السياسة الخارجية للهند. وما التوتر الذي نشب في العلاقات الهندية - الباكستانية الا بايحاء من الامبريالية الامريكية، التي تعمل على تقوية وتعزيز الجيش الباكستاني. وكل ذي بصيرة يعرف الآن، بأن أي اختلال في الميزان العسكري بين البلدين يؤدي الى الصدام والحروب المحلية.

كذا الحال بالنسبة لسريلانكا التي نجاورها، حيث يجري تأجيج المشكلة العنصرية (العرقية) باتجاه معاد للهنود (معاداة الهندوية).

ويوجد الآن في شبه القارة الهندية وفي المحيط الهندي مخاطر من نوع آخر وتتركز تلك حول الخطر النووي الذي يجري تطويره.

الهند كما تعرفون بلد متعدد الاديان والقوميات وعلى المستوى الداخلي فان عوامل الانشقاق والانقسام نشيطة وفاعلة. وهناك ردود أفعال مختلفة ازاء المشاكل المطروحة، كما أن هناك تعصب ديني أعمى أحياناً وينمو ويسيطر شعور خاص بين الهند والسند وغير ذلك. وكل ذلك يخلق حالة من عدم الاستقرار سياسياً واقتصادياً. ومثل تلك الامور تلقى الدعم والاسناد من جانب الامبريالية، التي تغذيها وتعمل على تأجيجها.

وفي اقليم البنجاب المجاور لنا، فان الصدام مع طائفة السيخ قائم وهذه قصة قديمة، وتعمل الامبريالية على اثارة الفتن في بلدنا وماحولنا بهدف ارباك مسارنا.

ان وجهة نظر الحزب الشيوعي الهندي في مثل هذه الأمور تنطلق من روح الشعور بالمسؤولية. ورغم أن الحزب الحاكم قد لامس بعض الحلول ◄

الصحيحة، إلا أنه لايعمل لتعبئة الناس من أجل الوحدة بما يعزز رفع درجة وعيهم وتحسين ظروفهم ليكونوا مدركين مخاطر الامبريالية، لقد أخذ الحزب الشيوعي زمام المبادرة وهو يعمل مع جميع القوى للتصدي لهذه المظاهر، من أجل توحيدها ورفع درجة يقظتها. لقد عملنا سوية مع الآخرين وبقي الكثير مما يتوجب عمله في هذا المجال.

إن الاوضاع في بلدنا خطيرة. فقد تعمقت الازمة الاقتصادية وان الظروف المعاشية للشعب ساءت الى درجة خطيرة أيضاً، وكل ذلك يوفر أرضية خصبة للامبرياليين والرجعيين لخلق الاضطرابات والمشاكل. وضمن هذا الوضع فان قضية وحدة واستغلال بلدنا معرضة للخطر نتيجة مؤامرات الامبريالية ودسائسها.

ومع جميع هذه التعقيدات، فان الخط الواضح لحكومة الهند، مازال كما هو في العداء للامبريالية وفي الصداقة مع الاتحاد السوفييتي وقوى التقدم والتحرر في العالم كشعب فلسطين وشعب جنوب أفريقيا وغيرهما. وان ماهو بحاجة الى التغيير هو الاطار الاقتصادي وتحسين الاوضاع الاقتصادية للشعب لضمان مواصلة الهند سياستها الايجابية في المجال الدولي.

■ ماهو برنامجكم لحل الازمات الاقتصادية في الهند؟

■■ لدينا برنامج تفصيلي. ونقول بأن المطلب الآني حالياً هو تغيير البنية التحتية. وان المعالجات التي يمكن أن تحدث هنا وهناك بدون تغيير طريق التطور الرأسمالي، لايمكنها أن تؤدي الى تغيير جذري. ان ذلك يتطلب التخلي عن طريق التطور الرأسمالي، ووضع قيود على الاحتكارات الرأسمالية والقيام باصلاح زراعي جذري ومنع تأثير وتدخلات الشركات المتعددة الجنسية في اقتصادنا، لأن مثل هذه التدخلات تقف حجر عثرة أمام قضية «الاكتفاء الذاتي». ولدينا جملة من المطالب لمحاصرة الاحتكارات.

في المناطق الزراعية، نواجه مشكلة تحديد أجور العمال الزراعيين وتوفير السكن في مواقع العمل للعمال الزراعيين ولمن لايملكون أرضاً ومنع احتكار الارض وانهاء صفقات الاحتيال في هذا المجال، تلك التي تجري ويعمل بها على قدم وساق، بالرغم من وجود «قانون بيع الاراضي» الذي يضع حدوداً لملكية الاراضي وشروطاً لتوزيع الارض التي تزيد عن هذا الحد على الذين لايملكون أرضاً.

إن نضالنا في هذا الميدان يصطدم بالعديد من العقبات، بسبب العداء للاشتراكية فضلاً عن قيام الشرطة البلدية ببعض الممارسات. حيث تجري محاولة التفاف على القانون، لكن الحركة تتسع وتتعاظم، كما أن المطالبة بايجاد حلول لمشكلة البطالة ومن أجل توفير الارض والسكن تكبر وتزداد. ورغم أن هذه المطالب يجري تبنيها أحياناً من جانب الحكومة، لكنها لم تجد طريقها الى الواقع، حتى حينما تتوفر امكانات مادية لذلك. وذلك بسبب الفساد والرشوة المتفشيين من القمة الى القاعدة، وان نصف المبالغ المخصصة لمثل هذه الامور بموجب بعض القوانين، لاتصل الى المواطنين.

ولذلك فاننا نرفع أصواتنا عالياً، من أجل تعبئة الشعب والتحذير من مغبة الاستمرار بهذه السياسة التي تجعلنا فريسة للامبريالية وتعرقل طريق «الاكتفاء الذاتي».

ان استمرار مواصلة هذا النهج من جانب الحكومة، سيعرض حتى سياستنا الخارجية لخطر جدي وسلبي.

لقد عقد حزبنا قبل فترة وجيزة مؤتمره الـ١٣ حيث انجز فيه طرح البديل في برنامج تفصيلي، نعمل حالياً على أساسه.

لدينا مهمتان رئيسيتان: الأولى هي المهمة الاممية، من أجل السلم وضد الامبريالية والثانية هي مكافحة تأثير السياسة الداخلية الرجعية المعمول بها من جانب الحكومة والتي ازداد تأثيرها أكثر فأكثر على حياة الشعب.

لايوجد هنا تناقض حسب رأينا، لأن نضالنا ضد الامبريالية هو مرتبط بالنضال ضد السياسة الرجعية الداخلية للحكومة، التي هي أيضاً معادية للامبريالية. وان الامبريالية تعمل على تعميق حالة عدم الاستقرار في الهند لتجبرها على تغيير نهجها الخارجي. وفي المجال الاقتصادي فان الامبريالية تلعب دوراً خبيثاً وذكياً باستغلال ضعفنا الاقتصادي وقلة مواردنا، لذلك فهي تستخدم جميع المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي وغيره للضغط علينا ومحاصرتنا.

القضية باختصار يمكن عرضها على الشكل التالي: ان انتهاج ومتابعة السير في الطريق الرأسمالي سيضطر الحكومة للاعتماد على القوى الخارجية (الامبريالية) والرضوخ لمشيئتها وخصوصاً في السياسة الاقتصادية. لذلك فاننا نطرح البديل الحقيقي (البديل الديمقراطي اليساري) ببرنامج اقتصادي واضح يبتعد عن طريق التطور الرأسمالي ويقف ضد الاحتكارات والشركات المتعددة الجنسية، وبتقديرنا فان هذا البديل هو ليس الحكومة البرجوازية الائتلافية، وانما فقط حكومة البديل الديمقراطي اليساري. لذلك فنحن نعارض نهج الحكومة بوضوح وخصوصاً توجهاتها الاقتصادية، كما ندعم سياستها الخارجية الحالية من أجل تعزيزها وتقويتها ونعمل على تحقيق ذلك بتوازن كبير.

لقد بات واضحاً أن هناك نشاطات واسعة يقوم بها بعض الانفصاليين والمتدينين بما يؤدي الى تصديع وحدة الشعب، وعلينا محاربة هذه النزعات والعمل على نوعية الجماهير وتعبئتها نحو مشاكلها الحقيقية وهذه مسؤولية كبيرة.

■ من هي القوى الاشتراكية التي تستطيع تحقيق برنامج البديل الديمقراطي؟ وهل تحتاجون الى التحالف مع البرجوازية الوطنية أم مع الطبقة العاملة والفلاحين لتحقيق هذا البرنامج؟

■■ ان القاعدة الطبقية للقوى القادرة على تغيير الحالة القائمة هي حلف العمال والفلاحين. وفيما يتعلق بالاحزاب، فانه توجد أحزاب برجوازية (ليست خالصة) وبين المعارضة توجد أحزاب برجوازية ذات عناصر ديمقراطية.

أما احزاب الطبقة العاملة الفعلية (الاحزاب الشيوعية) فانها ستكون القاعدة لمثل هذا التحول، اضافة الى ذلك توجد أحزاب يسارية غير شيوعية ولديها توجهات صحيحة خصوصاً إزاء السياسة الاقتصادية وكذلك في الميدان الدولي. وعلى هذه القوى أن تتوحد!

أما بخصوص الاحزاب البرجوازية الوطنية، فان ذلك سيكون محدوداً في بعض القضايا، وسنعمل ولو مؤقتاً لاجتذاب بعض هذه الاحزاب وحتى أحزاب المعارضة البرجوازية. وسوف نعمل على اطلاق حملة شعبية لهذا الغرض.

لانعتقد بأن الطريق سهل وهو لن يتحقق بمجرد النقاش بين قادة الاحزاب، بل يجب خوض نضال جماهيري واسع وبدونه لايمكن هزيمة مؤامرات الامبريالية والقوى الرجعية. ومن خلال ذلك يمكن عزل هذه القوى والعمل على تغيير السياسة الاقتصادية المعادية لتطلعات ومصالح الجماهير.

■ ماهي تحضيراتكم أيها الرفيق موكاجي لمواجهة الخطر الذي يهدد وحدة الهند بعد «الانتفاضة» الاسلامية والتحركات الاخرى.

■■ نحن نواجه ذلك، بالفعل. فتلك المشكلات وأبعادها خطيرة ونحن ندرك أن قوى امبريالية وخارجية تقف وراءها وقد تدرب عدد من الارهابيين في الباكستان وعلى أيدي خبراء أمريكان؟ وان الذين ثم ارسالهم الى الهند قد زودوا بالاسلحة ووسائل التخريب الاخرى.

وان السيخ يرفعون شعارات انفصالية ويعلنون عن نيتهم في شق الوحدة الوطنية. ورغم أن الظروف معقدة، إلا اننا واجهنا هذا الموضوع بشجاعة، ودفعنا ثمن ذلك ١٦ رفيقاً قيادياً جرى اغتيالهم.

ان الحزب الشيوعي الهندي قرر موقفه الشجاع هذا انطلاقاً من فهمه لمخاطر تلك النزعات، خصوصاً اذا ماأدرك من يقف وراءها ومن يمولها!

لدى حزب BJP حزب جناتا البرجوازي مكانة وقاعدة في بعض أجزاء القطر وان جناحهم الرئيسي قد شكل تنظيماً جماهيرياً باسم منظمة الهنود الدولية وقد بدأوا برفع شعارات بان الهند هي دولة الهنود ويجب أن تقبل هكذا! ولهذا الغرض ونتيجة ردود الافعال فانهم هاجموا بعض المراكز الدينية والدنيوية وتوجد منظمات اسلامية ظهرت مؤخراً باسم «الجامعة الاسلامية» وخصوصاً في كشمير وبعض هؤلاء يقولون ان الهند هي بلد الكفار (غير المؤمنين) ينبغي أن تكون دولة اسلامية وعلى أساس احصاء سكان كشمير، فانها ستصبح دولة اسلامية معارضة لدولة الهندوس، وقد استخدم بعض الهندوس هذا لخلق معارضة هندوسية باطلة.

ان هذه المشاكل خطيرة حيث يجري التحريض والاستجابة الحادة أحياناً، كيما تتطور وتتسع بل وتحتدم. وان القوى التي تقف خلفها كبيرة وهي تعمل بوعي، ولسوء الحظ فان الحزب الحاكم وهو حزب علماني، لكن يوجد فيه من يقع ضحية للفتنة الدينية من أجل احراز الفوز في الانتخابات، ولذلك تجري مغازلة هذه الموجة المحمومة للحصول على أصوات انتخابية.

ان التوجه الاساسي لدى غالبية الشعب هو الميل للعلمانية وللديمقراطية وللوحدة الوطنية. اننا نعمل من أجل خلق اجواء ايجابية لاحباط مثل هذه المحاولات وهناك أمثلة ملموسة في هذا المجال. ان الذين يقفون وراء الفرقة القومية والدينية يحاولون منع وحدة الجماهير الكادحة وتمزيق وتشتيت نضالات الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية، سواء باسم الدين أو غيره، وهذا مايتوجب محاربته، وبتواضع نقول أن قوتنا لوحدنا غير كافية في هذا المجال، رغم تأثيرنا.

■ هل تعطوننا فكرة عن حركة السيخ؟

■■ من المؤكد انكم تعرفون من الصحف بأنه توجد في امريكا واحدة من حركات السيخ ويوجد أيضاً السيخ في انكلترا وبعضهم تم اعتقالهم في التظاهرات، وبالرغم من ذلك فان مراكزهم مستمرة هناك. وفي كندا أيضاً وذلك في الباكستان حيث يوجد معقلهم الرئيسي.

ولاختصار التاريخ الطويل كان اتفاقية راجيف غاندي ولوموال التي تم توقيعها بين الحزب الحاكم والحزب الرئيسي الذي يقود حركة السيخ لم تلق التأييد من جانب العناصر المتطرفة، فقد تم اغتيال لوموال لأنه وقع الاتفاقية، لأنهم لايرغبون بمثل هذه الاتفاقية، لأنها تضعف مواقعهم. وحتى بعد الانتخابات فانهم استغلوا ضعف الحكومة وفشلها في وضع الاتفاقية موضع التنفيذ فقاموا ببعض الاعمال بمساعدة من الخارج وهي أعمال غير مقبولة كالارهاب والقتل وغيره.

■ ماهي الخلافات بين الحزب الشيوعي الهندي والحزب الشيوعي الهندي - الماركسي.

■■ سوف لن أقول أن هناك فروقات كبيرة. بعض الخلافات ماتزال قائمة ولكنها غير موضوعية (ذاتية) تمنع حل هذه الخلافات. وان العزف على انغام الماضي لن يساعد على حل الخلافات. لدينا تفهم حول المسائل الاساسية ومن هذا المنطلق نتحرك باتجاه مشترك دون أن تهتم فيما اذا كنا سنندمج حالياً أم لا؟ ليست هذه هي المسألة اليوم، وانما هي قضية المستقبل وتوجهنا واضح في هذا الميدان.

توجد عقبات ذاتية، فبعض قادتهم يكرر أنهم الحزب الشيوعي الحقيقي وبذلك يبررون الانشقاق الذي حصل سابقاً. أما الخلافات البرنامجية فهم يرفعون شعار الديمقراطية الشعبية المنشودة ونحن نرفع شعار الديمقراطية الوطنية.

حالياً فان التركيب الطبقي للحزبين هو نفسه، كما هو الطبيعة الطبقية أما الشعارات فحسب وجهة نظرهم أن الديمقراطية الشعبية المنشودة ستكون القيادة فيها للطبقة العاملة. ونحن نقول ان على الطبقة العاملة في الديمقراطية الوطنية ان تسعى للوصول الى القيادة وعلى أساس الترابط والتحالف نخلق البديل الذي ينبغي أن يتطور لتحتل فيه الطبقة العاملة الدور القيادي.

سابقاً كان الخلاف في المجال الدولي كما أوضحت، أما اليوم فانه قد تراجع وان الخلافات المتبقية يمكن حلها عن طريق الحوار والنقاش والتفاعل والصحيح سيبرهن صواب توجهاته من خلال الممارسة عن طريق الفعاليات المشتركة. ونحن وهم ندرك اليوم ان مسعانا المشترك في الحزبين هو الشرط الأول للتحرك باتجاه البديل المنشود. ولايوجد أي حزبين قريبين الى بعضهما مثلما نحن في القضايا الوطنية والدولية، حيث لدينا فهم عام ومشترك.

عندما تكون في حزبين لفترة من الوقت من عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٨٦ فانه يحدث نوع من التباين والفتور والجفاء أحياناً وينمو مع مرور الوقت «تحامل» لامبرر له وتتكرس النظرة الذاتية، ولكننا نثق بان هذا سيزول في نهاية المطاف.

■ ماهو موقفكم أيها الرفيق من أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية؟.

■■ ان موقفنا واضح ومعروف، في الشرق الأوسط توجد الآن مشكلة خطيرة هي الحرب العراقية - الايرانية، كما توجد القضية الفلسطينية بسبب كون اسرائيل قاعدة للامبريالية ونقطة انطلاق لها، نحو الشرق الاوسط.

ان ما يؤسف له هو الانشقاق في م.ت.ف، بحيث خلق هذا الوضع غير الملائم دولياً ثغرة للنفاذ لها لتوتير أوضاع الشرق الأوسط بحيث أصبح كل شيء يتوقف على الشيء الآخر، ومجرد شيء صغير في لبنان فانه يمكن أن يؤدي الى اندلاع خطر جديد في الشرق الأوسط.

يجب أن يحصل الفلسطينيون على أرض وطنهم. نحن مع ذلك بوضوح وكذلك حكومتنا تقف مع هذا بوضوح أيضاً ولهذا السبب منحت حكومتنا الثورة الفلسطينية وم.ت.ف الاعتراف الشرعي والدبلوماسي.

ولا أذيعكم سراً اذا قلت ان مشاعر القاعدة الشعبية هي ضد اسرائيل مع حق الشعب العربي الفلسطيني بشكل كبير وواضح.

أما بخصوص الحرب العراقية - الايرانية، فان رغبتنا الفعلية هي أن تنتهي هذه الحرب التي لامبرر لها.

ان شعبنا يشعر بقلق ازاء هدر حقوق الشعب الفلسطيني وازاء مشكلة الشرق الأوسط وهو يتعاطف مع نضاله العادل من أجل العودة الى وطنه وكذلك فنحن قلقون ازاء الوضع في لبنان والاقتتال الدائر بين الاخوة (مسلمون ومسيحيون) ومسلمون وآخرون ويجب أن يوضع حد للارباك والفوضى والسيارات المفخخة وغيرها■■

الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والأربعين

خيار ريغان.. الى أين ؟

افتتحت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الثانية، والأربعين في نيويورك في ١٥ ايلول والتي ستستمر ثلاثة أسابيع، وتضمن جدول عمل الدورة الجديدة أكثر من ١٤٠ قضية، من بينها مشكلات التفرقة العنصرية والتنمية والتسلح وحقوق الانسان وقضايا الديون في دول العالم الثالث والشرق الأوسط والحرب العراقية ـ الايرانية وافغانستان ونيكاراغوا وغيرها.

عبد الحسين شعبان

قبل أن تقيّم الجمعية العامة نتائج دورتها الحادية والأربعين كانت تتطلع الى قضية مهمة يتوقف على حلها ونجاح جهود الامين العام للامم المتحدة بيريز ديكويلار إطفاء بؤرة ساخنة من بؤر التوتر العالمي وهي الحرب العراقية ـ الايرانية، وقد افتتحت الدورة الجديدة بغياب ديكويلار الذي كان في جولة الى كل من ايران والعراق لبحث موضوع تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ الداعي لوقف الحرب بين البلدين فوراً.

وقد قيّم الرئيس السابق للجمعية العامة للأمم المتحدة نشاط الجمعية العامة خلال العام الماضي فأشار الى «تطابق الآراء بصدد الكثير من القضايا البالغة الأهمية.. التي غدت نافعة لبناء أمم متحدة قادرة يشكل أفضل على الاجابة عن مشاكل العالم المعاصر المتغيّر بسرعة..»

وأشار الى قضيتين أساسيتين تواجهان الامم المتحدة هما الاجحاف الحاصل في العالم المنقسم الى أغنياء وفقراء ودرء الكارثة النووية.

● **خطاب ريغان:**

من أبرز أحداث الدورة الحالية للجمعية العامة، الخطاب الذي ألقاه الرئيس الامريكي ريغان، الذي استهله بالحديث عن الحرب العراقية ـ الايرانية، حيث دعا الرئيس الايراني علي خامنئي الى قبول قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الخاص بوقف اطلاق النار بين ايران والعراق محذراً في حالة الرفض الى الاضطرار لفرض عقوبات.

وأعلن ريغان احتمال قيام مجلس الأمن باتخاذ قرار ثان يتضمن فرض عقوبات ضد ايران وفرض حظر على الاسلحة المرسلة اليها، خصوصاً بعد أن أعلن العراق موافقته على قرار مجلس الأمن الأول والتزامه به.

ومن تصعيد خطير للموقف انتقد ريغان مطالبة الاتحاد السوفييتي بانسحاب البحرية الامريكية من الخليج ووصف مثل تلك التصريحات بانها غير مجدية وتحول الانتباه عن التحدي الذي نواجهه جميعاً وهو انهاء الحرب بطريقة عادلة على حد تعبيره وشدد ريغان على أن استمرار التوتر يعني استمرار الوجود العسكري الامريكي في الخليج.

ودعا ريغان الاتحاد السوفييتي الى سحب قواته من أفغانستان والعمل على حل المشكلة الأفغانية، وأشار الى الاتفاق على معاهدة بشأن إزالة الصواريخ بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، تلك التي توصل اليها وزيرا خارجية البلدين وأشار الى اجتماعهما في الشهر القادم للتمهيد لمؤتمر القمة في الخريف.

وضمن برنامج ريغان الذي حاول تلاوته في خطابه أمام الجمعية العامة، جدد تأييده لمتمردي الكونترا ضد الحكومة الساندينية الثورية.

● **مقترحات سوفييتية**

ورداً على برنامج ريغان دعا وزير الخارجية السوفييتي شيفاردنادزه الى التحقيق في موضوع المسؤولية عن الحرب العراقية ـ الايرانية واعداد قوة دولية لضمان الملاحة في الخليج وقال أن سلامة الملاحة في الخليج يمكن ويجب أن يكفلها المجتمع الدولي بأسره والذي ستعمل الأمم المتحدة نيابة عنه واذا لزم الامر فيجب أن تكون هناك قوات مناسبة وكافية ومتأهبة لها.

وانتقد شيفاردنادزه سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي ودعا الى الاحتفاظ برباطة الجأش وتقديم الدعم الكامل للأمم المتحدة ومجلس الأمن، كما انتقد سياستها بشأن مساعدة قوات الكونترا.

وأكد شيفاردنادزه على بطلان فكرة ضمان الامن عن طريق السلاح النووي، وقال: ليس هناك من منظمة أو مجموعة من القواعد أو الاحكام القادرة على انقاذ العالم خلال تلك اللحظات التي تنطلق مابين انطلاق الصاروخ والانفجار النووي الشامل، وأشار الى أن الامريكان حين سيشرعون بتنفيذ برنامج حرب النجوم فانهم لن يحصلوا على وسيلة لضمان السلام المأمون.

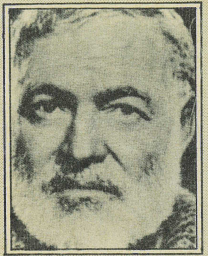
● **أهمية الدورة الحالية:**

وتحتل الدورة الثانية والاربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة موقعها المتميز خصوصاً وانها تنعقد في ظل تبدلات وتغييرات ينتظرها العالم الذي يقف اليوم على عتبة مثل هذه التطورات ويترقب قطع شوط آخر فيها، وبخاصة بعد الاتفاق على توقيع معاهدة بصدد الصواريخ القريبة والمتوسطة المدى حتى غدت مسألة نزع السلاح النووي، مسألة مطروحة على بساط البحث رغم الصعوبات والتعقيدات.

ان مبادرات الاتحاد السوفييتي وهجومه السلمي، الذي جسدته المقترحات المتتالية التي تقدم بها خلال السنتين الماضيتين، أكدت وتؤكد مجدداً على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة في هذا الميدان وبخاصة في موضوع نزع السلاح ورعاية الاتفاقيات الدولية بهذا الصدد والسعي لحل المشكلات الدولية بالطرق السلمية وبما يتناسب مع ميثاق هيئة الامم المتحدة، وما اصدار قرار مجلس الامن ٥٩٨ حول الوقف الفوري للحرب العراقية ـ الايرانية إلا دليل آخر على الأهمية الفائقة التي يمكن للامم المتحدة أن تلعبها لاطفاء البؤر الدولية واخماد نار التوتر ومنها في الخليج العربي وتبقى مسألة متابعة القرار وتنفيذه وبضغط من الجمعية العامة للأمم المتحدة قضية حيوية في استكمال الجهود من أجل هذه المهمة النبيلة.

ويأتي الاتفاق الاخير حول الصواريخ النووية، بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، ليشكل أساساً يمكن للأمم المتحدة وجميعتها العامة استكماله باتجاه التوصل الى اتفاق دولي شامل برعاية الامم المتحدة نحو نزع تام للسلاح النووي وجميع الاسلحة الاستراتيجية ■■

أخبار ثقافية



الديوان الآخر للشاعر أبي سلمى

في دمشق صدر للباحثة السورية غادة احمد بيليو كتاب بعنوان «الديوان الآخر لأبي سلمى»، وهو عبارة عن قصائد لم يسبق لها ان نشرت وقد جمعتها من مصادر عديدة أهمها أوراقه الشخصية. ويذكر أن هذا الديوان هو الكتاب الثاني للمؤلفة عن أبي سلمى. بعد كتابها الأول الذي تناول حياته وشعره.



قصص مترجمة لأرنست همنغواي

عن دار الشروق للنشر والتوزيع، لبنان، صدرت مجموعة قصصية للكاتب الأمريكي الشهير ارنست همنغواي حملت اسم «حياة فرانسيس ماكومبر السعيدة والقصيرة» وقصص اخرى. وقد ترجم المجموعة الى العربية سمير عزت نصار

«عرس في الجليل» في مهرجان سان سيباستيان

عرض في مهرجان سان سيباستيان السينمائي الدولي الذي اختتم أعماله يوم السبت الماضي ٩/٢٦، فيلم المخرج الفلسطيني ميشال خليفي «عرس في الجليل» وسط ترحيب كبير ويروي الفيلم حكاية عرس فلسطيني، ومن خلال هذا العرس يرصد الممارسات الصهيونية التعسفية ضد شعبنا في الداخل، والتحديات التي يظهرها شعبنا ضد مثل تلك الممارسات. ويذكر أن ميشال خليفي سينمائي متميز. فقد لفت فيلمه «الذاكرة الخصبة» الذي عرض في مهرجان كان ١٩٨١ الأنظار، وقوبل بتثمين من النقاد

رقصة الأقنعة

ضمن سلسلة من المسرح العالمي الصادرة عن وزارة الثقافة بدمشق، صدرت للكاتب العراقي شاكر السماوي مسرحية بعنوان «رقصة الأقنعة» وهي من فصلين. ويقول المؤلف على الغلاف الأخير انه حاول جاداً أن يقدم عينات من النفس العربية داخل شريحة العائلة العربية، ومايصب فيها من مؤشرات اجتماعية وحياتية تشكل أخيراً قيمتها ودواخلها ونماذجها المتجاذبة المتنافرة من خلال القيم وحركة المجتمع، ومن خلال لهاثها المزمن كي تنعم بالانسجام والنبالة والصفاء.

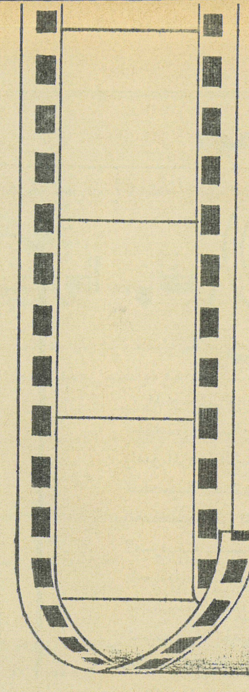
رامبو وشارون

الممثل الأمريكي السيء الصيت سلفستر ستالون. صاحب شخصية رامبو المروعة الشخصية الدموية بامتياز شخصية القاتل الذي لايمكن قهره، الشخصية التي تشكل معادلاً موضوعياً لأمريكا نفسها، موجود حالياً في «اسرائيل» والغاية هي تصوير فيلم عن أفغانستان. وعندما يسأل ستالون عن السبب وراء اختيار «اسرائيل» لاغيرها، يجيب، كما ورد في احدى الصحف، لاطلالها على البحر كأفغانستان!

وغني عن التعريف أن أفغانستان لاتطل على بحار، لذا فان على المرء أن يتكهن بوجود أسباب أخرى خفية دعت ستالون الى اختيار دولة العدو لتصوير فيلمه، الذي سيصب بكل تأكيد في خدمة الحرب الشعواء التي تشنها أمريكا على دولة أفغانستان الصديقة، من ذلك أن بامكانه هناك أن يضع نفسه في مناخ يمكنه من أداء أدواره الارهابية على أمثل وجه. فباستطاعته داخل «اسرائيل» وببعض اللقاءات الحية والمثمرة مع رجال من أمثال شارون وكاهانا وشامير وغيرهم أن يتعلم على نحو أمثل كيف يكون العداء للبشر أصلاً كيف يمكن استئصال البشر اذا لم يتم تطويعهم.

بامكانه هناك، مرافقة طيار اسرائيلي في مهمة لقصف المخيمات، بامكانه زيارة أحد السجون التي يرزح فيها أبناء شعبنا تحت شروط لاانسانية، وعندما يفعل ذلك فان تجربته في ابداع الشخصيات الدموية ستزداد غنى، وسيكون جاهزاً لأن يقدم صورة أمريكا بوجهها الحقيقي.

المحرر



المتغيرات في السينما السوفيتية

الحلقة الأولى

المسار الصعب من أجل فيلم جديد ومتفرج جديد أيضاً

ترجمة واعداد
د. محمد قارصلي

من ١٣ وحتى ١٥ أيار عام ١٩٨٦ عقد في موسكو المؤتمر الخامس للسينمائيي الاتحاد السوفييتي. واصبح هذا المؤتمر حدا فاصلا بين مرحلتين مختلفتين في تاريخ السينما السوفييتية. قال احد شيوخ المخرجين السوفييت ي. خيفتس عند افتتاح المؤتمر «قول الحقيقة هو الواجب المقدس لكل فنان شريف. إنني واثق بان مؤتمرنا يرفع صوته من اجل الحقيقة الرفيعة في الفن السينمائي».

فيما بعد نعت هذا المؤتمر بانه كان انقلابا حقيقيا بل و ثورة على الاوضاع التي سادت السينما السوفييتية خلال السنوات الأخيرة.

إن «رياح التغيير» التي هبت في المرحلة الاخيرة لم تستطع ان تتجنب السينما كصناعة وفن وكاداة ايديولوجية وتربوية وجمالية وكمجال نشاط إبداعي إنساني.

التجديد والنقد المطلوب

في خطبته قال المخرج والممثل نيكيتا ميخالكوف

«إننا نتحدث عن التغييرات ونفرح بها ولكن علينا الا ننسى انه في إعادة البناء التي بدأها الحزب لسنا مشاهدين بل نحن قبل كل شيء مشاركين مبدعين».

كان مؤتمر السينمائيين الخامس مؤتمر اناس غير راضين «لأن الموهبة والروح الابداعية والتفكير السليم انتهكت امام اعينهم دون عقاب ولمدة طويلة. ان فهم الدين الكبير الذي في عنق السينمائيين تجاه الشعب والمجتمع والمستقبل دفعهم للنظر بتمعن الى الوضع الذي نشأ والبحث عن و ايجاد منابع الاخفاقات في مسالة عمل السينما اليوم. عن جذور فقدان احترام قسم من الجمهور قال الناقد السينمائي تولستيخ امام المؤتمر «آن الاوان لكي نحلل هذا «البهوت وماهيته» القضية هي اننا انهمكنا في الصراع مع الفن لصالح الفن ولم نلاحظ اننا ولدنا فنا بلا فن.

إنه لشيء مذهل ان تقاس قيمة الفيلم وثقله الاجتماعي دون اعتبار جوهره الجمالي. دون اعتبار قيمته الفنية».

واحد تلو الاخر صعد الخطباء إلى منصة قصر المؤتمرات في الكريملين. كان المندوبون يخرقون الوقت المحدد مسبقا لالقاء الكلمة وللاجتماع ويبقون حتى وقت متاخر في الصالة. اما راغبي إلقاء كلمة والادلاء بمقترحاتهم فلم يتناقص عددهم. وفي فترات الإستراحة بين الجلسات ووراء كواليس المؤتمر لم تتوقف النقاشات وتبادل الآراء وتابع المندوبون البحث المتوتر والمهتم عن طرق واساليب تطوير السينما الوطنية.

إن اسبابا صعبة ومتعددة الوجوه هي التي تمخضت عن حالة القلق هذه لدى العاملين في الفن السينمائي. وفي محاولة لتحليل هذه الحالة اظهر مندوبو المؤتمر وبشكل مبدئي وبلا حلول وسط. اظهروا «البؤر المرضية» في اساليب الانتاج السينمائي التي سادت مؤخرا. قال كالنتار وهو ناقد سينمائي ورئيس اتحاد سينمائيي ارمينيا:

«إلى جانب مصطلحات «فيلم جيد» و«فيلم سيء» اكتسب مصطلح «فيلم لاشيء» حقوقاً مواطنية. إنه الفيلم الذي في الحقيقة لايحتاجه أحد ولكن لابد من أن يُحسن صنعه. إنه لايعطي شيئاً لاللقلب ولاللعقل ولكنه في الوقت نفسه لايهدد مكاسب صانعيه كما لايهدر مكاسب عارضية. وللأسف فإن هذه الأفلام التي هي «لاشيء» أصبحت اكثر فاكثر».

متذكراً كلمة لينين عن أن الموهبة شيء نادر لابد من حمايته وتاييده بانتظام اقترح ف. تولستيخ «ألم يحن الوقت الذي نتوقف فيه عن الاستشهاد بهذا القول ونحوّله إلى مبدأ عمل الفن نفسه. لكي يعلم الانسان الموهوب فعلا بانه سيفهم وسيؤيد في أي لحظة» أعتقد أن اللامبالاة واللامسؤولية في العلاقة مع الموهبة يجب أن تقيّم اليوم على أنها اختلاس مبالغ ضخمة جدا من ممتلكات المجتمع».

وأكد المصوّر السينمائي ب. ليبيشيف أن أحد أسباب ظهور أفلام منخفضة المستوى الفني هو كثرة اللاموهوبين والذين بمحض الصدفة يعملون في السينما وتعود أسباب ازدهارهم إلى عدم مبدئيتهم وإعتبارهم على الحلول الوسط وأضاف:

«إن حسابا بسيطا يجعلنا نرى انه لو صنع افضل مخرجينا ليس فيلما كل سنة بل وحتى كل سنتين لاستطعنا أن تضمن من عشرة إلى خمسة عشر فيلما حسنة النوعية سنويا وهذا ليس بالقليل. ولكن في الواقع يصنع جهابذتنا اقل بكثير. إن من يمارس عمله بروح المسؤولية ومن يحترم مكانته عند الجمهور ومن لايريد إسقاط الاسم الرفيع للفنان هو بالذات من ينفق السنوات من أجل أن يملك حق إنتاج أعمال قليلة. ينفق السنوات لكي يصوّر مايقلقه بالفعل. ولكن المكان المقدس لايبقى فارغاً. لايريد المعلم أن يعمل فليعمل المهني عوضا عنه. أما إذا أوقف السيناريو في إحدى الادارات فهذا يعني إطلاق بديل له. فيلم ليوم واحد لن يعيش بعد عرضه الأول. هذا هو منطق الانتاج السينمائي».



المخرج تانغيز ابولادزه مخرج فيلم «الندم»

شروط الابداع الفني

وترددت قضية الاهتمام بدور الشخصية الابداعية في الفن في العديد من كلمات الخطباء. ليس فقط الاهتمام بواجبات الفنان بل وبحقوقه في العملية السينمائية المعاصرة.

«هل يستطيع اتحادنا اليوم أن يدافع عن فيلم أو حتى عن فكرة من التسلط أو ضد المزاجية الذوقية أو ضد التقييم المتسرع؟ هل يستطيع التاثير على سياسة العروض وطباعة نسخ الأفلام؟ أيملك الاتحاد وزنا ما اليوم أو احتراماً يتضمن العملية اليومية للانتاج السينمائي؟ من الصعب الاجابة على هذه الأسئلة...»

أما إلدار شينغيلايا السكرتير الأول لاتحاد سينمائيي جيورجيا فقال:

«تصور الآن أفلام عن سيناريوهات عُدلت عشرات المرات على مختلف مراحل البنية المتعددة الدرجات. ظهر جو من اللامسؤولية الجماعية البعيدة عن جوهر الفن نفسه كظاهرة تاليف إبداعي».

لقد علق العاملون في السينما امالهم على المشاركة النشيطة والمهتمة والعملية لاتحاد السينمائيين عندما تحدثوا عن مشاكلهم اليومية. عن الجوانب الانتاجية والاخلاقية عن ضرورة التغييرات الجذرية بعد ان تراكمت قضايا كثيرة تتطلب حلولا. إنها الحاجة للتجهيزات التكنيكية للاستديوهات وإدارة مختلف مجالات الانتاج السينمائي وخلق ظروف أكثر تجاوبا وحرية للعمل الابداعي وكذلك لظروف عمل الممثل في السينما ورفع الاهتمام بالسينمائيين الشباب واهتمام اكبر بافلام الأطفال وبالسينما الوثائقية والعلمية - المبسطة وفي علاقة السينما مع التفزيون ورفع الروح المعنوية النضالية للنقد ولمكانته. إن قائمة القضايا الملحة والهامة كانت كبيرة ومتعددة الجوانب مما دعا كاتب السيناريو ي. غريغوريف لأن يقول من وراء المنصة «إن مؤتمرنا هو اجتماع عمل. امامنا في المستقبل الكثير من الأعمال. الشيء الهام هو أننا نذكر هنا ودون اي تردد. ونحدد حتى النهاية مشاكلنا وهذا يساعد على وضع الحلول لها لكي نمضي قدما إلى الأمام».

لقد ساد المؤتمر روح الصراحة والمسؤولية والروح النقدية والرغبة في فرض جوّ من التغيير والتجديد مما ادى إلى تحديد مسار أعمال المؤتمر وتلك النتائج التي ترتبت عليه.

لقد انتخب المؤتمر لجنة سكرتارية جديدة دخل فيها عدد من المبدعين الشبان والمخرجين والسينمائيين الموهوبين وانتخب المخرج إليم كليموف سكرتيراً اولا لاتحاد السينمائيين السوفيت وبهذا خلق المؤتمر غرفة عملياته الجديدة والتي باشرت على الفور بمعالجة كافة القضايا التي طرحت في سباق المؤتمر. قال المخرج البولوني الشهير يجي كافاليرو فيتش الذي حضر المؤتمر:

«وفي المؤتمر احسست بالاهتمام المصيري للعديد من المندوبين بضرورة كسر الرتابة بشكل جذري، ورفع مكانة رؤيا المؤلف الذاتية بشكل خاص، ومكانة الاخراج الموهوب وحد أقصى من الروح النقدية... شاهدت اناسا يطالبون انفسهم باقصى مايمكنهم وهم بحق مسؤولون عن إنتاج الكنوز الروحية».

الابداع والمهمات الجديدة

بدأ عمل الادارة الجديدة لاتحاد السينمائيين فور انتهاء أعمال المؤتمر. فكما هو واضح فإن المسائل المعلقة والمشاكل التي تتطلب حلولا سريعة وجذرية وملحة وفي أول لقاء صحفي، تحت عنوان «السينما أيضا ◄

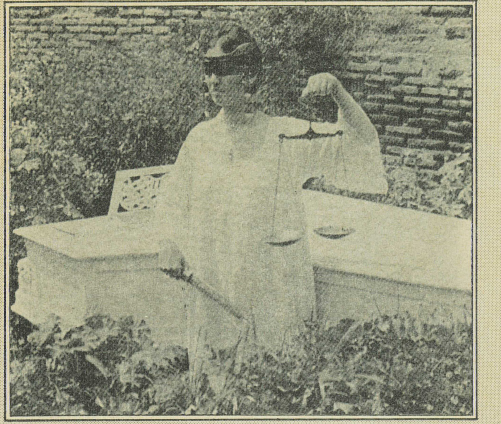
لاتستطيع الانتظار» قال السكرتير الأول لاتحاد السينمائيين المخرج إليم كليموف[*]

«منذ الأيام الأولى التي تلت المؤتمر اتخذ عملنا إيقاعاً متسارعاً ونشيطاً أملته علينا المهام الجادة وذات الطابع الذي لايسمح بالتأجيل. قبل كل شيء قامت لجنة السكرتارية بمتابعة المناقشات التي طرحت قبل المؤتمر مباشرة وخلال المؤتمر. وكذلك قامت بتحليل القضايا الرئيسية في الحياة السينمائية. توجد عدة وجهات نظر عن كيفية إعادة بناء أساليب عملنا وفي أي اتجاه يجب أن نمضي قدماً. يقوم الاتحاد الآن بصياغة مفاهيمه عن هذه المسائل. إننا نحاول خلق مايمكن تسميته بمشروع نموذج للتنظيم الجديد للانتاج السينمائي والحديث هنا يدور عن تلك الميكانيكية او النظام الذي سيساعد على رفع المستوى الفكري - الفني للسينما ككل وان يقطع الطريق إلى الشاشة عن المحترفين اللامبدعين والمتكيفين والمتاجرين بحيث نفتح طريقاً واسعة أمام الموهوبين والفنانين الذين بمقدورهم السماع ورؤية الزمن والذين يخلقون أفلاما تتجاوب مع مقاييس الفن الحقيقي. وبمناسبة الحديث عن المقاييس فقد بدأنا نشاطنا في الاتحاد منها بالذات لأنها كما اتضح لنا أصبحت مبهمة وفي ظروف كهذه كان من السهل طرح العادي على أنه موهوب وكانت الموهبة تصنف أحيانا على أنها «خطأ».

وشكلت لجنتان جديدتان أطلق عليهما بشكل مجازي اسمي لجنة الخلافات واللجنة الحقوقية. شكلت الاولى منهما من اجل إعادة النظر بالأفلام التي لم تعرض على الشاشة لهذا السبب او ذلك. لايمكن المضي إلى المستقبل فيما تسود الماضي فوضى ومسائل معلقة ولاعدالة. يدخل في اللجنة عدا النقاد والمخرجين والممثلين وكتّاب السيناريو، ممثلون عن لجنة الدولة للسينما لأنه لابد من إيجاد الحلول للمشاكل التي تظهر هنا سوية. تمت مشاهدة عدد من الأفلام الروائية وكذلك الوثائقية والعلمية - التبسيطية وكمثال فسوف يعرض في عموم الاتحاد السوفييتي فيلم «فاسيلي بيكوف - الصعود» وهو للمخرج البيلوروسي فيكتور داشوكا. قبل الآن ولسبب ما تم عرض هذا الفيلم في جمهورية بيلوروسيا الاتحادية فقط. في وقت قريب سيتعرف الجمهور على أفلام لم يكن قد شاهدها حتى يومنا هذا والتي حققها مخرجون مثل كيرا موراتوفا، أندريه سميرنوف، بولات منصوروف، لاريسا شيبيتكو.

وكان على اللجان ألا تهتم بالأفلام فقط بل وبالمصير الابداعي لبعض المخرجين وخاصة الشباب منهم وقد اعطيت الآن الفرصة لهم ليتابعوا نشاطهم الابداعي الذي قطع دون مبرر وقد أدخل بعضهم الاتحاد في إجتماع اللجنة ذاته. لابد هنا من أن أشير إلى أنه في الحقيقة كانت توجد حالات لم تصرّ اللجنة فيها على عرض بعض الأفلام لأنها كانت غير ناجحة بالفعل. هنا وكما في أي عمل آخر لابد من التمسك بالعدالة بحزم وأن نلتزم الموضوعية إلى آخر حدٍ عند بحث كل حالة بشكل منفرد.

وكما هو معروف تصاغ الآن قرارات جديدة حول توسيع حقوق المنظمات الجماهيرية والاتحادات الابداعية إلى حدّ حقها في إيقاف أي قرار إداري. لقد اكتشفنا أن هناك فوضى حقوقية تسود السينما الآن. فلناخذ قضية حقوق التأليف. يملك هذا الحق الآن ممثلون لمهنتين فقط هما كاتب السيناريو ومؤلف الموسيقى أما المخرج والذي يجب أن يسمى كمؤلف للفيلم فإنه لايملك هذا الحق او على الاقل فإن هذا غير موثق له في أي مكان. وكذلك المصور ومهندسي الديكور وهما مؤلفا الجانب المرئي - التصويري للفيلم فهما أيضاً لايملكان حقاً كهذا. إن كافة هذه القضايا صعبة الحل ولكن لايمكن العمل مستقبلا ما لم نجد حلا لها. إن العمل كما يتطلب الزمن يتم من خلال احترام حق المؤلف. لابد من نفي التدخل الاداري حيث - وبسبب عجرفة الموظفين - يضحى بالحقيقة الفنية.


لقطة من الندم

وناقشت لجنة السكرتارية خطة لجنة السينما لعام ١٩٨٧ واتضح أنها وضعت وفق المعايير القديمة المستهلكة والتي في جوهرها عبارة عن «خطة تجميع مواضيع». ومن المحزن الاشارة إلى أن نشاط وموقف قيادة لجنة الدولة للسينما فيما يتعلق بالعديد من المسائل لاتنسجم مع مقررات المؤتمر الخامس للسينمائيين. علماً أن بعض مسؤولي هذه اللجنة أكدوا في خطبهم التي ألقيت أمام المؤتمر بأن علاقتهم بإعادة بناء شاملة للسينما ككل هي علاقة جادة تماما.[*] الحقيقة إن بعض التغييرات الجزئية قيد التنفيذ إذا صح التعبير ولكن إذا درست بعمق فهي في جوهرها لاتغيّر شيئاً إنها تبقي على بل ولاتمس البنية الميكانيكية الأساسية والتي بسببها ظهرت حالة الأزمة في السينما الوطنية.

لماذا يحدث ما يحدث؟ يبدو أن الأسباب كثيرة ومن ضمنها - ويلعب دورا كبيراً فيها - أنه من السهل و«في متناول اليد» الادارة والقيادة ضمن الأساليب القديمة تلك التي فقد جدواها وفاعليتها. هكذا تماماً أكثر سهولة وأكثر راحة ولكن ليس أكثر فعالية بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة. ففي الأسلوب القديم من الصعب إكتشاف المذنب الفعلي بظهور أفلام «رديئة».

وثانياً وبالنظر لتصرفات قادة لجنة الدولة للسينما فإنهم إما لم يتفهموا أو أنهم يميلون لعدم فهم - وأن يدخلوا في الحسبان - قانون حقوق الاتحاد الابداعي والقاضي بأن يشارك الاتحاد في حلّ المسائل الأساسية للتطور السينمائي.

من جديد أريد الاشارة إلى أننا نؤكد على ضرورة العمل سوية مع لجنة الدولة للسينما ولذلك فقد أدخل ممثلون لنا في لجنة التحرير والسيناريو وكذلك في لجنة تصنيف العاملين المبدعين وفي غيرها من اللجان. ولكننا لانريد أن نرتبط بسلاسل اللامسؤولية السائدة


الممثل ماجارادزه فيلم الندم

عموماً. يجب أن تسود المسؤولية على كافة المستويات وأن تشمل كافة المجموعات أثناء العمل وهذا هو هدف النظام الجديد للانتاج السينمائي والذي نسعى لوضعه. وبالطبع فلا يمكنه أن يكون نظاما أحادي الجانب بل يجب أن يبنى مع حساب الظروف المحلية وطبيعة وخصوصيات الاستوديو وهلم جرا. لايمكن إعادة البناء خلال لحظات بل على هذا النظام أن يتنامى بتواتر متصاعد إذ لايوجد طريق عودة للوراء.

إن كون السينما فناً متعدد العناصر فلا بد من إقامة علاقات حيّة مع بقية الاتحادات الابداعية ولابد من الاعتراف أنه خلال المرحلة السابقة كان عمل اتحادنا إن لم نقل إنعزاليا فيمكن القول أنه كان في وضع المعتكف. لقد خرقنا هذا «التقليد» فبعد مؤتمر الكتّاب دعينا إلى اجتماع لجنة السكرتارية مندوبين عنه. أتى إلينا فاسيلي بيكوف وفالنتين راسبوتين وأليس أداموفيتش ونياتشيلاف كوندراتيف ودائيل غرانين وغيرهم. حدثناهم عن خططنا وعرضنا لهم أفلاما صنعها مخرجون شباب وكان اللقاء شيقا ومفيداً ونخطط الآن لندوة مشتركة حول قضية مشاركة الأدباء في السينما. وليس سراً أن العديد من الكتاب يخشون السينما لأنه عندما تتحول أعمالهم إلى الشاشة تمتد إليها الأيدي بشكل يجعل المؤلف يحمرّ خجلاً عند مايظهر اسمه على الشاشة.

إن عملنا يتم في جو واسع العلنية كما يجب أن يجري في اتحاد للسينمائيين بل وفي كافة الاتحادات الابداعية الاخرى. إننا نعمل على إعلام زملائنا في الجمهوريات الاتحادية وفي كافة المحافظات والمدن والمناطق والاستوديوهات. إعلامهم بكل ما أنجزناه وكل مانوي القيام به ولأجل ذلك يقوم أعضاء الهيئة الادارية وسكرتاري الاتحاد بالسفر إلى المناطق وإلقاء الكلمات والاستماع إلى الملاحظات والمقترحات ويمكن الاحساس بالاهتمام الكبير وتعاظم نشاط السينمائيين عندما يجري بحث العديد من المشاكل فعلى سبيل المثال عندما نبحث أمر الاستوديو المسمى باسم غوركي والذي فقد باعتقادنا أفضل تقاليده في صنع أفلام للأطفال أو الاهتمام بسير العمل في معهد الدولة للسينما أو فيما يتعلق بدورات تأهيل المخرجين وكتّاب السيناريو أو فيما يتعلق بالمجموعة الابداعية الشباب التابعة لاستوديو موسفيلم أو عندما يجري الحديث عن خطط إنشاء أكاديمية للسينما والتي حلم بها سيرغي ايزنشتين في حينه.

وبتوسيع [illegible] في الدول الاشتراكية [illegible] [illegible] على [illegible] التجارب حصلنا على معلومات [illegible] التجربة الايجابية [illegible] لأنه لابد من الاعتراف بما هو سلبي أو بما يمكن [illegible] كهذه هي [illegible] الجماعية.

ومن أجل [illegible] الابداع العمل في [illegible] الانتاج السينمائي [illegible] منح جوائز [illegible] واخراج [illegible] وجوائز لمهندس الديكور والمصور ولمهندس الصوت والماكير ولواضع الاضاءة وغيرهم.

وكما ترون فانه من الصعوبة بمكان تعداد كافة القضايا التي وبعد مناقشة شاملة توصلنا إلى قرارات بشأنها والتي نسعى لتنفيذها الآن.

أود فقط أن أضيف القليل عن علاقتنا المتبادلة مع التلفزيون كانت هذه العلاقة حتى الفترة الاخيرة علاقة غريبة وغير ودية. نريد أن تساعد البرامج التلفزيونية بنشاط أكبر في مجال التربية السينمائية. نود أن نغير برنامج البانوراما السينمائية يصبح أكثر جذبة دون أن يفقد عنصر التشويق وأن يشارك فيه أفضل النقاد ولابد من استحداث ناد سينمائي - تلفزيوني تقع على عاتقه مساعدة المشاهدين وبشكل أكثر عمقا على فهم مشاكل الفن السينمائي وأن يضيف ذوقا جماليا جيدا.

لابد الآن من أن تتغير نفسية السينمائيين أنفسهم. آن الأوان لمزيد من الشجاعة والجرأة ولأن تكون علاقتنا بإبداعنا أكثر تطلبا ومسؤولية.

يمكننا في ظروفنا هذه أن نعمل في مجال إلقاء الضوء على التغييرات التي تحدث وكذلك أن نعمل على تنمية أذواق الجمهور. إنها لغلطة أن نقف كمراقبين لانخفاض اهتمام جزء من الجمهور بالأفلام الجادة حيث وليس نادرا نعطي الأفضلية لأفلام التسلية السطحية والميلودراما المنفذة بصنعة. يطلب منا الآن نحن السينمائيين أن نجمع كافة طاقاتنا و[illegible] إمكانياتنا العملية وحزمنا واستعدادنا لكي نتمكن من التأثير على نوعية الأفلام التي ستظهر [illegible] بعد سنة ونصف أو سنتين [illegible] بالطبع أن تصبح التغيرات ملموسة النتائج قبل هذا الوقت.

أما عن نشاطي الابداعي فإن هذا الأمر يقلقني دون شك ولكن حجم القضايا في الاتحاد الآن كبير بشكل يضطرني لتأجيل خططي الابداعية لعام ونصف العام. بعد ذلك آمل أن تتيح لي رفاقي في لجنة السكرتارية الفرصة لمتابعة الاخراج.

كان اهتمام المجتمع السوفييتي بالتغييرات التي كانت تجري على كافة الأصعدة كبيرا ومتعاظما وبالطبع فإن موضوع نشاط الاتحادات الابداعية وإعادة بنائها أصبح أحد المواضيع الهامة والتي أبرزتها وسائل الاعلام كافة وبخاصة المطبوعة منها. ففي مختلف الصحف والمجلات يومية كانت أو أسبوعية أو دورية. متخصصة كانت أم لا. طرحت قضايا هذه الاتحادات وبالتالي ما تمثله من فنون وآداب لقد طرحت مشاكل السينما السوفييتية من خلال قضية إعادة البناء وشملت كافة جوانب الانتاج السينمائي من إدارية وإبداعية ونظام عروض والعلاقة مع الجمهور ◄

والموقف من المهرجانات وحقوق السينمائيين وتقييم المرحلة السابقة في تاريخ السينما السوفييتية وغير ذلك من قضايا السينما الملحة ونورد هنا مقتطفات من بعض القضايا التي عولجت على صفحات الصحف والمجلات والتي ساهمت بتحديد أهم مشاكل السينما من جهة وبعلنية الحوار حول هذه المشاكل وتغطيته إعلاميا وإشراك الجمهور به.



لقطة من فيلم الصعود للمخرجة الراحلة لاريسا شيبتكو

ماالذي يجري في السينما السوفييتية

إن وصف الوسط المتناقض الذي تعمل فيه السينما المعاصرة هو عمل شبه عقيم. إذ توجد مئات المعطيات التي تتناسب مع بعضها البعض بشكل إعجازي وليس من النادر أن تكون هذه المعطيات مختلفة بالنسبة لمختلف الدول ولكن هناك توجهات واحدة يمكن تحديدها وأهما هو انتقال السينما إلى شكل تواجد اجتماعي مختلف. إن الذهاب التقليدي إلى صالة السينما يكاد يصبح ظاهرة معضلة وهي تنطبق على العالم كله. يذهب اليوم كل مواطن في فرنسا بمعدل ٣.٤ مرة في السنة و٥٣ بالمئة من الفرنسيين لايدخلون السينما على الاطلاق. أما في انكلترا فقد هبط الاقبال على السينما خلال سبع سنوات فقط - من ١٩٧٦ حتى ١٩٨٤ - من ١٠٧ ملايين إلى ٥٥ مليون أي إلى النصف والأمر كذلك في المانيا الاتحادية وايطاليا وغيرها من البلدان.

إن الـ ١٤ مرة التي يرتاد فيها كل مواطن سوفييتي السينما في السنة تعتبر رقما عاليا ولكن هذا الرقم يهبط باستمرار (في السبعينات كان ١٩ مرة في السنة) ما هو السبب؟ لايمكن ذكر سبب واحد إذ تدخل هنا الحرية الكبيرة في اختيار شكل الراحة بعد العمل. وتطور التعليم الذي لايسمح بالرضى عن النتاج السينمائي الجماهيري وعشرات المعطيات المؤثرة حتى على سبيل المثال ارتفاع نسبة الطلاق ما العلاقة؟ العلاقة بسيطة فإن تردد اثنين إلى السينما أكثر (حيث روحا بروح يتعايشان مع ما يريانه) وأكثر فأكثر تعلن عن نفسها توجهات تلقي الثقافة بيتيا. إن امتلاء المنازل باجهزة الراديو والمسجلات والاسطوانات والآن اشرطة الفيديو تنمو حسب معادلة هندسية. وفوق كل هذا ينتصب عرش التلفزيون اداة اتصال القرن العشرين القادرة على كل شيء إنه نافذة كل إنسان والمفتوحة على العالم كله. وهو كذلك مجال جديد لتواجد السينما فقد أصبح ترددنا على أقرب دار للسينما أقل فأقل (فماذا نقول عن دور السينما البعيدة؟) ومع ذلك فإننا نشاهد أفلاما أكثر بل وأكثر بكثير.

لايجوز الا نحسب حسابا لهذا التوجه عندما نضع تنبؤاتنا عن مستقبل السينما. إن الحاجة التقليدية للسينما ستبقى اعواما وأعوام فيما لو أعدنا بناء تكوينها. إن الأهم من هذا كله هو الفن السينمائي ذاته. مستواه. تنوع اشكاله. توجهاته. غناه في الإدراك الجماهيري وامكانيته على تبرير ما ينتظر منه. وهنا يبرز سؤال هام كيف استجابت السينما في الاتحاد السوفييتي لهذه المتطلبات المتواترة في يومنا هذا؟

تشرنيخ*: خلال السنوات الأخيرة الماضية شاهدنا أفلاما رائعة أيضا ولكن ليس بفضل بل رغما عن نظام الانتاج السينمائي. لماذا أصبح الوضع على شكله هذا؟ إن هذا موضوع لبحث وافر مستفيض. استطيع ان احكم من خلال تجربتي الخاصة ككاتب للسيناريو. لا استطيع التشكي من مصيري السينمائي ولكنني اعرف أنه من الخمسة عشر سيناريو التي كتبتها أو شاركت بكتابتها لم يخرج أي فيلم إلى الشاشة دون أن يعدل نص السيناريو هنا أو هناك.

كانت وما زالت إلى الآن توجد سبع مراحل يدخل في عداد لجانها ثلاثون شخصا يناقشون السيناريو ويدخلون إليه تعديلاتهم إن كلا من هؤلاء الثلاثين لايكتب ولايستطيع الكتابة. لايصور ولايستطيع ذلك كما انه لايجري عملية مونتاج لفيلم ولكنه مع ذلك في بداية نقاشه للعمل يعطي نصائحه أما في المراحل الأعلى من تنفيذ العمل فإنه يعطي أوامره. كل هذا يبرر على أساس منهجي السينما فن جماعي. ولكن لا. لايمكن للفن أن يكون جماعيا وبالمناسبة كما لايمكن للعلم وللقيادة أن يكونا. يوجد بشكل دائم إنسان مبدع. قائد. ويوجد اناس تفكر على طريقته. سنة مرت تقريبا على انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب حيث اتخذ قرار باعادة البناء ولكن قوة الاندفاع كبيرة بشكل أن الميكانيكية السينمائية المتعارف عليها والمتواجدة خلال السنوات الأخيرة السابقة ما زالت تعمل بطرقها نفسها.

المحرر: قال توفستونوغوف في مؤتمر العاملين في المسرح بانه تلقى ١٦٤ ملاحظة فيما يتعلق بعرضه المسرحية «حديقة بلا تراب» كم من الملاحظات يمكن أن يتلقى فيلم سينمائي؟

توردفسكايا: ومع ذلك فإن الرقم القياسي يعود للسينما. إذ اقترح على المخرج إليم كليموف في المرحلة الاولى فقط من عمله في فيلم «الاحتضار» ١٦٩ ملاحظة إذا لم تخني الذاكرة.

تشرنيخ: ولابد أن نضيف إلى هذا الرقم القياسي من «الحذر السينمائي» ذاك الحذر اللا عادي للادارات أيضا. اعرف عشرات السيناريو الموهوبة والتي تتحدث عن قضايا هامة ولكنها لم تتحول إلى أفلام لاعتراض - ولأسباب مختلفة - إدارات جبارة مثل وزارة الصحة ووزارة التربية ووزارة الداخلية وشركة الطيران (ايرفلوت). يمكن ألا يعجب وزارة الصحة على سبيل المثال فيما لو ذكر في السيناريو طبيبا سيئا. وما الداعي لاخافة الناس؟

وفوق ذلك توضع وتقر تعليمات دفاعية. على سبيل المثال وضعت في وزارة الداخلية تعليمات صارمة بأن لايسمح بأن يعرض رجل الميليشيات (الشرطة) بشكل سلبي لم يعد يعمل في وزارة الداخلية الانسان الذي وقع على هذه التعليمات ولكن هذه التعليميات ما زالت سارية المفعول!!. يمكن أن يعارضنا أحدهم.

لاتخضعوا لهم.. ولكن كيف يمكن تصوير الفيلم إذا كانت أحداثه تجري في المطارات والطائرات وشركة «ايرفلوت» ترفض اعطاءنا طائرات ومطارات؟ ببساطة لن نتمكن من تصوير الفيلم لعدم وجود مطارات ولاطائرات... ف. عبدرشيدوف*: لناخذ فيلم «اجراس تشرنوبل» الوثائقي. شاهدنا هذا الفيلم في لجنة السكرتارية لم أكن أتوقع إمكانية تنفيذ فيلم كهذا إنه حاد وعميق وغير عادي. واعتقد أن قضية هذا الفيلم حلت على مختلف المستويات ويجب أن يخرج إلى الشاشة على الفور.

المحرر: لا... إلى الآن لم تحل.

عبدرشيدوف: إن هذا بالذات مايقلقني: هل هذه هي قوة اندفاع الأساليب السابقة أم هي أعراض لظواهر جديدة؟

تشرنيخ: لقد ربي جيل كامل في السنوات الأخيرة بتعليمه كيفية موازنة الأمور وقد اتقن هذا الجيل هذا «الفن» أحسن اتقان.

ساعطي مثالا: فيلم «بمرح وشجاعة» والذي نفذناه مع المخرج ساخاروف إنه يتحدث عن إنسان أراد بمساعدة القوة أن يفرض النظام ولكن يوجد من هو أكثر قوة منه لذلك يعتبر البطل «عربيدا» وفي نهاية الفيلم وبعد محاكمته نراه يسير بين مجموعة من أمثاله من المعاقبين لاخلالهم بالنظام ولكن هؤلاء يسيرون دون انتظام. آنذاك راح بطلنا يضرب بقدمه قدم الذي يسير أمامه لكي يمشي ذاك بخطوة نظامية... ماالذي حصل؟.. قص من نهاية الفيلم ثلاثمئة متر (عشر دقائق على الشاشة - المترجم) أما «البطل» فقد سار على الشاطيء مع مجموعة متناسقة منتظمة وراحوا يغنون أغنية حماسية عن موضوع الانتاج...!! في الفيلم التالي فهمت أنه يجب ألا نضع حكمة الفيلم في نهايته بل لابد أن يتضمنها الفيلم بأكمله حتى يكون من الصعب قصها.

ومرة أخرى يمكن أن نُسأل: لماذا لم تعترضوا؟ اعترضنا. ولكن ليس بقدر كاف من العناد. إنني بطبيعتي إنسان متفائل. ولكن كما هو معروف فإن الأب ضرب إبنه ليس لأنه مارس لعب الورق بل لأنه حاول أن يسترد باللعب ماخسره سابقا..

لابد أن تسود في السينما اتجاهات وأساليب مختلفة ولكن للأسف فإن بعض الاتجاهات شجعت أما الأخرى ففي أفضل الحالات لم تُلحظ وبشكل عام فقد كان التوجه نحو فيلم معتدل متوسط في السينما مُعمَّما وكانت النتيجة أننا في هذه الحالة التي نحن فيها... الأنظمة نفسها كانت تعمل لصالحها الخاص... قال أحد المحررين السينمائيين: «كيف كنا نصنع الأفلام؟ كنا نصنع الفيلم ليعجب المدير العام أما هو فيعرضه على اللجنة لكي يعجب رئيسها أما الأخير فيعرضه ليعجب من هو أعلى منه. هذا هو كل شيء». أما كيف سيشاهد الجمهور هذا الفيلم فإن هذا لايقلق أحدا.

إجابة على سؤال: لماذا هبط احترام السينما عند جمهورنا؟ ذلك لأننا كنا نتحدث وإياه بلغات مختلفة. المتفائل يقول بأن نظام كهذا وأخلاقيات وأساليب كهذه هي عبارة عن «أشياء مضت».

هذا وقد نشرت مجلة الشاشة السوفييتية تحت عنوان «نحو نموذج جديد للسينما» في افتتاحيتها للعدد السادس لشهر آذار ١٩٨٧ التالي:

«انتظر الاجتماع الموسع لاتحاد السينمائيين باهتمام خاص وسبقه عمل تحضيري كبير بدأ على الفور بعد انتهاء أعمال المؤتمر الخامس لاتحاد السينمائيين السوفييت. يمكن وبكل ثقة القول بأنه لم يجتمع السينمائيون يوما لحل قضية مستعجلة وملحة ومثيرة للقلق العام مثل هذه.

في جدول الأعمال نقطة واحدة: «حول إعادة بناء نظام الانتاج السينمائي والعروض السينمائية على ضوء مقررات المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي والمؤتمر الخامس لاتحاد السينمائيين في عموم الاتحاد السوفييتي».

في تقريره قال السكرتير الأول لاتحاد السينمائيين إليم كليموف.

قررنا أنه لاداع للبدء من الجزئيات بل من الشيء الأساسي والجذري فالوقت لاينتظر لقد أدركنا تماما أن أول اجتماع موسع للعمل يجب أن يكون مكرسا للقضية الأكثر صعوبة وحرارة في حياتنا السينمائية. قضية التحولات الجذرية لاعادة بناء السينما كان هذا هو المطلب الأساسي والجوهري الذي وضعه أمامنا المؤتمر. فقد وضعنا المبدأ البيرقراطي والتسلطي لقيادة العملية السينمائية في السنوات الأخيرة الماضية في طريق مسدود ودفعنا الى حدود الأزمة. إن المنطلق الاجتماعي والانساني الذي كان من خصائص السينما السوفييتية في أفضل مراحل تواجدها ترجم ونتيجة للعديد من التبدلات بأفلام يمكن أن تسمى بأفلام «تحت الطلب» وتحولت الاجواء الاخلاقية في السينما لصالح الاستهتار والمتاجرة واللاإبداية ويبدو أن أكثر القضايا المحزنة والمقلقة والتي ظهرت نتيجة لذلك كانت مشكلة الجيل السينمائي الشاب.

لم تكن فكرة اعادة البناء ومبادئها الأساسية وليدة اليوم ولاحتى الأمس. فهي في أساسها موجودة في النوايا منذ منتصف الستينات. لقد ترددت على أسماع جيلين أو ثلاثة أجيال من السينمائيين مفاهيم مثل: الاكتفاء الذاتي والتمويل الذاتي والحرية في التعبير لأهم المجموعات الابداعية المنفذة للافلام وعلاقات أخرى مع لجنة الدولة للسينما ومع نظام العروض وغير ذلك. ويجب ألا ننسى تلك التجربة العملية التي حققتها المجموعة الابداعية التجريبية في استوديو «موسفيلم»[**] ولكن الاقتراب الى حل هذه القضية على مستوى عموم الاتحاد السوفيتي كان قد نوّه اليه قبل عام ونصف تقريبا.

لقد كانت الاشهر الثمانية الماضية بعد مؤتمر اتحاد السينمائيين عبارة عن فترة حاسمة لاعادة بناء عمل الاتحاد ولجنة السكرتارية والادارة. من حيث الجوهر فقد أخذ الاتحاد على عاتقه مهام جديدة اذ وقف وجها لوجه مقابل الانتاج السينمائي وأساليبه وتخطيطه وروافده الابداعية وكان لابد من دراسة وتحليل العديد من المشاكل الرئيسية من مختلف الوجوه وأكثرها جدية والتي تحمل طابعا مرضيا في السينما عندنا ووضع طرق لحلها وكانت النتيجة لهذا العمل عبارة عن وضع نموذج قاعدي للسينما».

قبل التعرض لتفاصيل تلك الحلول وذلك النموذج المقترح يمكن التوقف عند تجربة طريفة في شكلها وهامة في مضمونها تجربة جرت قبل الاجتماع الموسع ومناقشة مشروع اعادة البناء الذي اقترحه اتحاد السينمائيين.

سمّيت هذه التجربة بين السينمائيين بـ «اقتحام بولوشوفا».

الزبّال

عرض تجريبي وملاحظات أولية



يوم الأربعاء ٢٣/٩/ ، قدم الفنان زيناتي قدسية على مسرح القباني بدمشق، مسرحية الزبال من تأليف ممدوح عدوان، وذلك في عرض تجريبي حضره جمهور من المثقفين والمهتمين بشؤون المسرح وأعقبه نقاش مستفيض حول العرض الذي شوهد.

ومسرحية الزبال هي التجربة الثالثة المشتركة بين قدسية وعدوان في تقديم المونودراما التي يؤديها في العادة ممثل واحد، بعد مسرحيتي حال الدنيا والقيامة. اللتين أثارتا في حينه نقاشات واسعة حول مضمونهما وشكلهما.

العرض الذي شاهدناه مؤخراً كان تجريبياً كما قلنا، وبالتالي، فان من السابق اطلاق أحكام نهائية حول العمل لاسيما وأننا قد فهمنا من حديث المؤلف والممثل معاً أنهما قد يلجأن الى اجراء بعض التعديلات على النص، اذا ماأثبتت الحوارات والآراء، ضرورة مثل ذلك التعديل، وهذه النية بحد ذاتها ايجابية. وتعبر عن رغبة أكيدة في تقديم نص جاد يعيد للمسرح رسالته الايجابية وسط حالة التردي التي يشهدها.

المسرحية باختصار هي قصة الزبال «أبو عدنان» قصة الحارة الشعبية التي عاش معها طويلاً. فعرف أناسها ومايعانونه في هذه الحياة. مع بداية المسرحية نعرف أن «أبو عدنان لم يعد زبال الحارة فقد خلفه فيها «أبو عبد الله» وأنه يعود اليها بعد غياب سنة زمان ليكتشف أن هناك تغيرات جوهرية في الحارة ولأنه يعرف الناس من زبالتهم فانه يحاورهم. فيحكي مع الاستاذ عصمت وأبو يوسف الفران، وأم بشار، وأم تحسين وأبو فهيم، وأم رياض وغيرهم. وعبر هذا الحوار الفردي نتعرف على مشكلات الحارة.

ترصد المسرحية الصورة الجديدة للحارة في ظل الروح الاستهلاكية، وماتفعله تلك الروح من تحطيم لقيم انسانية نبيلة وما تحله من قيم أساسها تحقيق المنفعة الفردية على حساب الجماعة. قيم تفكك الروابط الانسانية بين البشر. إزاء هذا يكون أبو عدنان رمزاً لماضي جميل يحطمه الراهن القاسي رمزاً للمحبة التي تدوسها القسوة وتمضي غير عابئة بشيء.

يشترك «أبو اسماعيل» الحارس الليلي السابق للحارة مع «أبو عدنان» في المصير المأساوي الذي يمكن تلخيصه بكلمة واحدة: الاهمال. فالحياة الجديدة لم تعد بحاجة اليهما. ليس ذلك فحسب، بل انها لاتكترث بما كان لهما من أفضال على الحارة. فليس أمامهما والحالة تلك الا انتظار الموت. وفي حين أن «أبو اسماعيل» يحاول أن ينسى عن طريق الشرب. فان مشكلة «أبو عدنان» هو أنه لايستطيع السكوت لذا فانه ينفجر وعبر المسرحية كلها، بحوارات وهمية يجريها مع الآخرين، علهم يفسحون له مكاناً بينهم. انه يعاني العقوق حتى من ابنه الذي يرفض أن يكون أبوه زبالاً، دون أن يقدم له بدائل مقبولة. انه يعاني العقوق من كنته صاحبة التطلعات الارستقراطية وتنتهي المسرحية بعثور «أبو عدنان» على رضيع ميت وسط الزبالة. وهو تمثيل لأن الجيل الجديد لايهمل ماضيه فحسب ولكنه يضيع حاضره أيضاً!

تلك هي باختصار موضوعة المسرحية. وهي حسب ماعرضت لنا تحتاج الى نقاش نرجىء الاطالة به الى حين رؤيتها منجزة ومستقرة على نحو نهائي ويمكن أن نبدأ حوارنا مع العرض بالاشارة الى رأي طُرح أثناء النقاش، وكان يحتوي على دلالات هامة. ملخص ذلك الرأي أن حبكة هذه المسرحية «الزبال» لاتقتضي بالضرورة، أن تتخذ بنيوناً شكل المونودراما، إنها تحتمل وبخلاف حال الدنيا والقيامة. ظهور ممثلين آخرين على الخشبة الى جوار «أبو عدنان».

لقد جعلنا اقتصار العرض على شخصية واحدة، نرى الأمور من منظور واحد لذلك فقد بدت المسرحية في كثير من جوانبها كما لو كانت صراع أجيال فاذا كانت في جزء كبير منها كذلك، فليس بالضرورة أن يكون القديم دائماً هو صاحب النظرة الأمثل حتى وان بدا الجديد، في كثير من جوانبه فظاً، ولايكترث بالقيم المتوارثة، هذا اذا سلمنا بكل ماقيل في النص، مع أن النظرة المنصفة ترى أن في الأمر مبالغة، تصل أحياناً الى حد التهويل، فعلى المستوى الواقعي، وفي البشر الذين هم نحن أو في البشر الذين نعرفهم من حولنا لانسمع عن أزواج يضيعون ابناءهم.

مشكلة «أبو عدنان» في المسرحية أنه بدأ كرمز، وكضمير للحارة، ليتحول في النهاية الى شخص واقعي له هموم خاصة مع ابنه وكنته. نحن نتعاطف معه. ولكن تعاطفنا يظل ناقصاً لأننا نشعر أننا مهاجمون دون أن نكون بالضبط كما صورنا. في المسرحية حنين رومانسي الى الماضي وصورة قاتمة للحاضر، لكن الذي لاتعرفه المسرحية هو أن الماضي ذهب ولن يعود، لكن الذي لاتقدمه المسرّحة هو ما المخرج، مادام الماضي لن يعود، من الحاضر القاتم؟ ان حضور منظور واحد أبقى الشخصيات الأخرى في الظل، ولم يستطع أي منها. حتى الأستاذ عصمت الذي رسمت له صورة ضبابية، أن يستوطن أذهاننا باعتباره الأمل المرتقب. في المسرحية هناك تسلط وسطوة واضحين للحاضر، وازاء جبروتهما لايجد الزبال أمامه الا أن يرتد للماضي، والا أن يغيب في حاوية القاذورات، كما غاب من قبله صديقه «أبو اسماعيل» أولاً في الشرب، وبعدها في الموت.

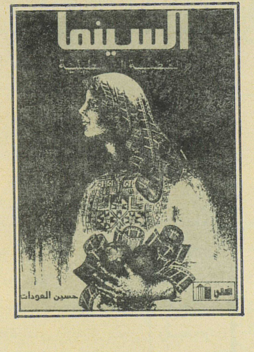
هنالك ملاحظات أثيرت، وهي صحيحة، حول الآداء الذي قدمه الفنان المتميز زيناتي قدسية الذي اتسم أداؤه في هذه المسرحية بشيء من العصبية والمبالغة. وهي أمور ينبغي تجاوزها إن أمكن عندما تعرض المسرحية جماهيرياً ■■

كتاب

السينما والقضية الفلسطينية

عرض/ عبد الله صخي

أهمية كتاب حسين العودات «السينما والقضية الفلسطينية» الصادر مؤخراً عن «دار الأهالي» تكمن بالدرجة الأولى في أنه يوثق للمنجز السينمائي الفلسطيني منذ نشأته ولحد الآن، اضافة الى ذلك فهو يثبت أيضاً من الأفلام العربية والاجنبية التي تعاملت مع القضية الفلسطينية كقضية كفاح عادلة، كما يبحث في السينما الصهيونية والجهود التي بذلتها «اسرائيل» لتحقيق نمط سينمائي مكثف ومتواتر مع السياسة الصهيونية العدوانية والحدث المرافق لها، واذ يستبعد المؤلف من كتابه مهمة نقد الأفلام نقداً اجمالياً انما يهدف الى تسجيل نوعية الأفلام ومضامينها، وسياقاتها السياسية والاجتماعية. وهو بهذا الجهد انما يؤرخ لواقع السينما ودورها كرديف للعمل السياسي اليومي. لذا سيكون كتابه سجلاً تاريخياً لمسيرة السينما وعلاقتها بقضية فلسطين. وليس بحثاً نقدياً لمسيرة الفيلم السينمائي الذي تعامل مع هذه القضية.



في الفصلين الأول والثاني يؤكد المؤلف أهمية دور السينما كوسيلة اتصال جماهيرية ذات اثر بالغ وفعّال في الرأي العام، ويستنتج أن السينما باعتبارها كذلك فهي تؤدي دورين أحدهما سلبي والآخر ايجابي، أي يمكنها أن تؤدي مهمتين متناقضتين. انها تستطيع أن تسهم في نشر المعرفة وتثبيت الحقائق وتطوير الوعي الفردي والجماعي، وتستطيع في الوقت نفسه أن تشوه الوعي وتحبط الجماهير وتحولها الى عامل مستلب. ومن هنا تأتي أهميتها وخطورتها في المسارات الحياتية للشعوب، وبالنسبة للقضية الفلسطينية يرى المؤلف أن السينما على رأس سلم الاولويات الاعلامية والثقافية العربية والفلسطينية، لكن مسيرتها لاتشير الى ذلك «رغم أنها الوسيلة الأهم والأكثر فعالية في مجال نقل واقع الشعب الفلسطيني وقضيته وتحليل هذا الواقع و... مع جماهير الشعب ... والفلسطيني والتأثير عليها وتع... وعيها بقضيتها وشخصيتها الوطن... وتحريضها على الثورة». ثم يثبت من جملة من المفاهيم التي يستلزمها الكفاح من أجل فلسطين والتي تشكل الاطار العام للنضال، وهي الارتباط بالارض، هدف العودة والخصوصية الفلسطينية.

في الفصل الثالث المعنون بـ«السينما العربية والقضية الفلسطينية»، يرى المؤلف أن عدد الافلام العربية المنتخة حول القضية الفلسطينية قد تجاوز (١٥٠) فيلماً في الفترة مابين ١٩٤٨ و١٩٨٦ في جميع الاقطار العربية، بينها أفلام روائية وتسجيلية قصيرة وطويلة، ويعود معظم هذا الانتاج الى الفترة بعد عام ١٩٦٧، هناك دولة واحدة انتجت أفلاماً عن القضية الفلسطينية قبل عام ١٩٦٧ هي مصر، اضافة الى فيلم اردني واحد. ويرى أن معظم مواضيع الافلام تناولت هذا الجانب اعتباراً من عام ١٩٤٨ وتجاهلت ماقبل ذلك، ولم تتطرق الى أسباب قيام «دولة اسرائيل» واحتلال فلسطين. واذ يستثني فيلم «فلسطين الجذور» يقول: «نجد أن الانتاج السينمائي العربي لم يتعرض لاسباب النكبة في الجانب العربي ولم يقترب من مسؤولية الحكومات أو الاحزاب أو التيارات السياسية أو الطبقات الاجتماعية. حتى يخال المرء ان ضياع فلسطين يعود لسبب واحد فقط هو القوى الخارجية الصهيونية والاستعمارية». وبعد ذلك يعرض للانتاج العربي - الروائي والتسجيلي - ضمن مرحلتين تاريخيتين، الأولى منذ النكبة حتى عدوان حزيران ١٩٦٧ والثانية منذ مابعد هذا العدوان حتى الوقت الحاضر يكرس المؤلف الفصل الرابع من كتابه حول السينما الصهيونية. ◄

لصهيونية هي
..فكار الصهيونية سواء
بواسطة يهود أو غير يهود.
انشاء «اسرائيل» أو بعدها.
..ل فلسطين أو خارجها. ثم يعرض
..شاط السينمائي الصهيوني على
..احل. ويحدد المرحلة الاولى من
..مؤتمر الصهيوني الأول حتى وعد
بلفور. وفي هذه المرحلة - يرى المؤلف
- ان السينما الصهيونية انطلقت في محاولة لتحقيق جملة أهداف منها: الدعوة الى الصهيونية، التأكيد على وجود الشعب اليهودي. حث اليهود على تنظيم صفوفهم. احياء تقاليد الدين اليهودي واساطيره وثقافته. ويشير المؤلف الى ان هذه المرحلة تميزت بكونها مرحلة اثارة المشكلة. فهي اعلامية واستيطانية وعسكرية.

المرحلة الثانية تمتد من ١٩١٧ حتى ١٩٤٨، وهي المرحلة التي تستمر فيها الصهيونية في دعوتها للهجرة. كذلك «اخذت تتناول قضايا ومواضيع من شانها ان تساهم في نشر ثقافة موحدة بين اليهود. ومن افلام هذه الفترة «ابن الأرض» الذي يتحدث عن (كفاح الشباب اليهودي ضد الاستعمار البريطاني والاستعمار العربي).

أما المرحلة الثالثة فهي مابعد قيام «اسرائيل» وتتميز هذه الفترة اضافة الى استمرار الدعوة للهجرة، باظهار «اسرائيل» كواجهة حضارية وعامل تقدم وتطور في مقابل المتخلفين العرب. وتناولت مواضيع عن «البلد، التاريخ، اليهود، الاماكن المقدسة، المجتمع والسكان، التطور والاقتصاد، الدفاع والحدود، الثقافة والفنون». وبعد عام ١٩٦٧ «تغيرت أهداف السينما الصهيونية تبعا لتغير اولويات السياسة الاسرائيلية، فاخذت تركز على تبرير الاحتلال كما نما الانتاج السينمائي وتطور اعتمادا على مساعدة شركات السينما الامريكية في هوليود.

وحول اهتمام السينما العالمية بالقضية الفلسطينية يكرس المؤلف الفصل الخامس من كتابه. ويرى أن ذلك الاهتمام قد بدا بعد عدوان ١٩٦٧، وخاصة بعد تطور الكفاح الفلسطيني المسلح والعمل الفدائي. من قبل المجموعات اليسارية في أوروبا الغربية، وكذلك من قبل الدول الاشتراكية. ويلاحظ المؤلف وجود «فوارق هامة في الاهداف والمهمات والفهم السياسي للقضية الفلسطينية بين اراء هؤلاء المنتجين وآراء الثورة الفلسطينية». ويؤكد أنه رغم أهمية أهداف أولئك المنتجين إلا انها لاتصل الى عمق القضية والى شمولية الموقف الفلسطيني.

في الفصل السادس، وبعد أن يعرض المؤلف لنشاة وتطور وانتاج الفيلم الفلسطيني وأهدافه ومضامينه، ياتي الى الصعوبات الجدية التي تواجه هذا الفيلم بكوادره وأقسامه المنتجة ونوعية توزيعه والمشكلات التي تواجهه.

يستنتج أن السينما الفلسطينية بقيت محاصرة مثلها مثل الثورة الفلسطينية فهي «سينما ممنوعة من التوزيع، وتنعكس عليها كل سلبيات وايجابيات حركة النضال الفلسطيني بالكامل وبشكل دقيق». ويستطرد المؤلف موضحا أن الفيلم الفلسطيني لايعرض في البلدان العربية مثل بقية الافلام سواء في التلفزيون ام في دور العرض العادية، انما يعرض بطريقة هامشية في نوادي خاصة وتجمعات حزبية ومصانع، الأمر الذي يؤثر على سعة انتشاره، ويقلل من درجة تاثيره في المواطن العربي. وبالتالي يقلص من مساحات الاهداف التي يتوخاها. وفي النهاية يركز على أهمية الارشيف السينمائي باعتباره ذاكرة الشعب الفلسطيني ويشير الى الفائدة الكبيرة التي يقدمها في ميدان صناعة الفيلم التسجيلي. ويعزز المؤلف كتابه بعدد من الملاحق التي تضمنت كامل النتاج العربي والفلسطيني. وأهم النتاج الاجنبي ■■

كورمبا البرازيلية تشهد:
افتتاح المعرض العربي الأول للفنون والأزياء العربية



في الفترة من ٢٢/٨ إلى ٢٦/٩ شهدت دار الثقافة «لويس البوكيركي» في مدينة كورمبا بولاية ماطوغروسو البرازيلية، المعرض العربي الأول للفنون والأزياء العربية. وقد ضم حفل الافتتاح عدداً كبيرا من الشخصيات الرسمية وممثلي الاحزاب والفعاليات الثقافية وأعدادا من الجاليات العربية في البرازيل.

استهل حفل الافتتاح الذي بدأ عند الساعة الثامنة من مساء يوم ٢٢/٨/١٩٨٧ بكلمة للدكتور ليسيو غومس دي سوزا مدير دار الثقافة تحدث فيها عن دور الثقافة العربية على المستوى العالمي وقدم تحياته وتحيات دار الثقافة للجمعية العربية الفلسطينية التي لعبت دورا بارزا في انجاح المعرض وتحدث الرفيق ناجح رئيس الجمعية، شاكرا كل الجهات المحلية التي احتضنت المعرض ورعته، ونوه في كلمته بمكانة فلسطين التاريخية والحضارية وقال «ان الفلسطينيين اليوم يمثلون أربعة عشر ألف عام من الحضارة البشرية المتطورة. واتهم الرفيق ناجح الامبريالية بانها هي التي تشعل الحروب في المنطقة العربية وضد الشعب الفلسطيني الذي يعمل من أجل حق تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة بقيادة م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد له.

كما تحدث ايضا السيد حسن العملة رئيس اتحاد الجمعيات العربية الفلسطينية البرازيلية، موجها شكره للمؤسسات التي ساهمت في انجاح المعرض. وآخر المتحدثين كانت السيدة إدارا سكرتيرة المؤسسة الثقافية، تلاها عرضاً للدبكة الشعبية الفلسطينية التي لاقت اعجاب الحضور.

ومن جهة اخرى ضم المعرض العديد من الأعمال الفنية والرسومات المطبوعة لفنانين فلسطينيين، وصور تاريخية للمدن والمواقع الأثرية الفلسطينية إضافة إلى عرض ناجح للأزياء الشعبية والمصنوعات اليدوية الفلسطينية.

والجدير بالذكر أن النجاح الذي لاقاه المعرض، قد دفع القائمين عليه. لمواصلة هذا التقليد إما سنويا أو كل سنتين باقامة معرض مماثل ولكن حتما ضمن آفاق اكثر تطورا وشمولية.

بريد الهدف

تحدي

لن يكون حسين مروة ومهدي عامل وناجي العلي آخر الشهداء... بل سوف نكون كلنا الشهداء وعندها سننتصر... فهل ما زال الخوف يعشعش في النفوس، حقاً لقد سلمنا حنظلة رسالته... ولا أقول وداعاً ولكن إلى اللقاء... فليست هذه هي النهاية... وانما البداية.. يموت ناس ليحيا آخرون.. هكذا كانت الحياة وهكذا ستستمر... نفقد أعزاء... لابأس ولكن امانة الشر قد دنت... وزمن الفرح... زمن المجد لكل الشهداء آتٍ لا محالة..

غزوان ميخائيل ابراهيم - حمص

الزمن الكافر

أجساد شهداء هذا الشعب ستبقى الزيت الذي يغذي الضوء الذي يثير ليل هذه الامة. ليس ابتداءً بغسان ولا مروراً بماجد ولن يكون انتهاءً بناجي.
لأنهم مهما قتلوا من شعبنا ومهما صغّر من شموعنا
فلن يستطيعوا أن يقضوا على الفكرة
لأنها ليست جسد بل وميض ينتقل من جسد إلى روح ومن روح إلى جسد.
نهر فلسطين ينبع من الأرض ويرويها حتى الأبد

سليمان فرج العزازمة

«وطني»

وطني.. أيها المعذب
أيها المصلوب على موائد المؤامرات والقم
ياوطني.. ياشعبي المحاصر براً وبحراً.. وجواً
قاهرة المعز تفتح ذراعيها لقوم صهيون
وقصور السلاطين تهتز طرباً للحمائم.. والصقور
أيا وطني هل تدري..
يريدون سحلك في اذاعات النفط
وتلفازات الملوك الملونة
آه.. ياوطني
أخاف عليك من نسمة ملوثة
بجرائم التسوية

ابن الأرض المحتلة
يوغسلافيا - سكوبيا

الفلسطيني والحصار

يحاصرني الصمت العربي..
يحاصرني الفاشيون..
يحاصرني الجوع.
فأعلم أن كل الأقنعة قد سقطت، وكل الوجوه القبيحة أصبحت
ماثلة أمامي - يحاصرني الجوع.
أحاصره بالصبر
يحاصرني الفاشيون، أحاصرهم بصمودي
وأحاصر الصمت العربي بصرخة طفل في شاتيلا
وامرأة أحرقت أولادها خشية الجوع والاستسلام
امشي في دروب المخيم، أشاهد أعلاماً سوداء وأطفالاً
يرسمون على الجدران.. اعلم أن الفلسطيني هو المتراس

محمد علي عبد الرحمن

بريد الهدف

دمشق
ص ب ٣٠١٩٢
مجلة «الهدف»
بريد القراء

ردود سريعة

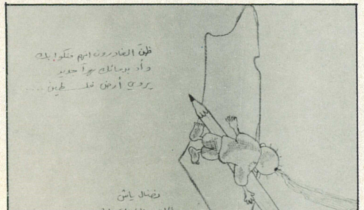
■ الأصدقاء أبو صفاء سليمان - ليالي جريح
حاولا مرة أخرى وأهلاً بكما.

■ الصديق ناظم حسين - حلب
لم نتمكن من قراءة مساهمتك حول ناجي العلي يرجى التقيد بالكتابة بشكل واضح وعلى وجه واحد من الورقة.. ونحن بانتظار مساهماتك.

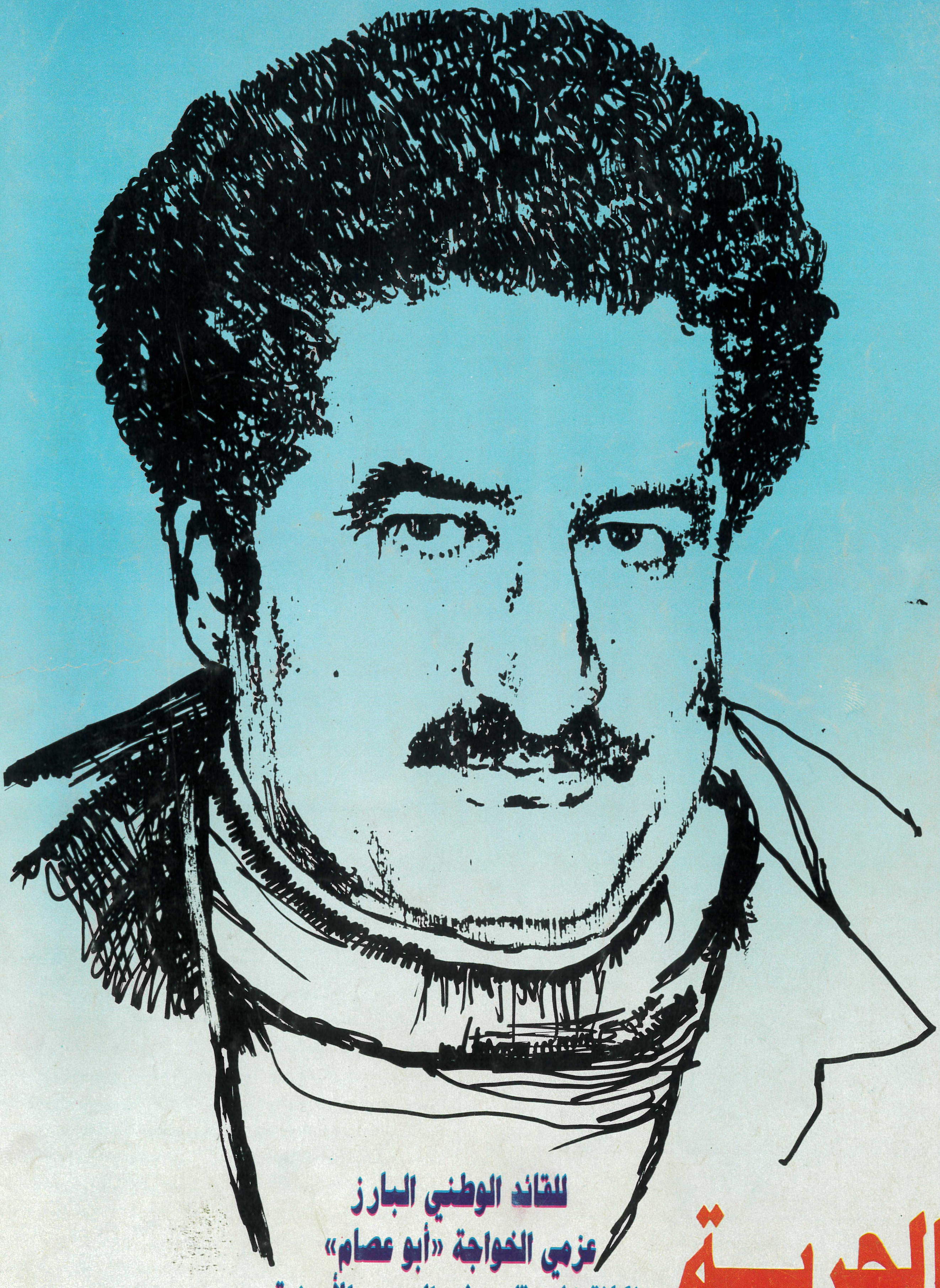
■ الصديق أبو الفدا - يوغوسلافيا
شكراً على ثقتك «بالهدف» ونأمل أن تستزيد من القراءة والاطلاع حتى يتسنى لك التعاطي مع الشعر.. ونحن بانتظار مساهماتك.

■ الصديق اطوير الموفق - الجزائر
بامكانك الاشتراك بالهدف، كما بالامكان الاتصال بمكتب الهدف بالجزائر - راجع الصفحة الثالثة من الهدف لكافة التفاصيل.

■ الصديق ماجد - الاتحاد السوفياتي
«شاتيلا تريد الوطن» قصة ذات دلالات ومعاني الا أنها تفتقر الى الاطار القصصي، لذا ننصحك بالاستزادة من خلال مزيد من القراءة.. وبانتظار مساهماتك نشد على يدك.



نضال ياش
دالاس - الولايات المتحدة



للقائد الوطني البارز
عزمي الخواجة «أبو عصام»
ولكافة المعتقلين في السجون الأردنية

الحرية